مجلس الأمن

السنة السادسة والستون

مؤقت

الجلسة **٦٤٧٩**

الجمعة، ١١ شباط/فبراير ٢٠١١، الساعة ١٥/٠٠

نيويورك

الرئيس:	السيدة ماتشادو/السيدة دانلوب/السيد موريتي	(البرازيل)
:	الاتحاد الروسي	السيد تشوركين
	ألمانيا	السيد ريتزلاف
	البرتغال	السيد مورايس كابرال
	البوسنة والهرسك	السيدة كولاكوفيتش
	جنوب أفريقيا	السيد سانغكو
	الصين	السيد تيان لين
	غابون	السيد نغيما ندونغ
	فرنسا	السيد جايون
	كولومبيا	السيد ألثاتي
	لبنان	السيد جابر
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيدة ستيل
	نيجيريا	السيد أدامو
	الهند	السيد كومار
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد دونيغن

جدول الأعمال

صون السلام والأمن الدوليين

الترابط بين الأمن والتنمية

رسالة مؤرخة ٢ شباط/فبراير موجهة إلى الأمين العام من الممثلة الدائمة للبرازيل لدى الأمم المتحدة (S/2011/50)

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في **الوثائق الرسمية لمجلس الأمن**. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room U-506.

الرجاء إعادة استعمال الورق

استؤنفت الجلسة الساعة ١٥/١٠.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أود أن أذكر جميع المتكلمين بأن يقتصروا في بياناتهم على ما لا يتجاوز أربع دقائق حتى يتمكن المجلس من إنجاز عمله بسرعة.

أعطي الكلمة الآن لممثل تايلند.

السيد سينهاسيني (تايلند) (تكلم بالإنكليزية): كما أشار وزير خارجية كوستاريكا في هذا الصباح، فإنني أتكلم اليوم باسم شبكة الأمن البشري، التي تضم الأردن، أيرلندا، تايلند، سلوفينيا، سويسرا، شيلي، كوستاريكا (بصفتها رئيسا)، مالي، النرويج، النمسا، اليونان، وجنوب أفريقيا (بوصفها مراقبا).

أود أيضا أن أعرب عن خالص تقديري لكم، سيدتي الرئيسة، على عقد هذه المناقشة المفتوحة للمجلس. فالأمن والتنمية وحقوق الإنسان هي الركائز المترابطة الثلاث في منظومة الأمم المتحدة. وشبكة الأمن البشري تؤمن بقوة أن على المجلس أن ينظر في هذا الترابط لدى وضع ولايات حفظ السلام. فسيعزز ذلك فعالية جهود حفظ السلام وبناء السلام ترسيخا للسلام والتنمية المستدامين.

تضم الشبكة مجموعة من البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية التي يوحدها إيماننا باتباع نهج محوره البشر لمواجهة التحديات المترابطة. وينبغي أن نضمن لكل فرد التحرر من الخوف ومن العوز، وأن تتاح للجميع فرص متساوية لتنمية قدراتهم البشرية. وتحقيق هاتين الركيزتين من ركائز الأمن البشري ومراعاة التوازن بينهما من شأنه أن يساعد على إرساء أساس دائم لانتقال ناجع من الصراع إلى سلام مستدام وتنمية ذات فائدة محورها البشر.

أما بعد، فإننا مقتنعون بنفس الدرجة بأنه ما من محاولة لإقرار الأمن اليوم يمكن أن تغفل الدور الأساسي لحقوق الإنسان. فالأمن والتنمية وحقوق الإنسان مسائل يعتمد كل منها على الأخرى. ومن الصعب تحقيق إحداها بدون الأخرى. وبصفة خاصة، فإن احترام حقوق الإنسان في كل بلد وفي جميع البلدان إسهام أساسي في السلام والأمن على الصعد الوطنية والإقليمية والدولية. ونرى أن الاعتراف بهذا أمر أساسي.

وعلى مر السنين، بينت تجربة الأمم المتحدة في عمليات حفظ السلام وما يليها من بناء السلام والتنمية ما بعد الصراع أن هناك ترابطا وثيقا بين الأمن والتنمية وحقوق الإنسان. ويكشف ذلك عن أن التنمية المستدامة والنهوض بحقوق الإنسان يساعدان على معالجة الأسباب الجذرية للصراع، كما يقر بذلك تقرير الأمين العام، المعنون ”تعزيز التنمية عن طريق الحد من العنف المسلح ومنعه“ (A/64/228).

وعليه، فإن وجود نهج شامل إزاء الأمن يعني أن بناء السلام ما بعد الصراع يجب أن يرتبط ارتباطا وثيقا بالمسؤوليات الأساسية للمجلس. وهناك تفهم واسع اليوم لكون حفظ السلام وبناء السلام ليسا عملية خطية، بل ينبغي أن يمضيا يدا في يد. وعلى مختلف الأطراف الفاعلة في هذين المجالين التعاون والتنسيق فيما بينها بشكل وثيق. وفي هذا الصدد، نرحب بالجهود الحالية للأمانة العامة لتطوير استراتيجية بناء سلام مبكر لحفظة السلام، من شأنها أن تساعد أيضا على تيسير انتقال سلس من بعثات حفظ السلام إلى أشكال أخرى من مشاركة الأمم المتحدة. وعلينا أيضا أن نواصل استكشاف كيف يمكن للمجلس كذلك أن ينظر في أولويات التنمية المستقبلية في مرحلة مبكرة.

وتقر الشبكة بأن ولايات المجلس والجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي ولايات منفصلة بوضوح. وفي نفس الوقت، فإن ذلك لا يعني أن علينا أن نحجم

عن السعي إلى التنسيق والترابط على نطاق المنظومة داخل منظومة الأمم المتحدة برمتها. والتنسيق العام مع المؤسسات المالية أساسي أيضا.

ويجب أن تكون الملكية الوطنية عنصرا أساسيا كذلك في جميع ولايات وبعثات حفظ السلام وبناء السلام. فحفظة السلام يأتون ويذهبون، ولكن المشاركة والانخراط والملكية الوطنية من جميع شرائح المجتمع، ولا سيما المجموعات المحرومة كالنساء والأطفال، يمكن أن تخلق ذلك النوع من التنمية العضوية الذي يطيل أمد السلام. وتحسين إدماج هذه الأبعاد الأمنية يمكن أيضا أن يفضي إلى إدراج أكثر للمرأة والمجموعات التي كانت مستبعدة من عمليات صنع القرار في السابق. والنهوض بحقوق الإنسان وتعزيز سيادة القانون أمر أساسي في هذا السياق.

لقد أعدت الرئاسة البرازيلية للمجلس مشروع ورقة مفاهيمية موجزة للغاية للمناقشة المفتوحة اليوم (S/2011/50). ووضعت إطارا جيدا لمناقشاتنا بينما رسمت الطريق قدما بصورة واضحة. وتود الشبكة أن تشارك بآرائها بشأن عمل أساسي حددته الورقة المفاهيمية.

إننا نؤمن بأن على المجلس أن يجعل من عادته على نحو متزايد النظر في الأسباب الجذرية والديناميات الاجتماعية – الاقتصادية لجميع حالات الصراع المدرجة في جدول أعماله. وينبغي تشجيعه على التفاعل بدرجة أكبر من خلال حوار غير رسمي مع أصحاب الشأن ذوي الصلة خلال كامل دورة بعثات حفظ السلام. وهذا يعني، بصفة خاصة، التفاعل مع البلدان المتأثرة والبلدان المساهمة بقوات عسكرية أو شرطة، والمؤسسات المالية، إلى جانب الاستفادة من مشورة لجنة بناء السلام.

وهذا التفاعل والتنسيق في حاجة إلى تعزيز. وعلينا أن نستكشف الروابط الرسمية التي يمكن إقامتها لضمان مراعاة المجلس بطريقة أكثر فعالية ومنهجية للصورة الشاملة لأسباب النزاع والطرق المستدامة لمعالجة تلك الأسباب.

ولدى أعضاء الشبكة هدف مشترك يتمثل في التنمية الكاملة للطاقات البشرية وتعزيز قدرة البشر على العيش في كرامة، متحررين من الخوف ومن العوز. ولذلك، كان الأمن والتنمية من المكونات العضوية في رؤيتنا المشتركة وهدفنا المشترك. ونؤيد تماما المضي قدما بجدول الأعمال هذا في المجلس.

أخيرا، وبصفتي الوطنية، أود الإشارة إلى أن تايلند تعتبر التنمية مفتاح النهوض بالتنمية البشرية والقدرات والكرامة. وسياساتنا تجسد الإقرار بذلك. وكبلد مساهم بشرطة وقوات عسكرية، تشارك تايلند بفعالية في النشر الذي جرى مؤخرا لأكثر من ٦٠٠ من جنود المشاة في دارفور، وسيلحق بهم اليوم ٢٠٠ جندي آخرين لاستكمال العدد إلى ٨٠٠ جندي. وتشارك سفننا البحرية أيضا في دوريات قبالة سواحل الصومال. ونتطلع إلى القيام بدورنا في تعزيز فعالية الدور الذي أذن به المجلس وإجراء تقييم أكثر تكاملا وشمولا لحالات الصراع.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل اليابان.

السيد سومي (اليابان) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أهنئكم، سيدتي الرئيسة، على توليكم رئاسة مجلس الأمن، وأن أثني على مبادرة البرازيل بتنظيم هذه المناقشة.

وتشاطر اليابان البرازيل الاهتمام بالتركيز على الترابط بين الأمن والتنمية. وبوصفنا أعضاء المجتمع الدولي، تقع علينا مسؤولية وضع نظام لكفالة الانتقال السلس من حفظ السلام إلى بناء السلام والتنمية دون تأخير.

لقد تبوأت اليابان مؤخرا رئاسة الفريق العامل المعني بالدروس المستفادة التابع للجنة بناء السلام وشرعت

في إجراء مشاورات بشأن خطة العمل لهذه السنة. وستسعى اليابان جاهدة، وبالتعاون مع رئيس لجنة بناء السلام، لكفالة التوصل إلى نتائج ملموسة وستقوم بمتابعة محددة في عمل الفريق على نحو محدد بوضوح. ومن خلال جدول الأعمال الذي نرغب في تناوله في الفريق العامل، تعتزم اليابان الرد على بعض الأسئلة التي أثارها رئيس المجلس اليوم، بما في ذلك مسألة تعزيز العلاقة بين لجنة بناء السلام ومجلس الأمن.

واليوم، تود اليابان أن تقدم بعض المقترحات العملية من أجل إحراز التقدم في ثلاثة مجالات.

المجال الأول هو تعزيز التنسيق. ولقد أكدنا باستمرار على أهمية كفالة التنسيق، وأوجه التكامل والاتساق فيما بين الأطراف الفاعلة المختلفة، مثل كيانات منظومة الأمم المتحدة، والمؤسسات المالية الدولية. ومن دواعي سرورنا أن نرى أن التخطيط الاستراتيجي المتكامل يحرز تقدما، لكن المطلوب المزيد من العمل على نطاق منظومة الأمم المتحدة لكفالة أن يتسم بالوضوح تقاسم العمل وتخصيص الموارد للتركيز على الأولويات.

ولتحقيق ذلك، ينبغي أن تكون هناك قيادة قوية في الميدان على أرض الواقع. ويتعين على تقارير الأمين العام أن تشمل المزيد من التحليل المستفيض لحالة عملية الإدماج والعناصر الاجتماعية – الاقتصادية التي تؤثر على الأمن. وسيوفر ذلك قدرا أكبر من التوجيه بشأن السبل التي يمكننا بها تركيز جهودنا من جديد على عدد أقل من الأولويات وحيثما يلزم استثمار المزيد من الموارد والاهتمام. وتعتزم اليابان تناول المسألة في الفريق العامل المعني بالدروس المستفادة كي تتمكن لجنة بناء السلام من الإسهام بصورة أكبر في ذلك المجال.

ثانيا، إن مهمات حفظة السلام التي يقوم بها حافظو السلام غالبا ما توصف بثلاث كلمات: ”الوضوح والتمكين والتنفيذ“. فلا يستطيع حفظة السلام القيام بجميع مهمات بناء السلام. وينبغي أولا بذل الجهود لتمكين الآخرين من تنفيذها.

ومع ذلك، يجب أن يقوم حفظة السلام بتنفيذ بعض مهمات بناء السلام بصورة مباشرة. وفي الوقت الحالي، هناك قدرة غير كافية في جميع أنحاء العالم من أجل ولايات بناء السلام النموذجية التي يضطلع بها حفظة السلام، مثل نزع السلاح، والتسريح وإعادة الإدماج، وإصلاح قطاع الأمن وترسيخ سيادة القانون. وهناك حاجة ملحة للتعجيل بجهودنا، على أساس استنتاجات الاستعراض القادم للقدرة المدنية الدولية، ووضع نظام لتدعيم ونشر القدرات المدنية لتحقيق ذلك الهدف.

وفضلا عن ذلك، أود أن أشدد على أهمية إيجاد العمالة للشباب وتجنب الحلقة المفرغة التي يلجأ من خلالها الشباب العاطلين عن العمل إلى الأسلحة والصراعات. يجب أن تشمل عوائد السلام الأمن وفرص العمل. وهناك العديد من الطرق التي يمكن بواسطتها أن يكون لبعثات حفظ السلام أثر إيجابي على الاقتصاد المحلي من خلال تعزيز التعاون مع الأطراف الفاعلة في مجال التنمية. إن المشاريع والجهود ذات الأثر السريع لزيادة شراء السلع والخدمات على الصعيد المحلي نماذج للمجالات التي من خلالها يمكن تحقيق هذا التعاون. ويتعين أيضا على البعثات والمجتمع الإنمائي أن تضع سياسات للموظفين الوطنيين كي تتجنب هجرة الأشخاص الموهوبين من سوق العمل المحلي وتغتنم الفرص من أجل بناء المؤسسات المحلية.

ولتفادي الانزلاق من جديد إلى اللجوء إلى الأسلحة، أود أن أشير إلى أنه قد تكون هناك حالات يمكن من خلالها الاستفادة من تعزيز التعاون بين بعثات حفظ السلام وأفرقة الخبراء التي ترصد الجزاءات. فعلى سبيل المثال،

يمكن أن يؤذن لبعثة حفظ السلام أن ترصد الجزاءات بالتعاون مع فريق معين من الخبراء.

والمجال الثالث يتعلق بتمكين النساء. فالنساء عنصر أساسي في التنمية والأمن. ولقد احتفل المجتمع الدولي لتوه بالذكرى السنوية العاشرة لاتخاذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) وأنشأ جهاز الأمم المتحدة المعني بالمرأة. ويتعين على المجتمع الدولي أن يبذل جهودا متضافرة للاستفادة إلى أقصى حد من الزخم السياسي الحالي لإيلاء المزيد من الاهتمام للدور الذي تقوم به النساء.

وفي ذلك الصدد، ترحب اليابان بالتوصيات الواردة في دراسة الأثر التي نشرت مؤخرا عن تنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) بشأن المرأة والسلام والأمن لدى حفظ السلام. وإحدى الطرق العملية التي يمكننا من خلالها أن نحدث أثرا هي زيادة عدد العسكريات الضابطات وضابطات الشرطة من الإناث الملتحقات ببعثات حفظ السلام.

وفي الختام، سيدتي الرئيسة، أود أن أؤكد مجددا التزام اليابان منذ زمن طويل بإحراز التقدم في مجالي حفظ السلام وبناء السلام واستعدادنا للعمل مع المجتمع الدولي من أجل الهدف المشترك المتمثل في كفالة الانتقال السلس إلى السلام والأمن والتنمية المستدامة.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل باكستان.

السيد هارون (باكستان) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أهنئكم، سيدتي الرئيسة، على الحضور ورئاستكم اليوم. وأود أن أشكركم على عقد هذه المناقشة.

وأود، بادئ ذي بدء، أن أقول إنني قد وجدت شيئا ناقصا بشكل مروع أو مفقودا في هذه القاعة اليوم، وهي حتمية كان ينبغي ألا نتغاضى عنها. وإذ أقدّر حقيقة أن وثيقتنا اليوم (S/2011/50) هي ورقة مفاهيمية انبثقت عن المناقشات التي أجريت في الشهر الماضي بشأن بناء المؤسسات وبناء السلام في مرحلة ما بعد الصراعات، فإنه يجب أن يكون هناك المزيد من التشديد على توافر التمويل. إن معظم ما نقوله هنا اليوم – وما أسمعه هنا اليوم – من شأنه أن يقال بصورة أفضل لو أنه وضع المزيد من التركيز على توافر التمويل. إن مبلغ ٣٥٠ مليون دولار المخصصة لحفظ السلام وبناء السلام هو نسبة صغيرة جدا من إسهام الأمم المتحدة في هذه المهمة الجسيمة – الجسيمة حقا – المعروضة علينا. إن هذا المبلغ غير كاف.

وإذ أشدد على حتمية الحديث عن التمويل، أنتقل الآن إلى موضوع اليوم. وأود أن أتكلم عن النهج الشامل. وفي حين أننا قد نتوخى أن النهج الشامل بوصفه قد حدث فعلا، فهو ليس كذلك.

إننا لم نعالج الأسباب الجذرية للصراعات من خلال هذه الوسائل مثل تسوية المنازعات بالطرق السلمية – وهي العامل الوقائي. إننا لم نقم بالفصل بين أطراف الصراع والحد من العنف بنشر قوات أولية لحفظ السلام. ولم نقم بتهيئة الظروف المواتية للاستقرار الاجتماعي – السياسي من خلال بناء السلام على نحو ابتكاري. ولم نكفل التنسيق الشامل فيما بين جميع أصحاب المصلحة، لا سيما هنا، لإيجاد صلات التآزر. هذه هي الأركان الأربعة للنهج الشامل التي يلزم إعادة النظر فيها.

إنني أتكلم عن أربع طرق ممكنة للمضي قدما. فلا يمكن ترشيد تحليل الصراعات بدون معالجة الأسباب الكامنة. فهناك حاجة إلى التحليل غير العاطفي من أجل التدخل الفعال. وبيان المجلس الرئاسي (S/PRST/2010/18) الصادر في ٢٣ أيلول/سبتمبر ٢٠١٠ يشدد على هذه الحقيقة. ويجب علينا أيضا أن ندرك، داخل الأمم المتحدة وخارجها، أن حفظ السلام وبناء السلام تخصصان لهما

مواضيع شاملة. ذلك أن هدفهما هدف مشترك واحد وهو منع الانتكاس إلى الصراع من جديد. وإن بعثات الأمم المتحدة تضطلع بتلك المهمة في هذه اللحظة، ولكن المهمتين لم يتم تعريفهما تعريفا محددا، وهو أمر يجب القيام به. وإنني أؤمن بأن التملك الوطني لازم وأن العناصر الفاعلة المحلية يجب أن تشترك لكفالة التنفيذ السلس. وإن الانطباع بأن المنهجين يتنافسان على الموارد وعلى نيل الانتباه يجب تبديده. ويمكننا أن نقلل إلى الحد الأدنى من احتمالات الانتكاس عن طريق القيام بذلك فحسب. وإن مجلس الأمن لا يمكنه أن يضطلع بمسؤولياته المنبثقة عن الميثاق إلا باعتماد نهج عادل بدلا من النهج السياسي المحض.

أخيرا، وكما ذكرتُ، يجب علينا أن نكفل التنسيق داخل الأمم المتحدة وخارجها. وفي المقام الأول، عندما نتكلم عن التنسيق، يجب على هيئاتنا الرئيسية – مجلس الأمن والمجلس الاقتصادي والاجتماعي – والمنظمات الإقليمية والأمانة العامة أن تختار تناول أي موضوع في محفل واحد يقع عليه الاختيار. وهذه المسألة يجب دراستها من جميع الجوانب ومناقشتها وعرضها بطريقة يمكن أن تثمر عن التلاحم. وأعتقد أنه يجدر بي أن أؤكد أمام رئيس لجنة بناء السلام على مدى أهمية دور اللجنة في أن تضع برنامجا موحدا، بمشاركة جميع الهيئات الأخرى، وأن تعرّف حلقات الوصل بين جميع تلك الهيئات.

إنني أؤمن بأن المؤسسات المالية الدولية المرتبطة بالأمم المتحدة يجب استدراجها للاضطلاع بدور أكبر وحثها على تقديم مساهمات كثيرة أعظم. وأؤمن كذلك بأن هذا كله يجب أن يكون ضمن اختصاص الأمانة العامة والجهود الهائلة للأمين العام بان كي – مون. أخيرا، أكرر أن الحل الشامل والنهج التام، الذي يجب التنسيق بشأنه إلى أقصى حد ممكن، يمثل الطريقة الوحيدة للمضي قدما.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أعطي ممثلة هندوراس الكلمة.

السيدة فلوريس (هندوراس) (تكلمت بالإسبانية): أود أن أهنئ البرازيل بمناسبة تسلمها هذا الشهر رئاسة مجلس الأمن، وكذلك الأعضاء الجدد على انتخابهم. وأغتنم هذه الفرصة لأعرب عن امتناننا والتزامنا الثابت بالتعاون معهم جميعا. ونقدر القرار الحكيم بعقد هذه المناقشة حول موضوع الترابط بين الأمن والتنمية الذي تنظر فيه الدول الأعضاء، سواء باعتبار ذلك إسهاما في الموضوع أو كبادرة على الشفافية في أساليب عمل مجلس الأمن.

وأود كذلك أن أشكر الأمين العام ورئيس لجنة بناء السلام والسيدة كليف، ممثلة البنك الدولي، على بياناتهم.

التحولات السريعة التي طرأت على الاتصالات أثناء العقود القليلة الماضية خلقت واقعا جديدا للتعايش والعلاقات المتشعبة بين الشعوب في العالم الذي نعيش فيه. لا شيء موجود خارج نطاق المعرفة، ولا توجد قيود على المسافات ولا جهل عندما نتمكن من الحصول، في غضون ثوان، على معلومات عن أحداث تجري في الجانب البعيد من الكوكب. لقد بلغ نقل المعلومات مستوى من الدقة والفورية لم تبق في الوجود معه أمم أو شعوب معزولة يمكن أن تشعر بأنها سجينة جغرافية حدودها المطبقة عليها عندما تمتد تلك الحدود إلى أبعد المناطق النائية من العالم، وربما ينبغي لي أن أقول أقرب المناطق.

شعوبنا اليوم يمكن أن تقارن بين الوقائع السائدة في دولنا بلمح البصر بمجرد ملاحظة ما يحيط بها وما وراءه. وإن قيود التنمية القليلة، مقارنة بأسباب الرفاهية التي تتمتع بها البلدان الأوفر حظا، تجعل أوجه القصور الوطنية وصنوف الظلم وأوجه القصور والفجوات ظاهرة بكثافة فجة مع الشعور المتعاظم ببحر اللامساواة الهائل الذي يفصل بيننا.

إن الإدراك الواضح إلى أقصى حد لما تمكّن الآخرون من تحقيقه، وللحرمان الذي ينطوي عليه التخلف الإنمائي، يؤدي إلى تعميق الشعور بالغضب ويقدح شرارة ثورة الروح بين الذين يفتقرون في حياتهم بشدة إلى ما يتوفر لدى غيرهم بوفرة كبيرة. فلا أحد يمكن أن يشعر باللامبالاة وهو محاط بهذه الفروق المروعة. إنني أتكلم عن المهمشين من خيرات التنمية الذين فقدوا إمكانية الحصول على الصحة أو التعليم أو الفرص الأخرى للتقدم الفردي والجماعي. وإن الشعور باليأس من إمكانية بلوغ مستوى معيشة لائق – وهو حق تستحقه الأغلبية الساحقة من الناس الموجودين في أنحاء مختلفة من الكرة الأرضية، الذين يعيشون في ظل أشد الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية اضطرابا – أصبح مصدرا آخر للصراع لا يمكن إنكاره.

لقد أسهبت في الحديث بغير انتظام حول هذه المفاهيم لسبب دقيق لأنني آتي من ركن من العالم تنتشر فيه ظروف الضعف المريبة والمؤلمة هذه. فنحن نشهد على وجود تهديدات محدقة بالسلام الداخلي، في أضيق نطاق ممكن، أو بسلام العالم، من منظور كوني أكبر، ناجمة عن التفاقم المتزايد للظروف الباعثة على الجزع والأسباب العميقة الجذور التي تولد الخصومة وتخلق بؤر التوتر ونشوب الصراع. ولكن بقدر ما أنني لست غافلة عن تلك الشرور فإنني أشهد في الوقت ذاته على الفائدة العظيمة للسلم الداخلي المنبثقة عن توفير المساعدة الحماسي للذين يحتاجون إلى مد يد العون لهم حتى ينجوا من العدم المستفحل في واقعهم التعس.

لقد تلقت هندوراس ضربة موجعة من عنف الشقاق البشع الذي أدى إلى الصراع ومن ضربات فتاكة ومدمرة من أمنا الطبيعة. ولقد تجاوز بلدي الأوقات العصيبة بيقظة وإيمان هائل، بفضل المساعدة السخية من الأصدقاء الطيبين الذين ندين لهم بالامتنان إلى الأبد. وبسد الثغرة بين الحاجة والوفرة أصبح استثمار كل مواردنا في التنمية وفي توفير الفرص للذين يرون فرصهم في التقدم والنجاح قد تقلصت مساهمة في السلم والأمن الدوليين.

التمويل والتعاون المطلوبان في النضال المستمر من أجل الرخاء يجب ألا يحرم منهما شعب أي دولة. نعم، نريد الإصلاح لنكفل أن تلك الموارد الضائعة كلها، والأموال التي يجري تبذيرها بكميات كبيرة، والأموال التي تصرف على أشياء زائدة عن الحاجة بينما يوجد افتقار إلى الأشياء الأساسية، ستخصص للتنمية مع التشديد على أشد قطاعات مجتمعاتنا المحلية ضعفا وهشاشة، في سبيل الحيلولة دون تدهور نظامنا الإيكولوجي. وذلك سيكون بمثابة أعظم مساهمة في السلام داخل الدول وفيما بينها وفي الأمن العالمي.

وفيما يتصل بالمسألة التي تكمن في أساس الموضوع الذي نناقشه، ما الذي يمكن أن تفعله الوفود لدى هذه المنظمة العالمية للمساهمة في بلوغ تلك الغاية؟ إننا نقترح بكل احترام تشكيل فرقة عمل من بيننا، تمنح سلطة كافية لتعريف الموارد الموجودة وحجمها، ورفع توصية بالمجالات التي تخصص لها تلك الموارد بعد التوصل إلى نتيجة أن تلك الموارد قد أسيئ استخدامها. نفاد الصبر يبعث على الشعور القلق، مثلما تبعث إمكانية التغيير على الأمل. إن شعوبنا تتلهف إلى حلول تحسّن مصيرهم وتضيء مستقبلهم. وحتمي علينا أن نمنع نفاد الصبر من الانفجار وأن نحوّل الصبر إلى مصدر للأمل.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي ممثل أستراليا الكلمة.

السيد كوينلن (أستراليا) (تكلم بالإنكليزية): أشكر البرازيل على عقد هذه المناقشة الهامة، التي تتعلق بالطبع بصميم دور الأمم المتحدة ومسؤولياتها في المساعدة على تمهيد ظروف السلام والاستقرار والرخاء والفرص الاقتصادية لجميع الدول الأعضاء وشعوبها.

لقد أعادت جميع الوفود اليوم تأكيدها على أن السلام والأمن والتنمية مترابطة بعضها ببعض بطريقة لا تنفصم وأنها تتطلب نهجا شاملا. وثمة دور أساسي حاسم يضطلع به مجلس الأمن في ذلك. فما فتئنا نرى بلا انقطاع كيف أن الافتقار إلى الفرص الإنمائية قد تحول إلى واحد من الأسباب الأساسية للصراع.

لقد استمعنا جميعا إلى الإحصاءات ونحن على دراية بها – لم يحقق أي بلد منخفض الدخل أو هش أو متأثر بالصراع بعد هدفا واحدا من الأهداف الإنمائية للألفية. هذه حقيقة قاطعة. إن انعدام التنمية في حد ذاته هام في نشوب الصراع.

عندما يسعى المجلس إلى النهوض بمسؤولياته بموجب الميثاق، لا بد من أن يطلع بشكل كامل على الأسباب الجذرية للصراعات المعروضة عليه. ولا بد أن يسعى المجلس باستمرار إلى نهج جديدة للتفاعل والعمل في إطار منظومة الأمم المتحدة، بما في ذلك مع لجنة بناء السلام والهيئات المالية المؤسسية، بغية النهوض بمسؤولياته. وليس هذا ضروريا خلال مرحلة بناء السلام بعد الصراع فحسب، بل أيضا كجزء من مجموعة أدوات الدبلوماسية الوقائية للمجلس وفي صياغته للولايات.

إن التنمية الاقتصادية الشاملة يمكن أن تساعد في منع نشوب الصراع ومنع تكراره، كما ذكر آنفا. إن أستراليا تعلمت من عملها بشأن مسائل السلام والأمن، ولا سيما في منطقتنا، أهمية اتباع هذا النهج الحكومي الشامل الذي تشارك به الحكومة بأكملها ويجمع بين المساعدة الإنمائية والموارد الدفاعية والدبلوماسية والمتعلقة بسيادة القانون.

من الواضح أن المجلس ليس المكان المناسب للاضطلاع بصميم مسألة التنمية، وليس هناك من يحتج بأنه ينبغي أن يكون. لا بد من أن تعمل شتى الأطراف الفاعلة وفقا لولاياتها ونقاط قوتها وميزاتها النسبية. يجب على الجمعية العامة ولجان الأمم المتحدة ووكالات الأمم المتحدة والدول الأعضاء وآخرين جميعا القيام بمهمة تحقيق الأهداف الإنمائية على نحو أفضل.

وينبغي أن يواصل المجلس التكليف بعمليات حفظ السلام ودعم أنشطة بناء السلام من المراحل المبكرة للتخطيط والتنفيذ، وأن يولي العناية الواجبة عند تجديد ولايات البعثات. وينبغي أن يواصل التكليف بولايات متكاملة لكفالة النهج المتسقة في إطار هياكل البعثات وبين البعثات والأطراف الفاعلة الأخرى. كما نحتاج إلى تحديد أفضل للأدوار والمسؤوليات داخل منظومة الأمم المتحدة وفي قطاعات حفظ السلام الرئيسية. يحتاج المجلس، كي ينظر على نحو سليم في مسائل التنمية، إلى الحصول، كما نعلم، على معلومات سياقية اجتماعية – اقتصادية، ونحن نرحب بطلب المجلس أن يدرج الأمين العام هذه المعلومات في التقارير المقدمة إليه.

وكما ذكر رئيس لجنة بناء السلام، الممثل الدائم لرواندا، فإن اللجنة جهاز فريد داخل الأمم المتحدة يجمع بين الأطراف الفاعلة في مجالي الأمن والتنمية. ولها دور رئيسي تضطلع به في التنسيق وتشاطر الدروس المستفادة وأفضل الممارسات. ونرحب باعتزام المجلس زيادة استخدام الدور الاستشاري للجنة بناء السلام. ونأمل أن يتسنى تعزيز ذلك، ونرحب بالتأكيد بالخطوات الرامية لدمج مشاركة رؤساء التشكيلات القطرية التابعة للجنة بناء السلام في الإحاطات الإعلامية للمجلس والحوارات التفاعلية غير الرسمية. وهذه علاقة لا بد من أن نعمل جميعا من أجلها. وتشجع أستراليا أيضا زيادة التنسيق بين المجلس والبنك الدولي، كما شهدنا اليوم، ونؤيد التعليقات التي أدلى بها ممثل جنوب أفريقيا بشأن الدور المهم الذي تضطلع به المؤسسات الإقليمية.

وسواء كنا نساعد في المهمة الفورية المتعلقة باستعادة سيادة القانون أو تيسير تقديم الخدمات الأساسية أو المساعدة في بناء مؤسسات مستقرة للحكم والنمو الاقتصادي، من الواضح أن علينا القيام بذلك بهدف تعزيز مسائل القيادة والملكية والشمولية المحلية، ولا سيما المتعلقة بالمرأة والشباب. ولن يتحقق الأمن إلا إذا حققنا التوازن بين تعزيز التنمية في المناطق الحضرية والريفية على حد سواء. وكما قال آخرون، من الأهمية بمكان أن نحدد من البداية تلك الأنشطة الأكثر صلة بتأمين الاستقرار والأمن في الأجل الطويل، ونتفق بشدة مع التعليقات التي أدلى بها آخرون بشأن أهمية إصلاح قطاع الأمن وسيادة القانون.

سأشير، بإيجاز، إلى البطالة بين الشباب وإدارة الموارد الطبيعية. كما نعلم جميعا ونرى اليوم، فإن بطالة الشباب يمكن أن تكون أحد أكثر العناصر زعزعة للاستقرار في أي مجتمع. يجب علينا أن نتناول هذا ليس من خلال الأنشطة الجانبية – التدريب وتنمية المهارات – فحسب، بل ومن خلال توليد الطلب أيضا. وتلك مسألة يسهل الحديث عنها. من الضروري أن تولي وكالات الأمم المتحدة والمصارف أولوية مستمرة لإيجاد طرق مبتكرة وفعالة لاجتذاب الشباب إلى المجتمعات المنتجة.

ولن نتمكن من تحقيق الأمن أيضا إلا إذا كفلنا الإدارة السليمة للموارد الطبيعية. وكما أشير، لم تترجم الثروات من الموارد في بلدان كثيرة جدا إلى استقرار وكان للموارد دور خاص في إذكاء عدد كبير من الصراعات. نحن جميعا على دراية بما يسمى بمفارقة الوفرة، لكن لم يتم عمل سوى القليل بصورة منسقة لمعرفة ماذا تعنيه وما الذي يمكن عمله حيالها. هذا أمر لم تتصد له الأمم المتحدة بعد بفعالية.

لقد قام المنتدى الحكومي الدولي المعني بالتعدين والمعادن والفلزات والتنمية المستدامة، برئاسة ملاوي، بعمل جيد، بما في ذلك بشأن المبادئ التوجيهية، ونرحب بأن التعدين المستدام سيكون أحد المواضيع التي ستتناولها دورة لجنة التنمية المستدامة هذا العام.

وفي الوقت نفسه، يمكن أيضا عمل الكثير على الصعيد الوطني، والعبء لا يقع فقط على البلد المضيف. فهو في حالات كثيرة، لا يستطيع عمل ذلك بسهولة. إن العمل مع البلدان بشأن إدارة الموارد الطبيعية، بما في ذلك في أفريقيا، يمثل أولوية متنامية في المساعدة الإنمائية التي تقدمها أستراليا. سأتوقف هنا دون الخوض في التفاصيل، لكن بياني الخطي سيقول المزيد عن ذلك.

وفي الختام، أود أن أكرر تأكيد دعوة الأمين العام من أجل اتساق أقوى داخل الأمم المتحدة عبر طائفة مسائل الأمن/التنمية وتنسيق أكبر مع الأطراف الفاعلة الأخرى. ومن المهم، كما نعلم، أن نحول تعزيز الاتساق والتنسيق هذا إلى واقع من أجل مصلحة مجتمعات العالم الضعيفة الضخمة – التي تبلغ عددا هائلا، ١,٥ بليون شخص يعيشون في بلدان متضررة نتيجة دورات العنف المتكررة ويعيشون في ذلك العنف اليوم.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أعطي الكلمة لممثل بلجيكا.

السيد غرولس (بلجيكا) (تكلم بالإنكليزية): كما فعلت خلال مناقشة مجلس الأمن بشأن بناء المؤسسات في ٢١ كانون الثاني/يناير (انظر S/PV.6472)، أتكلم اليوم أيضا باسم الممثلين الدائمين للأردن والبرازيل وسويسرا وكندا بصفتنا رؤساء التشكيلات القطرية التابعة للجنة بناء السلام لكل من جمهورية أفريقيا الوسطى وغينيا – بيساو وسيراليون وليبريا وبوروندي. كما نؤيد الملاحظات التي قدمها رئيس لجنة بناء السلام، السفير غاسانا الممثل الدائم لرواندا.

نرحب بمبادرة البرازيل عقد مناقشة مفتوحة بشأن هذا الموضوع المهم، ونود أن نغتنم هذه الفرصة لعرض منظورنا بناء على تجربتنا. تتضمن مداخلتنا ثلاثة عناصر: أولا، الحاجة إلى اتباع نهج شامل إزاء الأمن والتنمية، ثانيا، الدور الفريد للجنة بناء السلام، وثالثا، الحاجة إلى مزيد من التنسيق. لقد بين لنا التاريخ المرة تلو الأخرى أن هناك ترابطا بين السلام والأمن والتنمية وحقوق الإنسان. حيث لا يمكن في الأجل القصير بدء التنمية بدون الأمن، ولا يمكن في الأجل الطويل صون الأمن وتحقيق السلام المستدام بدون التنمية.

ولذلك، فإن النهج الشامل إزاء الأمن الذي يتبعه مجلس الأمن وسائر منظومة الأمم المتحدة يحتاج لا محالة إلى أن يأخذ في الاعتبار الحالة الاجتماعية والاقتصادية في الميدان بغية التصدي للأسباب الجذرية للصراعات. إن احترام حقوق الإنسان جزء لا يتجزأ وشرط أساسي لهذا النهج الشامل، إذ لا يمكن أن يكون هناك أمن وتنمية حقيقيان في مجتمع قمعي.

إن مزيجا متكاملا ومتسقا لأنشطة حفظ السلام وبناء السلام ضروري لتحقيق أهداف الأمن والتنمية على حد سواء. إن زيادة التفاعل بين حفظة السلام والأطراف الفاعلة في مجال التنمية، مع احترام كل منهم لأدوار ومسؤوليات الآخر، يمكن أن يساهم بالتأكيد في الاضطلاع على نحو أكثر كفاءة واستدامة بمهام عمليات حفظ السلام المتصلة ببناء السلام، حيث أن ممثلي الصناديق والبرامج أكثر خبرة في أغلب الأحيان ويبقون لفترات أطول لتناول مسائل كبناء المؤسسات وإعادة إدماج المجتمعات المتأثرة بالصراع والدعم الانتخابي والتنشيط الاقتصادي وإدارة الموارد الطبيعية وتقديم الخدمات الأساسية ومسائل الحوكمة.

ويمكن أيضا أن تساهم أنشطة بناء السلام في زيادة التأييد المحلي لبعثات حفظ السلام. وفي جمهورية الكونغو الديمقراطية، على سبيل المثال، جرى إعداد مشروع برنامج لتوطيد السلام بتعاون وثيق مع بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية وفريق الأمم المتحدة القطري، واستقبلته السلطات المحلية باستقبال حسن. لذلك لا بد من بذل المزيد من الجهود لتعزيز التعاون بين حفظة السلام والأطراف الفاعلة في مجال التنمية، بما يسمح باتباع نهج مشتركة لصالح البلدان الخارجة من الصراع.

وللجنة بناء السلام دور فريد في ذلك الصدد، حيث أن العلاقة بين الأمن والتنمية في صميم ولايتها. إن بناء السلام يتعلق ببناء أسس المجتمع لتجنب عودته إلى الصراع قدر تعلقه ببذر بذور التنمية الدائمة. ولذلك السبب، ينبغي أن تبدأ أنشطة بناء السلام في المراحل المبكرة لمشاركة الأمم المتحدة.

تقوم التشكيلات القطرية التابعة للجنة بناء السلام بدور المنتدى للحوار والتنسيق بين جميع أصحاب المصلحة في البلد المعني، بما في ذلك وكالات الأمم المتحدة والشركاء الثنائيون والمؤسسات المالية الدولية والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية، في الميدان وعلى مستوى العواصم على حد سواء. كما توفر التحليل والتوجيه بشأن مسائل تتلاقى عندها سياسات الحكم والأمن والتنمية وتقوم بتقديم وتعبئة الموارد لجدول أعمال الانتعاش في مرحلة ما بعد الصراع في البلدان المعنية.

وتتعلق إحدى أهم الشراكات للتشكيلات القطرية التابعة للجنة بناء السلام بإقامة علاقة عمل متميزة مع البنك الدولي لوضع نهج متسق لاحتياجات بناء السلام والتنمية للبلدان المدرجة على جداول أعمالها، مع مراعاة آراء واحتياجات أصحاب المصلحة المحليين. ويمكن عمل هذا من خلال تنظيم الأحداث المشتركة مثل مؤتمرات المانحين ومن خلال تحفيز التقارب بين أطر بناء السلام والتنمية للبلد المعني.

إن هذا الدور الفريد يجعل لجنة بناء السلام وتشكيلاتها القطرية شريكا قيما من أجل حوار استراتيجي متعمق مع مجلس الأمن لدى وضع نهج شامل إزاء الأمن. ولئن اتخذت بالفعل بعض الخطوات في هذا الصدد، بما في ذلك مشاركة رؤساء التشكيلات القطرية في الإحاطات الإعلامية لمجلس الأمن والحوارات التشاورية التفاعلية، فإنه يمكن عمل المزيد لتعزيز هذه العلاقة. ولدى التعامل مع المسائل الملحة للسلام والأمن، يمكن أن يستفيد المجلس أيضا من المعلومات بشأن المسائل المرتبطة بالتنمية التي قد تعوق تنفيذ ولاياته.

ويمكن التماس مشورة لجنة بناء السلام بشأن هذه المسائل من خلال نهج مرن متعدد المستويات، في البداية وأثناء تقييم التقدم المحرز في هذه المجالات، بما في ذلك التقارير المرحلية للأمين العام. وفيما تراكم لجنة بناء السلام المزيد من الخبرة وتضم إلى عضويتها المزيد من البلدان، ستصبح تدريجيا في وضع يمكنها من تقديم مشورة أفضل وأكثر ثراء إلى مجلس الأمن، لصالح البلدان في مرحلة ما بعد الصراع.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أعطي الكلمة لممثل كندا.

السيد ماكني (كندا) (تكلم بالإنكليزية): تهنئ كندا، شأنها شأن الآخرين، البرازيل على هذه المناقشة الهامة.

وتؤيد كندا أيضا، بصفتها رئيس التشكيلة القطرية لسيراليون التابعة للجنة بناء السلام، كل التأييد البيان الذي أدلى به للتو السفير غرولس الممثل الدائم لبلجيكا باسم التشكيلات القطرية التابعة للجنة بناء السلام.

تجسد مناقشة اليوم إلى أي مدى تجاوزنا المناقشات العقيمة بشأن أيهما يسبق الآخر الأمن أو التنمية، فمن الواضح أنهما مترابطان. وكما بيّن البنك الدولي، فإن البلدان التي تعاني ويلات الحرب هي أيضا الأكثر تأخرا في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. كما تبين التجربة المريرة أن عدم المساواة الاجتماعية والاقتصادية يمكن أن يتسبب في نشوب الصراع بل وتفاقمه. وتعاني النساء والأطفال بصفة خاصة من عواقب وخيمة نتيجة للصراع. إن استعادة رفاههم الاجتماعي والاقتصادي قد تستغرق سنوات كثيرة، بل عقودا.

ويمثل هذا تحديا كبيرا بالنسبة لمنظومة الأمم المتحدة. ومن بين التحديات الرئيسية التحدي التنظيمي. لقد بيّن اعتماد كندا لنهج حكومي كلي في هايتي والسودان وأفغانستان أن العمل بأسلوب متسق يعطي ثماره. غير أن التكامل الناجح يتطلب الوضوح بشأن الأدوار والمسؤوليات، واستراتيجية مشتركة والقدرة على العمل بسرعة استجابة للحقائق المتغيرة. ورغم التقدم المحرز مؤخرا، لا بد من أن تواصل الأمم المتحدة التحسن في هذا الصدد. ولا يزال الازدواج في الأدوار والمسؤوليات قائما فيما بين إدارات الأمم المتحدة ووكالاتها وبرامجها، وكثيرا ما يتأخر دعم المقر لكبار القادة في الميدان أو يكون غير كاف.

إن تحسين التنسيق ليس ضروريا داخل منظومة الأمم المتحدة فقط. وكما ذكر في إعلان ديلي العام الماضي وعبرت عنه ببلاغة مجموعة السبعة زائد واحد، فإن الملكية الوطنية ضرورية من أجل بناء السلام الفعال. يجب على المجتمع الدولي أن يوائم مساعدته بشكل أفضل مع الأولويات الوطنية، وبالتالي يمكن من إعادة الترسيخ الأسرع للمهام الحكومية الأساسية.

ويشير الترابط بين الأمن والتنمية أيضا إلى ضرورة الحصول بصورة سريعة على الخبرة المدنية التي يمكن نشرها والمصممة خصيصا. وفي ذلك الصدد، تتطلع كندا إلى توصيات استعراض القدرات المدنية الدولية.

وخارج نطاق الأمم المتحدة، يجب أيضا أن يكون المجتمع الدولي مستعدا للاستجابة. وثمة حاجة ماسة لتعزيز

القدرة الوطنية وإشراك الخبرة المحلية في الجنوب العالمي، خاصة في مجالات الحوكمة وسيادة القانون والإدارة العامة والمرأة والسلام والأمن والخدمات الاجتماعية الأساسية.

وفي حين ثمة حاجة إلى نهج يقوم على معالجة كل حالة على حدة، فمن الواضح أيضا أنه توجد ثغرات متكررة. وعلى سبيل المثال، تبرز الحوكمة وسيادة القانون باستمرار باعتبارهما مجالي ضعف، فيما يعاني قطاع العدالة غالبا من عدم إيلاء الاهتمام الكافي به. إن هذا النهج غير المتوازن خطير بصفة خاصة نظرا لأن إقامة دولة قادرة وفاعلة شرط أساسي للسلام الدائم والتنمية المستدامة.

وأخيرا، إن الترابط بين الأمن والتنمية يؤثر على عمل المجلس. إن تنامي ممارسة تصميم بعثات متكاملة لها ولايات لتنسيق نهج متسق للأمم المتحدة موضع ترحيب بالطبع. غير أنه سيكون من المهم الاستفادة، بقدر الإمكان، من المزايا المقارنة داخل منظومة الأمم المتحدة، بدلا من توسيع طائفة المسؤوليات التي تلقى على عاتق عمليات السلام.

وهذه مجالات يعد فيها تعزيز التعاون مع لجنة بناء السلام بالكثير. إن لجنة بناء السلام لم تبدأ فحسب بإقامة شراكات مع الشركاء الإنمائيين المعنيين، بما في ذلك البنك الدولي والمنظمات الإقليمية، بل إن تكوينها وولايتها يناسب تماما العمل على الصلة بين الأمن والتنمية.

(تكلم بالفرنسية)

وينبغي تعزيز دورين. أولا، ينبغي أن يستفيد مجلس الأمن بشكل متزايد من التحليل الواقعي بشأن مسائل التنمية سواء التي تقوض الأمن في الأجل القصير أو التي ستتطلب إجراء مبكر لتحقيق فوائد السلام، وأن تقدمه لجنة بناء السلام بصورة أفضل.

ثانيا، يمكن للجنة بناء السلام تعميق مشاركتها مع دائرة أوسع من الأطراف الفاعلة في مجال بناء السلام بغية تنسيق الجهود بصورة أفضل وتنظيم الدروس المستفادة. وعلى الصعيد القطري، توفر التشكيلات التابعة للجنة بناء السلام الاهتمام المستمر والوثيق اللازم للثغرات واحتياجات الموارد والاعتبارات الأقل إلحاحا المتعلقة بمسائل التسلسل. وفي إطار منظومة الأمم المتحدة، يمكن أيضا أن تضطلع لجنة بناء السلام بدور مهم عن طريق تشجيع زيادة الاتساق داخل هيكل الأمم المتحدة لبناء السلام وعن طريق دعم عمليات الإصلاح الواردة في تقارير الأمين العام، بالإضافة إلى استعراض هيكل بناء السلام في خمس سنوات والقدرات المدنية. ويمكن لمزيد من التفاعل المنتظم بين مجلس الأمن ولجنة بناء السلام، ولا سيما قبل تحديد ولايات البعثات وفي سياق عمليات الانتقال، أن يعزز قدرة كلا الطرفين على العمل بشكل أكثر فعالية.

وفي الختام، السيدة الرئيسة، اسمحوا لي أن أؤكد لكم التزام كندا المتواصل بتحسين قدرة الأمم المتحدة على التصدي لهذه التحديات الاستراتيجية والتنظيمية، وتعزيز أسس التنمية لأجل طويل.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل تركيا.

السيد أباكان (تركيا) (تكلم بالإنكليزية): في البداية، أود أن أشكر رئاسة البرازيل على تنظيم هذه المناقشة المفتوحة بشأن هذه المسألة الهامة.

وأود أيضاً أن أشيد بالسفيرة فيوتي، الممثلة الدائمة للبرازيل، وفريقها على إعداد الورقة المفاهيمية الشاملة (S/2011/50) والبيان الرئاسي (S/PRST/2011/4) اللذين يسلطان الضوء على المسائل والتحديات التي تتطلب قدراً أكبر من اهتمام الأمم المتحدة والأطراف الرئيسية الأخرى المعنية بالأمن والتنمية.

سوف لن أتناول سوى بضع نقاط أعتقد أنها تتصف بأهمية خاصة.

في السنتين الماضيتين، كان مجلس الأمن منهمكاً جداً في كيفية تحسين تصدّيه لحالات الصراع. وفي ذلك السياق، عمل جاهداً لضرورة إقامة الصلات الصحيحة بين حفظ السلام وبناء السلام، وفي ذلك الصدد، بين الأمن والتنمية. وهذا يدل على وجود اعتراف متنامٍ بأن السلام المستدام لا يمكن أن يقوم فحسب على الأمن أو التنمية، وأن كليهما ينبغي أن يترافقا معاً بغية تشكيل كلٍّ متماسك.

ولا شك في أن الصراع يعطّل التنمية، وأن انعدام التنمية يولّد المزيد من عدم الاستقرار والنزاعات. وثمة حلقة مفرغة بين الصراع والتخلّف الإنمائي، ينبغي كسرها من خلال استراتيجيات متماسكة شاملة وجامعة. ويتعين علينا أن نكون حذرين إزاء عدم اعتماد نُهُج وتعاميم مبسّطة، لأن العلاقة بين السلام والأمن والتنمية تعتمد على شبكة معقدة من المسائل، وكل حالة من حالات الصراع لديها ديناميكاتها وظروفها الخاصة بها التي يتعين أخذها في الاعتبار عند صياغة سياساتنا العامة.

وثمة مجموعة عوامل فريدة تؤثر على العلاقة بين الأمن والتنمية في كل بلد. وفي ذلك الصدد، يتعين أن نولي اهتماماً خاصاً للديناميات السياسية المحددة السياق وللمعالم المؤسسية في كل بلد، من أجل كفالة بيئة يمكن فيها أن يكون الأمن والتنمية مستدامين.

وبغية تحقيق دوام الأمن والتنمية، ينبغي أن نكفل المشاركة النشطة لجميع أصحاب المصلحة المحليين. ومن الأهمية الحاسمة بمكان العمل الوثيق مع الناس المحليين. والملكية الوطنية والمسؤولية الوطنية عاملان رئيسيان من أجل السلام المستدام.

ومثلما أكد الأمين العام في بيانه، فإن البلدان الهشة التي تواجه انعدام المساواة والمؤسسات الضعيفة على نحو صارخ هي في حالة خطر متزايد من الصراع. ولهذا السبب، من المهم بناء وتعزيز المؤسسات الوطنية. وينبغي لنا ونحن نبذل الجهود أن نولي الاهتمام الواجب للقدرة الإنتاجية وخلق الوظائف أيضاً.

ومن الضروري كذلك اعتماد نهج إقليمي بغية أن تتكلّل جهودنا بالنجاح. وهناك آثار إقليمية على الأمن والتنمية معاً في حالات عديدة. ونحن نرى أنه ثمة أهمية خاصة للتعاون الفعال على الصعيد الإقليمي، والدور النشط الذي تضطلع به المنظمات دون الإقليمية والإقليمية، والتعاون والشراكة الوثيقين في ما بين مختلف كيانات الأمم المتحدة، والبنك الدولي، والمنظمات المالية والإقليمية الأخرى.

من جانب آخر، إن الصلة بين الأمن والتنمية آخذة في التغيّر أيضاً. لذلك، ثمة حاجة إلى إجراء تقييم جديد وحديث بغية مواجهة التحديات المتطورة على نحو أفضل.

وينبغي لنا أيضاً أن نولي الاهتمام الواجب لضرورة تحسين فعالية وأثر برامج وأنشطة بناء السلام الجارية التي تتطلب، في جملة أمور، نشر الموظفين الذين لديهم فهم أفضل للصلات بين الأمن والتنمية.

وينبغي لنا أيضاً أن نشدد بشكل خاص على دور المرأة في كل مراحل جهودنا لحفظ السلام، وبناء السلام، والتنمية. وينبغي أيضاً أن نحاول كفالة زيادة مشاركة المرأة.

إن إعادة التفكير في سياسات التنمية، والاستثمار في الدبلوماسية الوقائية، وبناء القدرات، والتكامل بين حفظ السلام وبناء السلام كلها مسائل ذات أولوية بالنسبة إلى تركيا. ونحن بوصفنا بلداً مانحاً بازغاً، سوف نواصل العمل بنشاط على تنفيذ هذه المسائل داخل الأمم المتحدة والمنتديات الأخرى.

وبناء على هذا الفهم، ستستضيف تركيا مؤتمر الأمم المتحدة الرابع المعني بأقل البلدان نمواً خلال أيار/مايو المقبل

في اسطنبول. ونتوقع أن يأتي المؤتمر بزخم جديد إلى عملية التعاون الإنمائي، في مساعدة أقل البلدان نمواً على المضي قدماً صوب تحقيق النمو والتنمية الاقتصاديين المستدامين. وفي ذلك الصدد، نأمل للعلاقة الهامة بين التنمية والأمن أن تكون جزءاً هاماً من مناقشاتنا في اسطنبول.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل كوبا.

السيد مونييز موسكيرا (كوبا) (تكلم بالإسبانية): إنها لسعادة كبيرة أن نراكم، السيدة الرئيسة، تترأسون هذه الجلسة لمجلس الأمن. وأهنئكم أيضاً على مبادرة حكومتكم إلى دعم هذه المناقشة المفتوحة للمجلس بشأن مسألة موضوعية ذات صلة كهذه.

ومثلما تم الإعراب عنه في المذكّرة (S/2011/50) التي بعثتها سعادة السيدة ماريا لويزا ريبيرو فيوتي، الممثلة الدائمة للبرازيل، إلى جميع الدول الأعضاء في ٢ شباط/فبراير، فإن أحكام ميثاق المنظمة واضحة، والحقيقة التي لا جدال فيها هي أن مسؤوليات مجلس الأمن تكمن في ميدان السلم والأمن الدوليين وتقتصر عليه.

وليس القصد من هذه المناقشة – ولا تؤيد كوبا ذلك – أن يعالج مجلس الأمن مسائل التنمية الاقتصادية والاجتماعية، التي هي من صلاحية أجهزة رئيسية أخرى في الأمم المتحدة. ومع ذلك، من الأهمية بمكان تسليط الضوء على الصعوبات الاقتصادية والاجتماعية التي تشكّل الأسباب الجذرية للعديد من الصراعات التي يبدو، للأسف، أنه إمّا يجري تجاهلها أو التغاضي عنها.

وفي السنتين الأخيرتين من ثمانينات القرن الماضي، عندما أوشك العالم ذو القطبين في العلاقات الدولية على نهايته بعد أن دام لسنوات عديدة، وافق مجلس الأمن على خمس عمليات جديدة لحفظ السلام. ومع ذلك، من المهم التذكير بأن المجلس كان قد أنشأ ١٣ عملية كهذه في مجمل السنوات الأربعين التي سبقت.

ذلك كان منحى مجلس الأمن في عمله عندما تركنا خلفنا العالم الثنائي القطب بغية الدخول في حقبة جديدة اعتقدنا أنها ستتصف بالنهج المتعدد الأقطاب في العلاقات الدولية، حيث تتمتع في ظلّه جميع البلدان، كبيرها وصغيرها، بتساوي الفرص وبالتأثير نفسه في عملية صنع القرار. بيد أن الواقع أثبت عكس ذلك. فقد أصبحنا جميعاً معنيين بالنظام العالمي الراهن الأحادي القطب.

وفي تسعينات القرن الماضي، وبطلب من مجلس الأمن، قام مَن كان الأمين العام آنذاك بعرض تقريره المشهور المعنون ''برنامج للسلم'' (S/24111)، الذي تمّت مناقشته كثيراً حينذاك، لأنه تضمّن مقترحات ونُهُجاً يعتبرها العديدون ضارة بسيادة الدول. ومع ذلك، جرى تنفيذ تلك الوثيقة بالحرف تقريباً، ويبلغ إجمالي ميزانية عمليات حفظ السلام الآن قرابة٧,٨٢ بليون دولار – أي ما يساوي ١,٣٥ مرة الميزانية العادية للأمم المتحدة.

غير أن ''خطة التنمية'' (A/48/935)، التي قدمها الأمين العام بعد ذلك بوقت وجيز بطلب من الجمعية العامة، لم تحظ بنفس القدر من الدعم، ولم تلقَ نفس الحماس في الدفاع عنها؛ بل على العكس من ذلك، تم تجاهل الوثيقة.

لقد اختفت كلمة ''تخلف النمو'' فعلياً من قاموس الأمم المتحدة، ورأت بعض الأجهزة الأخرى التي تقع على كاهلها مسؤولية معالجة مسائل التنمية الاقتصادية والاجتماعية، مثل المجلس الاقتصادي والاجتماعي والجمعية العامة نفسها، الكيفية التي اغتصب بها مجلس الأمن العديد من وظائفها، وكان لذلك نتائج مدمرة. ويكفي الإشارة إلى أن ميزانية الأمم المتحدة لا تخصص إلا ما يزيد قليلاً عن ٩٦٥ مليون دولار للأنشطة في الميادين الاقتصادية والاجتماعية.

يحدث ذلك بالرغم من أن عدد الجوعى في العالم يزيد على البليون نسمة. وهناك ما يقرب من ٩٠٠ مليون شخص تقريباً لا يعرفون القراءة والكتابة، و ١٢٠ مليون شخص يعيشون في فقر مدقع، و ٣ بلايين شخص يعانون من نقص المياه. ومن بين الأطفال، هناك ١٥٠ مليون طفل يولدون ناقصي الوزن، و ٣٢٥ مليون طفل لا يذهبون إلى المدرسة، وفي كل يوم في البلدان المتخلفة إنمائياً هناك ٠٠٠ ٣٣ يموتون بسبب أمراض يمكن علاجها. وترتفع أسعار الغذاء ارتفاعاً كبيراً، ولا تزال الديون الخارجية تعمق الأزمة الهيكلية التي تعاني منها اقتصادات البلدان المتخلفة النمو.

إنه لأمر يسيء للشعور الإنساني أن نعلم أن الوفيات بين الأطفال في البلدان الفقيرة أعلى ١٢ مرة منها في البلدان الغنية. ويرجع السبب في ذلك ببساطة إلى النظام الاقتصادي الظالم الذي ظل مفروضاً علينا، والذي يجب استبداله عاجلاً بنظام اقتصادي عالمي أكثر عدلاً ومساواة.

وبالنسبة لبلدان العالم الثالث، لم يجلب النموذج الليبرالي الجديد، المفروض منذ نهاية الثمانينات وبدايات التسعينات، إلا نمواً ظاهرياً ينعكس في أرقام الاقتصاد الكلي على الورق. بيد أن البون بين الأغنياء والفقراء اتسع بشكل كبير، كما ازدادت هشاشة الدول وارتفعت نسبة تركيز الثروة والامتيازات. وبينما ضمت أول قائمة لأقل البلدان نموا ٢٤ دولة قبل أربعة عقود، أصبحت تضم ٥٠ دولة اليوم. وبالرغم من ذلك لو صدق التعهد المقدّم قبل ٤٠ سنة بتخصيص ٠,٧ في المائة من الناتج الإجمالي المحلي في البلدان المتقدمة النمو للمساعدات الإنمائية الرسمية، لكانت تلك المساعدات قد بلغت ١٦٠ مليار دولار، أي أكثر من ضعف المبلغ الحالي.

لقد ركزت الأمم المتحدة تركيزاً خاصاً على جهودها في السعي لتحقيق الاستقرار السياسي، مستخدمةً في بعض الأحيان وسائل مريبة تقوض مبدأي المساواة في السيادة بين الدول وعدم التدخل في الشؤون الداخلية، وهما مبدآن ضروريان لحسن سير المنظمة. لكنها تجاهلت الحقيقة المتمثلة في أنه من أجل تحقيق الاستقرار يجب تلبية احتياجات التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

وفي ذلك السياق، إنه لأمر ذو مغزى أن تكون النفقات العسكرية قد تجاوزت في الوقت الحالي ١,٤ تريليون دولار، وهو مبلغ فلكي يزيد على ما أنفق خلال الفترة المسماة بالحرب الباردة، هذا عدا عن أنَّه في عالم اليوم الأحادي القطب هنالك بلد واحد فقط مسؤول عن نحو ٥٠ في المائة من الإنفاق العسكري.

ذلك الرقم الفلكي هو بالضبط ما ينبغي أن يكون مصدراً لموارد التنمية، إذْ ما معنى أن نتكلم عن السلام والأمن لمئات الملايين من الجوعى والمرضى في البلدان المتخلفة النمو والمهمشة من بلدان الجنوب؟ ماذا سيعنى لهم ذلك ما دامت حياتهم تنحصر في الكفاح اليومي من أجل مجرد البقاء؟

ثمة صلة وثيقة بين نزع السلاح والتنمية، ولا يمكن تحقيق السلام بدون توفير الموارد للتنمية. وكما قال فيدل كاسترو في رسالته التي وجهها إلى الدورة الحادية عشرة لمؤتمر الأمم المتحدة للتنمية والتجارة، المعقود في مدينة ساو باولو عام ٢٠٠٤ – في بلدكم الصديق، يا سيدتي الرئيسة – إنه، لأول مرة في التاريخ، قد أنتج الإنسان القدرة التقنية لتدمير نفسه تدميراً تاما، مع أنه، من ناحية أخرى، لم يستطع أن يهيئ أدنى الضمانات التي تكفل، بشكل متساوٍ، أمن جميع البلدان وسلامة أراضيها.

إن الأسلحة النووية مسألة خطيرة جداً بلا حل. وتترتب عن احتمال استخدامها تداعيات لا يمكن تخيلها. ولا تمثل تجربتا هيروشيما وناغازاكي اليوم إلا مؤشراً لأقل ما يمكن أن يحدث، بالنظر إلى الإمكانيات التدميرية المتفوقة

تفوقاً لا حد له للأسلحة النووية المعاصرة. والضمانة الوحيدة لعدم لجوء الدول، أو أي جهة أخرى، لاستخدام الأسلحة النووية هو تدميرها، بالإضافة إلى تدمير الأسلحة التقليدية المطورة حديثاً التي لا تقل تقريباً في قدراتها التدميرية عن الأسلحة النووية. وقد اقترحت حركة عدم الانحياز خطة للقضاء على الأسلحة النووية وحظرها في موعد أقصاه عام ٢٠٢٥. وستضاعف كوبا جهودها من أجل تحقيق تلك الخطة.

لقد قمنا، قبل خمسة أشهر تقريبا، في الجمعية العامة، بتحليل حالة تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية. وللأسف، ما كان ثمة مناص من الاعتراف بأن لم يتم إنجاز سوى ثلثها. وكان يمكن، بما يزيد قليلاً على نصف ما تخصصه الدول الكبرى للنفقات العسكرية، بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية، وتعزيز السلم والأمن الدوليين.

ومن هنا تأتي أهمية مناقشة مجلس الأمن اليوم، التي يجب أن تسهم في بث الوعي بتلك الحقيقة. يجب أن تكون التنمية الاجتماعية في صدارة أولويات الأمم المتحدة، ولا يمكن الاستمرار في تجاهلها. يجب على المنظمة أن تضع تدابير عاجلة لتصحيح حالات عدم المساواة المستمرة في العلاقات الاقتصادية الدولية. ومن أجل ذلك الهدف، لا بد من القيام بإصلاح كامل وهيكلي للنظم المالية والاقتصادية العالمية. فالخطب والوعود لا تكفي. ولا بد من الإرادة السياسية.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل المكسيك.

السيدة مورغان سوتومايور (المكسيك) (تكلمت بالإسبانية): نشكر السفير أنطونيو دي أغويار باتريوتا، وزير الخارجية البرازيلي، ووفده على تنظيم هذه المناقشة، التي نعتبرها قد جاءت في الوقت المناسب جداً.

إن التغيير في طابع الصراعات، وازدياد التهديدات للسلم والأمن الدوليين قد أجبرا المنظمة، لا سيما مجلس الأمن، على ضرورة التكيف مع تلك التحديات التي تتجاوز الحدود وتؤثر على الشعوب والدول على السواء.

نحن على اقتناع بأن التنمية والأمن وحقوق الإنسان تسير جنباً إلى جنب ويعضد بعضها بعضا. ومع أنه لا يمكن القول إن انعدام التنمية وعدم مراعاة حقوق الإنسان هما السبب الوحيد للصراعات وعدم الاستقرار، فإن هذين العاملين يزيدان بشكل كبير من الميل إلى العنف.

لذا، فإنّ من المهمّ مواصلة تعزيز قدرة الأمم المتحدة، ليس على إرساء السلام وصونه فحسب، بل على الدبلوماسية الوقائية وبناء السلام أيضاً، حيث تؤدي التنمية دوراً أساسياً. وينبغي لمجلس الأمن أن يأخذ في الحسبان ضرورة العناية بأمن الشعوب وليس بأمن الدول وحدها، وأهمية توطيد الأمن القائم على التنمية البشرية بدل الأمن المستند إلى السلاح.

ويجب مقاربة السلم والأمن الدوليين بتركيز شامل يعالج الأسباب الهيكلية للصراعات، ومنها انعدام فرص التنمية. والعدد المتزايد لعمليات بناء السلام ذات الولايات المتعددة الأبعاد، التي تشمل مجالات متنوعة، منها المساعدة الإنسانية، وترسيخ سيادة القانون، وإصلاح القطاع الأمني وتعزيز التنمية، يؤكد الأهمية التي اكتسبتها هذه الرؤية الشاملة في قرارات مجلس الأمن.

وقد سعت المكسيك، بصفتها عضواً في مجلس الأمن في السنوات ٢٠٠٢-٢٠٠٣ و ٢٠٠٩-٢٠١٠، إلى تدعيم فعالية قرارات مجلس الأمن وقدراته، بهدف معالجة الأسباب الهيكلية للصراعات، عَبْر الإدماج المتنامي للعلاقة بين الأمن والتنمية وحقوق الإنسان في ولايات المجلس وقراراته.

ووفد بلادي مقتنع بأنه ينبغي لمجلس الأمن مواصلة العمل على منع نشوب الصراعات، وتيسير الاستجابات المناسبة التوقيت للأزمات الناشئة – وهي المجالات التي تؤدي فيها التنمية دوراً حاسماً. ولهذه الغاية، ينبغي للمجلس أن يواصل تعزيز التدابير لمعالجة الأسباب الهيكلية للصراعات، التي من شأنها أن تشمل النهوض بالتنمية، وحماية حقوق الإنسان، ونزع السلاح وترسيخ سيادة القانون، فضلاً عن تشجيع شراكات أكثر فعالية بين مختلف الأطراف الفاعلة المعنية على الصعيد الدولي، بما فيها المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية، والمجتمع المدني والمؤسسات المالية.

إنّ التعاون بين المجلس ولجنة بناء السلام، وإدماج مُدخَلاتهما في ولايات عمليات بناء السلام ضروريان لنجاح هذه الاستراتيجية، مع الأخذ في الحسبان أنّ التنمية ترهن أساساً بالقرارات الوطنية لكل دولة. ولهذا السبب، أكّدنا أهمية الصلة الوثيقة لبناء السلام بالأولويات الوطنية لكل بلد.

وقد شهدنا في مناسبات عديدة الأثر الذي يمكن أن يتركه انعدام فرص التنمية على استقرار بلد أو منطقة ما. وهذا ما يؤكد مجدداً أنّ التنمية واحترام حقوق الإنسان والأمن عناصر متداعمة. ولا يمكن لمجلس الأمن أن ينأى بنفسه عن هذه الحقيقة.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أعطي الكلمة لممثل أوغندا.

السيد لوكويّا (أوغندا) (تكلم بالإنكليزية): أشكركم، سيدتي، على تنظيم هذه المناقشة بشأن موضوع هامّ جداً لنا. كما أشكر الأمين العام، ورئيس لجنة بناء السلام والممثل الدائم لرواندا، والممثلة الخاصة للبنك الدولي على بياناتهم هذا الصباح. كما نرحّب بمشاركة عدد من وزراء الخارجية في هذه المناقشة.

وترحِّب أوغندا بالاهتمام المتزايد الذي يوليه مجلس الأمن ومنظمة الأمم المتحدة بأسرها، فضلاً عن المنظمات الإقليمية والمجتمع الدولي الأوسع، للترابط بين الأمن والتنمية. وقد كان ذلك عملية متدرّجة طبعاً، بدءاً ببرامج الأمم المتحدة للسلام والتنمية في تسعينات القرن الماضي، التي أقرَّت ضرورة معالجة السلام والأمن والتنمية عَبْر نُهُج متكاملة.

وكما سبق أن أكّد متكلمون عديدون قبلي، لا رَيب في أنّ الأمن شرط مسبَق للتنمية؛ فالتنمية غير ممكنة بدون السلام. والسلم والأمن لا يكونان مستدامَين بدون التنمية؛ لذا، فإنّ الأمرين متداعمان. والتقرير عن التنمية في العالم لعام ٢٠١١: النزاع والأمن والتنمية، يُبرِز أنّ النزاع وانعدام الأمن تحدّيات وعوائق كبرى أمام التنمية الاقتصادية. وتركيز البنك الدولي على هذا الموضوع تركيز وجيه. وتثبت الأدلة أن البلدان الهشَّة والبلدان في حالات الصراع أو الخارجة من الصراع متخلِّفة من حيث جميع مؤشرات التنمية تقريباً، بما فيها تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

ولا يمكن تحقيق السلام المستدام والأمن والتنمية إلاّ من خلال نهج شامل يُكمل الأبعاد الأمنية والاقتصادية والاجتماعية والإنسانية. ومن الأساسي أن تؤخَذ في الحسبان فكرة الأمن المركَّز على السكان، الضروري للاستقرار الوطني والإقليمي والعالمي. وينبغي للأمم المتحدة والمجتمع الدولي الأوسع أن يكثِّفا جهودهما نحو نهج أكثر فعالية واتِّساقاً، لحفظ السلام وصنع السلام وبناء السلام. وفي هذا الصدد، ما انفكّت لجنة بناء السلام تؤدي دوراً هامّاً جدّاً في دعم البلدان الخارجة من الصراع. وينبغي التركيز أكثر على تحقيق المكاسب الملموسة، بما فيها توفير الخدمات الأساسية وفرص العمالة وتحسين المستوى المعيشي للسكان.

وأخيراً، إنّ الإصلاح الأساسي للهيكلية الدولية الراهنة من أجل السلام والأمن والتنمية مُلِحٌّ وضروري لضمان تمثيل ومشاركة أوسع، ولا سيّما من جانب البلدان النامية.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أعطي الكلمة لممثلة لكسمبرغ.

السيدة لوكاس (لكسمبرغ) (تكلمت بالفرنسية): اسمحوا لي أن أهنئكم، سيدتي، على مبادرتكم بتنظيم هذه المناقشة المفتوحة، التي تكمل بشكل مفيد مناقشات سابقة بشأن الشروط الضرورية لإنهاء الصراعات على نحو مستدام، وإعادة البناء الحقيقي للبلدان المدرَجة على جدول أعمال المجلس.

إن لكسمبرغ تؤيد تأييداً كاملاً البيان الذي أدلي به باسم الاتحاد الأوروبي.

> ”فلا تنمية بدون أمن، ولا أمن بدون تنمية. كما أنّ التنمية والأمن يعتمدان معاً على احترام حقوق الإنسان وسيادة القانون“، (*A/59/2005*، مرفق، الفقرة ٢)

وهذا المبدأ الوارد في تقرير عام ٢٠٠٥ ”في جوٍّ من الحرية أفسح“، هو الركن الأساسي في التزام لكسمبرغ بمنظومة فعّالة متعددة الأطراف تقعُ الأمم المتحدة في صُلبها، وإذ تأخذ لكسمبرغ هذا الترابط الأساسي في الحسبان، فإنها تدعم عمليات نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج وإصلاح قطاع الأمن، فضلاً عن الانتعاش المبكِّر، والتنمية الاقتصادية – الاجتماعية وترسيخ سيادة القانون.

ومنذ عام ٢٠٠٠، بقيت لكسمبرغ من البلدان التي تحترم هدف تخصيص ٠,٧ في المائة من دخلها القومي الإجمالي للمساعدة الإنمائية الرسمية، كما أشار ممثل كوبا. وقد تجاوزت مساعدتنا الإنمائية الرسمية نسبة ١ في المائة منذ عام ٢٠٠٩. ومشاركتنا ملتزمة بالقضاء على الفقر وتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، بما يشمل استثماراً بعيد المدى من أجل السلام والأمن، بهدف منع اندلاع نزاع جديد.

وتعاون لكسمبرغ الإنمائي ينفِّذ أيضاً برامج تحمل بصورة مباشرة منظوراً أمنياً للنهج الإنمائي. ففي شمال مالي، في إقليم كيدال، على سبيل المثال، ندعم برنامجاً إنمائياً مستداماً، يهدف إلى الحدّ من فقر السكان المحليين، بتحسين الوصول إلى الخدمات الاجتماعية الأساسية وفرص العمل، وإلى تعزيز قيادة إدارة مالي في تنمية الإقليم. وبموازاة ذلك، وبالشراكة مع مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، تدعم لكسمبرغ جهود حكومة مالي لمكافحة الاتجار غير المشروع والجريمة المنظمة في تلك المنطقة، المتأثرة تأثراً كبيراً بتواجد تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي.

وكما أشرتم يا سيادة الرئيسة في ورقتكم المفاهيمية S/2011/50، ينبغي ألا يضطلع مجلس الأمن بمسؤوليات أجهزة ووكالات رئيسية أخرى. غير أنه إذا ما أراد المجلس أن يحدد استراتيجية مستدامة لإنهاء الصراع، من الحيوي له أن ينظر في التحليلات والجهود التي تقوم بها الأجهزة والأطراف الإنمائية وأن يسعى جاهدا للتنسيق مع تلك الأطراف الفاعلة. فإرساء الأمن والاستقرار المستدامين يقتضي منظورا إنمائيا ملموسا.

إن بناء السلام هو المرحلة الرئيسية بين إرساء الأمن وانطلاق العمل الاجتماعي – الاقتصادي من جديد في أي بلد. وحفظة السلام كانوا هم أنفسهم بناة السلام في السابق. ووجودهم جدير بتهيئة بيئة تتسم بالأمن وتفضي إلى وزع أنشطة إعادة التعمير والتنمية. ونحض المجلس على تعزيز علاقته مع لجنة بناء السلام ليتسنى له بصورة منهجية التماس مشورة اللجنة لدى اعتزامه تجديد ولاية أي عملية من عمليات حفظ السلام، بما في ذلك ما يتعلق بالبلدان غير المدرجة في جدول أعمال اللجنة. وفي ذلك الصدد، نرحب

بالحوارات التفاعلية الأخيرة التي أُجريت مع رئيسي التشكيلين القطريين المعنيين بليبريا وبوروندي، وبالانخراط النشط لرئيس اللجنة التنظيمية التابعة للجنة ورؤساء التشكيلات القطرية الخمسة في مناقشة اليوم.

إن لكسمبرغ، إذ اقتنعت بالأهمية الأساسية لأي نهج متكامل، ما برحت منخرطة بشدة في بناء السلام بعد انتهاء الصراع منذ إنشاء هيكل بناء السلام في الأمم المتحدة.

إن انتهاج أي نهج أمني نحو صراع ما يجب أن يسبقه تحليل مستفيض للأسباب الجذرية لذلك الصراع. بتلك الطريقة يمكن بذل الجهود بتنسيق وثيق مع جميع أصحاب المصالح، بمن فيهم النساء، لتمكين أي بلد من الخروج من الأزمة وتعزيز تنميته. وفي ذلك السياق، يجب ألا نخفق في شمول إدارة الموارد الطبيعية لأي بلد أو المسائل المتعلقة بالحقوق في الأرض. وفي ذلك الصدد، ينبغي للمجلس الاستفادة من جميع الخبرة الفنية المتاحة في منظومة الأمم المتحدة. ومن الجوهري أن يتلقى المجلس تقارير الأمين العام التي تأخذ في الحسبان آراء وتحليلات جميع الإدارات ذات الصلة بشأن أي نزاع أو مسألة.

إن المجلس الاقتصادي والاجتماعي، من بين الأجهزة الرئيسية في الأمم المتحدة، في وضع مثالي لتوفير منظور اقتصادي – اجتماعي للتنمية من أجل مناقشات مجلس الأمن التي تسبق تحديد أي ولاية لحفظ السلام. فالتعاون الوثيق بين المجلس الاقتصادي والاجتماعي ولجنة بناء السلام يمكن بالمقابل أن يعزز العمل المتماسك لمنظومة الأمم المتحدة بغية تعضيد التنمية المستدامة في البلدان الخارجة من الصراع. لذلك بادرت لكسمبرغ، خلال رئاستها للمجلس الاقتصادي والاجتماعي في عام ٢٠٠٩، إلى عقد أول جلسة مشتركة بين المجلس ولجنة بناء السلام بشأن أزمة المواد الغذائية والأزمة الاقتصادية في البلدان الخارجة من الصراع.

أود أن أختتم كلمتي ببضع تعليقات على أمن المناخ. ونرى أن الآثار الضارة لتغير المناخ لها تداعيات واضحة على أمن وتنمية العديد من الدول، وبخاصة الدول الجزرية الصغيرة النامية. ينبغي لنا على أضعف الإيمان أن ننظر إلى تغير المناخ بوصفه عملا مضاعفا للمخاطر، كما يذكر الأمين العام في تقريره عن تغير المناخ وتداعياته المحتملة على الأمن (A/64/350)، عملا بقرار الجمعية العامة ٦٣/٢٨١ الصادر في عام ٢٠٠٩. لذلك نشجع مجلس الأمن على تعزيز متابعة المناقشات التي بدأها في عام ٢٠٠٧ بشأن هذه المسألة الهامة.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أعطي الكلمة لممثل غواتيمالا.

السيد روزينتال (غواتيمالا) (تكلم بالإسبانية): أشكركم يا سيادة الرئيسة على عقد هذه المناقشة المفتوحة وعلى ورقتكم المفاهيمية النيرة جدا (S/2011/50) التي وزعتها بعثتكم علينا.

إن الصلات المعقدة بين الأمن والتنمية واضحة كل الوضوح، وحتى على مستوى الحدس أو الحس السليم. فعلى مر السنين تم تدوين هذه الصلات وتوضيحها في العديد من الدراسات الداخلية والأكاديمية، ابتداء من برنامج السلم الذي وضعه الأمين العام بطرس غالي (S/24111) إلى تقرير التنمية في العالم لعام ٢٠١١ الوشيك الصدور: النزاع والأمن والتنمية والذي عرضته هنا هذا الصباح الممثلة الخاصة للبنك الدولي بالإضافة إلى العديد من التقارير التي وردت في الورقة المفاهيمية.

ومع ذلك، ما برحنا نستقي الدروس من كل عملية من عمليات بناء السلام وحفظ السلام، ويرجع ذلك بالتحديد إلى أن كل واحدة منها لها خصائصها الفريدة، من بلد إلى بلد، ومن منطقة إلى منطقة داخل نفس البلد،

حتى داخل منطقة بمفردها أو بلد بمفرده، ولكن في أوقات مختلفة. ولن أحاول حتى إضافة رؤى إلى العناصر المفاهيمية التي تربط بين الأمن والتنمية. غير أني عوضا عن ذلك سألمح إلى بلدي الذي شهد صراعا مسلحا داخليا دام أكثر من ثلاثة عقود ولم ينته إلا في عام ١٩٩٦.

أود أن أبدي ثلاث ملاحظات موجزة، أولا وكما ذُكر في الورقة المفاهيمية، فإن الفقر والإجحاف وحدهما لا يؤديان بالضرورة إلى العنف والنزاع. فلو كان ذلك هو الحال، لكان النزاع قد اندلع في بلدي في وقت أبكر بكثير، حيث الفقر والاستبعاد كلاهما ظلا لعقود، بل حتى لقرون، القاعدة بدلا من الاستثناء. فقد ساد خلال معظم تلك الفترة تاريخ اتسم بالفقر والإجحاف اللذين نجم عنهما قدر كبير من الإحباط والاستياء – أشبه ببرميل بارود – قابل للانفجار إذا ما تم خلطه بعناصر أخرى. أما في حالة الصراعات التي نشبت في بلدان أمريكا الوسطى، بما فيها غواتيمالا، فقد زوّد فتيل التفجير مصدر خارجي، مما أخضع خلافاتنا الضيقة إلى المواجهة بين الشرق والغرب في سياق ما كان يسمى بالحرب الباردة. وأدى ذلك الاستقطاب بدرجة كبيرة في مجتمعنا بالاقتران مع خطوط إيديولوجية مثيرة للشقاق مما زاد من الانقسام التقليدي الذي كان يفصل الأغنياء عن الفقراء.

إن تصاعد العنف النابع من ذلك الاستقطاب لم يكن من نتاج الفقر والإجحاف فحسب، ولكن بالتأكيد أن وجودهما أذكى لهيب النيران. لذلك ينبغي حقا إيلاء الاهتمام إلى الظروف المحيطة وغيرها من العناصر المعقدة التي يمكن أن تقدح زناد الصراع.

وكما قلت من قبل، من البديهي أنه حيثما ارتفعت معدلات البطالة، خاصة في صفوف الشباب، وزادت حدة الفقر بالاقتران مع معايير العيش الرغيد التي تتمتع بها أقلية من الناس، تبرز على الأقل بعض عناصر الصراع المحتمل. ولا بد من التصدي لتلك العناصر، ليس فقط لأسباب جوهرية أو أخلاقية، بل التصدي لها أيضا في السياق الأوسع كتدبير من تدابير منع نشوب النزاع.

ثانيا، يمكن تقريبا سوق نفس الحجج، في حالة غواتيمالا على الأقل، من أجل إعلاء شأن سيادة القانون وتعزيز المؤسسات الديمقراطية. ليس لدي الوقت الكافي للخوض مطولا في هذه المسألة، لذلك سأقصر تعليقاتي على القول بأن أسوأ سيناريو هو الذي لا تتم فيه معالجة الإحباطات المتراكمة بطريقة محددة ولا يسمح حتى فيه الإعراب صراحة عن تأثير الاستجابات للسياسة العامة. وقد كان لدينا سجل طويل وحزين من القمع وثقافة الإفلات من العقاب اللذين نقاومهما حتى اليوم بمساعدة الأمم المتحدة. وتتمثل النقطة الرئيسية في أن أي دراسة جدية للصلات بين الأمن والتنمية يتعين أن تشمل مسألة بناء المؤسسات وتعزيز سيادة القانون.

وختاما، من الواضح تماما أن إحدى ركائز الأمم المتحدة، وهي صون السلام في البلدان الخارجة من الصراع، لا يمكن المحافظة عليها إلا بوضع أسس متينة للسلام والتنمية المستدامين. ولا يمكن للأمم المتحدة التعامل مع صنع السلام وحفظ السلام وبناء السلام بطريقة مجزأة، ولذلك فإنه تسرنا ملاحظة الابتكارات التي أُدخلت منذ عام ٢٠٠٥ لإيجاد ما يعرف الآن باسم هيكل بناء السلام. ويحدونا الأمل أن يؤدي استعراض هيكل بناء السلام الذي جرى في العام الماضي إلى مزيد من الوضوح بخصوص دور كل من الأجهزة الرئيسية ولجنة بناء السلام ليتسنى معالجة السلام والتنمية المستدامين بطريقة متكاملة ومنسقة على نطاق المنظومة.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أعطي الكلمة لممثل مصر.

السيد عبد العزيز (مصر) (تكلم بالإنكليزية): بداية، أود أن أعرب، بالنيابة عن حركة عدم الانحياز، عن تقديرنا للبرازيل لعقد هذه المناقشة التي تشدد على العلاقة بين التنمية المستدامة الناجحة وصون السلام باعتباره حجر الزاوية للأمن والاستقرار. ونشكر الأمين العام ورئيس لجنة بناء السلام والممثلة الخاصة للبنك الدولي على إحاطاتهم الإعلامية الشاملة.

في عالم مليء بالتحديات والفرص المتشابكة، من الصعوبة بمكان إنكار العلاقة المفاهيمية بين الأمن والتنمية. فكلاهما مرتبط بالبشر؛ وكلاهما يؤثر ويتأثر بالآخر. وغياب الأمن يجعل ازدهار التنمية أمرا صعبا، في حين قد يؤدي غياب التنمية ذات القاعدة العريضة إلى انعدام الاستقرار ويشكل تحديا للأمن والسلام والمستدام في الأجل الطويل. غير أنه على المستوى العملي، لا تزال الصلة بين الأمن والتنمية مراوغة ومن الصعب تحديد آثارها وينبغي دراستها دراسة شاملة في المنتديات المناسبة.

ومع ذلك، فإننا نرحب بمناقشة اليوم باعتبارها إسهاما في تعزيز فهم الصلات بين الأمن والتنمية ومن المهم التشديد على أن هذه المسألة تتجاوز الاختصاصات الأساسية لمجلس الأمن. فالمسؤولية الأساسية لمجلس الأمن، بموجب ميثاق الأمم المتحدة، هي صون السلم والأمن الدوليين. وليس للمجلس سلطة على الوكالات أو الصناديق أو البرامج الإنمائية التابعة للأمم المتحدة. وتندرج المسائل المتعلقة بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية ضمن اختصاصات الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي. وبصفتنا دولا أعضاء، فإنه يجب علينا جميعا احترام هذا التمايز، حتى ونحن نشجع على التنسيق والتعاون الوثيقين بين الأجهزة الرئيسية للأمم المتحدة، وهو أمر ضروري لتمكين الأمم المتحدة من النجاح في معالجة الصلة بين السلام والأمن، من ناحية، والتنمية من ناحية أخرى.

وعلى الرغم من أن التقارير التي قدمها الأمين العام إلى المجلس مؤخرا تظهر تزايد ثقل مسائل جديدة وناشئة، مثل الصراعات داخل الدول والجريمة المنظمة والاستغلال غير القانوني للموارد الطبيعية والتحضر السريع والأمن البحري، باعتبارها تحديات للسلام والأمن الدوليين، وخاصة في أفريقيا، تعتقد حركة عدم الانحياز أنه يتعين اعتماد نهج شامل في التعامل مع الأسباب الجذرية للصراعات، بالتنسيق الوثيق بين الأجهزة الرئيسية في الأمم المتحدة ومنظومة الأمم المتحدة والمؤسسات المالية الدولية والمنظمات الإقليمية والسلطات الوطنية والمجتمع المدني، بغية الجمع بين الخبرات والدروس المستقاة من الجهات ذات الصلة في نطاق اختصاص كل منها ووفقا لولاياتها، والاستفادة منها.

وتعزيز الاستقرار والتنمية المستدامة أمر أساسي لنجاح الجهود الدولية لتعزيز السلام والتنمية في أنحاء العالم. وكون أن العديد من بلدان عدم الانحياز، ولا سيما في أفريقيا، ليست بسبيلها لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية بحلول عام ٢٠١٥ تشدد على ضرورة تنفيذ جميع الالتزامات ذات الصلة بدعم التنمية وخاصة في أفريقيا، بما في ذلك التنفيذ الكامل للإعلان السياسي بشأن ”الاحتياجات الإنمائية لأفريقيا: حالة تنفيذ مختلف الالتزامات المتعلقة بها والتحديات الماثلة أمامها وسبل المضي قدما من أجل تحقيقها“ (القرار ١/٦٣) المعتمد في الاجتماع الرفيع المستوى للجمعية العامة الذي عقد في ٢٢ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨، وكذلك جميع الالتزامات الأخرى ذات الصلة بدعم مساعي البلدان النامية لتحقيق التنمية المستدامة.

وتعتقد حركة عدم الانحياز أن عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام تمر بمنعطف حاسم نتيجة لزيادة الطلب على مهامها وولاياتها وتوسعها وتعقدها، وكذلك تزايد مسؤوليات المنظمة لتتجاوز طابع دورها السياسي وقدرتها على تنفيذها. وجميع هذه العوامل، إلى جانب غياب التسوية

السياسية للكثير من الصراعات، تزيد الأعباء على كاهل المنظمة والبلدان المساهمة بقوات وأفراد شرطة.

وترى حركة عدم الانحياز أن هذه الحالة تتطلب أن تواصل المنظمة البناء على ما تحقق، وصولا إلى صياغة رؤية مشتركة بشأن كيفية المضي قدما بخصوص إعداد المفاهيم وتعزيز الشراكة بين الدول الأعضاء والأمانة العامة لكي تحصل عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام على الدعم السياسي والمالي واللوجستي اللازم، وفقا لرؤية تدرك الاحتياجات والقدرات المتاحة بطريقة تعزز دور الأمم المتحدة في صون السلام والأمن الدوليين.

وبالتالي، تشدد حركة عدم الانحياز مجددا على التزامها بدعم جميع الجهود الرامية إلى تحقيق فعالية عمليات حفظ السلام وتعيد التأكيد على ما يلي.

أولا، من الأهمية بمكان تحقيق توافق في الآراء بين الدول الأعضاء بشأن وضع سياسات لحفظ السلام وعدم السعي إلى تنفيذ أفكار ونهج لم تحظ بموافقة الدول الأعضاء.

ثانيا، يجب توفير كل ما يلزم من الدعم والموارد المالية والبشرية والقدرات العسكرية والمدنية لبعثات حفظ السلام لكي يتسنى لها تنفيذ مهامها في إطار من الاحترام الكامل للبلد المضيف وقوانينه وقواعده وبلوغ أهدافها المشتركة. وفي هذا السياق، لا بد من تفادي تغيير مهام بعثات حفظ السلام من دون التشاور المسبق مع البلدان المساهمة بقوات أو الحصول على موافقتها على أي تغيير.

ثالثا، يجب إيلاء مزيد من الاهتمام لاستراتيجيات الخروج من خلال زيادة الجهود لتسوية النزاعات سلميا باعتبارها الهدف الرئيسي للاستراتيجية وبغية التعامل بفعالية مع المطالب المتزايدة لبعض الدول بخروج بعثات حفظ السلام في وقت مبكر ولتمهيد السبيل أمام بناة السلام والجهات الإنمائية لدعم وتوطيد السلام حديث العهد من خلال التنمية الاجتماعية – الاقتصادية وبناء المؤسسات والقدرات بكفاءة على أساس الاحترام الكامل للملكية الوطنية.

وفضلا عن ذلك، ترى حركة عدم الانحياز أن أنشطة بناء السلام بعد انتهاء الصراع ينبغي تنفيذها من خلال مشاورات مكثفة وفعالة بين الأجهزة الرئيسية للأمم المتحدة، مع التأكيد الواجب على مجالات اختصاص كل منها.

والصلة ذات المستويات الثلاثة بين حفظ السلام وبناء السلام والتنمية جديرة بأن تنظر فيها أجهزة الأمم المتحدة المختصة على نحو شامل وبكل عناية لتعزيز إدامة الموارد المطلوبة للعمليات الثلاث جميعا وبهدف تعزيز القدرات الوطنية لحكومات بلدان ما بعد الصراع لكي تكون على قدر واجباتها ومسؤولياتها، في إطار من الملكية الوطنية، وبالتالي تزويد الحكومات الوطنية بالشروط الأساسية للاضطلاع بمسؤولياتها في القطاعات الأمنية والدفاعية والسياسية والاجتماعية والاقتصادية والشروع في عملية إنمائية مستدامة يدعمها قدر كاف من الموارد المالية والخبرة التقنية والمهارات المؤسسية. بالإضافة إلى ذلك، يتحتم توفير الموارد الكافية في الوقت المناسب.

وعلاوة على ذلك، ينبغي أن تدرس لجنة بناء السلام استراتيجيات متكاملة لبناء السلام لكفالة أنها تتضمن على نحو متدرج عنصر التنمية المستدامة الشاملة بغية التصدي للتحديات الاجتماعية والاقتصادية الناشئة، وذلك منذ المراحل المبكرة لتنفيذ تلك الاستراتيجيات من قِبَل السلطات الوطنية، بالتعاون مع لجنة بناء السلام والأطراف الدولية الفاعلة الأخرى ذات الصلة في الأمم المتحدة وعلى الصعيدين الدولي والإقليمي.

وبناء على ذلك، يتعين على الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي أن يراعيا على النحو الواجب التداخل بين عملية بناء السلام وإطلاق إطار التنمية المستدامة

في البلدان الخارجة من الصراع. ذلك أن الجهود التي تستهدف إرساء قواعد الحكم الرشيد، وسيادة القانون وتطبيق مبادئ الديمقراطية والعدالة لا تعطي كامل ثمارها في المجتمعات الموبوءة بالفقر والمرض والجوع والمستويات المعيشية المتدنية باستمرار.

ويجب أن تشرك لجنة بناء السلام على نحو فعال في صياغة مكونات بناء السلام في وقت مبكر ضمن عمليات حفظ السلام استنادا إلى كل حالة على حدة، بحيث يتعين على اللجنة أن تقوم بتقييم مناسب لاحتياجات ومتطلبات تلك المكونات بالتنسيق الكامل مع البلد المعني. إن بوسع لجنة بناء السلام أن تثري مناقشات المجلس بشأن حالات ما بعد الصراع بتشاطر آرائها وخبرتها ذات الصلة ببناء السلام وعمليات التنمية في وقت مبكر. وعلاوة على ذلك، وبدون المساس بمهام وسلطات مجلس الأمن، يجب على الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي أيضا أن يضطلعا بدور ريادي في صياغة وتنفيذ أنشطة بناء السلام والتنمية.

وستواصل حركة عدم الانحياز دعمها لجميع أنشطة الأمم المتحدة في الميادين كافة، بما فيها السلام والأمن والتنمية، وتقف على أهبة الاستعداد للمشاركة بصورة بنّاءة في أي مناقشات قادمة في الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي حول تلك المسألة الهامة.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثلة كازاخستان.

السيدة آيتيموفا (كازاخستان) (تكلمت بالإنكليزية): أشكر الرئاسة البرازيلية على عقد هذه المناقشة المفتوحة حول موضوع بالغ الأهمية هو الترابط بين السلام والتنمية. كما أود أن أعرب عن تقديري لسارة كليف ممثلة البنك الدولي على التقرير المستنير للبنك الدولي عن التنمية في العالم لعام ٢٠١١، وكذلك لرئيس لجنة بناء السلام على الإحاطة الإعلامية التي قدمها. إن البيان العميق الذي أدلى به الأمين العام، السيد بان كي - مون، يوضح أن الأمم المتحدة تعمل اليوم في عالم مختلف اختلافا جذريا وتتعامل مع حقائق جديدة.

إننا نعلم جيدا أن أكبر التهديدات الأمنية التي تواجهنا اليوم، وستواجهنا خلال العقود القادمة، تتجاوز بكثير شن الدول للحروب الشرسة أو تخبطها في العنف الداخلي. إن تلك التهديدات تشمل الإقصاء السياسي والاقتصادي والاجتماعي، والاضطرابات الناجمة عن الفقر المدقع، والنقص الحاد في الغذاء والماء، والأمراض المعدية، والتدهور البيئي، وانتشار أسلحة الدمار الشامل واحتمال استخدامها، والإرهاب، والجريمة المنظمة عبر الحدود الوطنية، والتدفقات الجماعية للاجئين والأشخاص المشردين داخليا. إنها تهديدات لا تعترف بالحدود الوطنية وهي مترابطة ويجب أن تعالج على الصعد العالمية والإقليمية والوطنية.

يتمثل التحدي الأساسي أمامنا الآن في صياغة فهم أوسع للأمن مع ما ينجم عن ذلك من مسؤوليات واستراتيجيات ومؤسسات ونظم لا تكتفي بتحقيق الاستقرار وسيادة القانون فحسب، بل تعزز أيضا التنمية الاجتماعية والاقتصادية وحق الشعوب في تقرير مصيرها. إن مبادئ التحرر من العوز والخوف وحرية العيش بكرامة، مع احترام حقوق الإنسان، تتسم بأهمية جوهرية لأنها تعزز بعضها بعضا وهي مترابطة. إنها الموجِّه لعمليات الدبلوماسية الوقائية، وصنع السلام، وحفظ السلام، والعمل الإنساني، وبناء السلام، والانتعاش والتنمية بعد انتهاء الصراع، وبصفة خاصة بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية. ويجب علينا أن نصقل تلك الأدوات بصفة مستمرة في كل مسرح للعمليات، لأنه سيكون لكل واحدة منها حالتها المحددة، وكذلك على نحو جماعي، في استراتيجية مجلس الأمن بشأن قواعد الاشتباك لعمليات حفظ السلام واستراتيجيات الخروج لديها،

والخطوات التي يتم اتخاذها بغية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج عن طريق تدابير متعددة التخصصات ومتدرجة المراحل. ويجب اتخاذ التدابير نحو بناء المؤسسات والقدرات وتوفير الخدمات بغية تعزيز الاستقرار الداخلي.

من البديهي إذاً أنه يجب على المجلس إيلاء الاهتمام لقرارات الجمعية العامة ولجانها الست بشأن المسائل ذات الصلة بالأمن. وبالمِثل، فإن قرارات المجلس الاقتصادي والاجتماعي، بوصفه الجهاز الذي يمضي قدما بجدول الأعمال المنبثق عن مؤتمرات القمة العالمية، وينسّق أنشطة وكالات الأمم المتحدة المتخصصة، ويتشاور مع المنظمات غير الحكومية، ويرتبط بشبكات اللجان الإقليمية، توفر علامات الإنذار المبكر. ويوفر مجلس حقوق الإنسان المؤشرات المتعلقة بحقوق الإنسان في حالات محددة للصراع. وتوفر لجنة بناء السلام التوجيه بشأن الفجوات التي تنذر بتقويض عملية بناء السلام والانتعاش بعد انتهاء الصراع. إن نظام الأمم المتحدة للاستجابة الإنسانية وإدارة البيئة العالمية، مع ما يرتبط بهما من متطلبات واسعة النطاق ومتزايدة بشكل مطرد، في وضع متميز لرصد المسائل المتعلقة بأمن العالم ولتقديم المشورة بشأن الانتقال إلى التنمية المستقرة التي تتضمن مشاركة النساء والشباب.

ويجب على المجلس أن يقر بأن من العوامل الرئيسية التي تسهم في السلام والرخاء القيادة القوية والشرعية الشعبية والنهج القائمة على السياسات، التي يمكنها أن تنجح في إدماج الأمن والعدالة والإرادة وإتاحة الفرص لتحقيق التقدم الاقتصادي. من هنا تنبع الأهمية الحتمية لبناء الثقة على المدى القصير والمتوسط والطويل في الميادين السياسية والإنمائية والاجتماعية، وإحراز نتائج ملموسة في الميدان في مواقع لامركزية. إن إنشاء بلدي للمؤتمر المعني بالتفاعل وتدابير بناء الثقة في آسيا نموذج جيد للتعاون الإقليمي، لا يشهد بصعوبة هذه العملية وما تتطلبه من وقت فحسب، بل أيضا بأن الإرادة السياسية القوية يمكنها أن تحقيق بناء الثقة، وبالتالي، منع نشوب الصراعات.

إن الصراع والهشاشة، في علاقتهما بالتنمية، ينطويان على تعزيز ما كان قائما حتى اليوم من تعاون مع المؤسسات المالية مثل البنك الدولي، وصندوق النقد الدولي، والمصارف الإقليمية، وكذلك مع الهياكل الإقليمية مثل الاتحاد الأفريقي والشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا والاتحاد الأوروبي، إلى جانب طائفة عريضة من الأطراف الفاعلة الأخرى على الصعد العالمية والإقليمية والوطنية والمحلية. ويمثل الشباب قطاعا هاما من هذا الترتيب المتسم بتعدد أصحاب المصلحة، بما في ذلك الأوساط الأكاديمية والقيادات الدينية والأطراف الفاعلة في مجال حقوق الإنسان والمنظمات الشعبية ووسائط الإعلام المستقلة. وتمثل مشاركة الشباب عاملا حيويا في التدخل المبكر لتفادي التطرف. وعلى الرغم من أن ولايتي المجلس وعمليات حفظ السلام محدودتان، فإن بوسعهما الاستفادة على نحو كبير من منظومة الأمم المتحدة التي تعالج بشكل مباشر المسائل المتعلقة بالتنمية وتتفاعل مع أطراف فاعلة هامة تباشر مهام الرقابة.

وفي الختام، أود أن أؤكد من جديد دعم كازاخستان للأمم المتحدة في سعيها إلى تعزيز السلام بوسائل شتى، وبخاصة إغلاق موقع التجارب النووية في سيميبالاتنسك في عام ١٩٩١، وإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في آسيا الوسطى في عام ١٩٩٦، وشحذ التفكير المشترك بين منظمة الأمن والتعاون في أوروبا ومنظمة المؤتمر الإسلامي بشأن السلام والأمن والتنمية المستدامة. كما يساعد بلدي في عملية الانتعاش الاقتصادي في بلدان المنطقة المتأثرة بالحروب والصراعات. ومن الضروري أن يستعرض مجلس الأمن بشكل متواصل بيئة الأمن الدولي المتبلورة وآثارها على الأمم المتحدة.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل بيرو.

السيد رودريغيز أرنياس (بيرو) (تكلم بالإسبانية): يرحب وفد بلدي كثيرا بهذه المناقشة، ونشكر الرئاسة على عقدها. إنها مناسبة سانحة للنظر في مسألة هامة في الوقت المناسب. وبيرو، بصفتها عضوا في لجنة بناء السلام وتشارك بفعالية في عمل اللجنة المعنية بعمليات حفظ السلام، ملتزمة بتقديم دعمها فيما يتعلق بهذا الموضوع. كما أود أن أعرب عن امتناننا للورقة المفاهيمية (S/2011/50)، التي توفر أساسا لمناقشة اليوم.

وتؤيد بيرو البيان الذي أدلى به الممثل الدائم لمصر بالنيابة عن حركة عدم الانحياز.

وقد أكدت بيرو في مناسبات متكررة على أهمية التكامل والتآزر فيما بين الأمن والتنمية وحقوق الإنسان وجهود المساعدة الإنسانية. ويستتبع ذلك عناصر متشابكة لا تنفصم ينبغي أن توجّه بلورة استراتيجيات حفظ السلام وبناء السلام. وينبغي التعبير عن ذلك، بالضرورة، في الميدان، إذا كنا نهدف حقا إلى تحقيق السلم والأمن الدوليين — الذي يمثل المسؤولية الأساسية لهذا الجهاز الرئيسي في الأمم المتحدة.

ومنذ أيام قليلة، تكلم الأمين العام في مونيخ، في معرض إشارته إلى الأحداث في الشرق الأوسط، عن العلاقة الحتمية بين السلام والأمن، وهما مفهومان يعتمد وجود أحدهما على وجود الآخر. وهناك الكثير من التجارب التي تشهد على ذلك، بما في ذلك القضايا الأساسية التي تشكل تحديا للمجلس وللمنظمة. ولا بد لي أن أشير أيضا إلى أن التجارب قد أظهرت، على مدى التاريخ، أن هناك، في المقابل، علاقة فيما بين العنف والضعف المؤسسي وانعدام الأمن وتجدد الصراع.

وكما بيّنت تجربة الأمم المتحدة، هناك حاجة يتعاظم إلحاحها باستمرار إلى اتباع نهج شامل تجاه الأمن، وحفظ السلام وبناء السلام. ويستلزم ذلك تحليلا للأسباب الأساسية للعنف وللحالة الاجتماعية – الاقتصادية في الميدان. كما أنه يستدعي الإقلاع عن نُهج واستراتيجيات، مجزأة في وحدات محكمة الإغلاق، حيال حالات الصراع ومراحل ما بعد انتهاء الصراع. وهذا يعني أننا بحاجة إلى نهج قائم على التآزر والتكامل لجهود الدبلوماسية الوقائية ونشوء الصراعات وتجددها ودعم تسوية الصراعات، وجهود حفظ السلام وبناء السلام.

ونظرا لأن عمليات حفظ السلام تشكل إحدى أهم أدوات المنظمة لصون السلام والأمن، يجب أن نطرح السؤال عما إذا كانت تلك العمليات تستطيع أو ينبغي أن تشترك في جهود التنمية وإلى أي مدى من المشاركة. ويشير الأمين العام في تقريره عن تنفيذ توصيات اللجنة المعنية بعمليات حفظ السلام (A/64/573) إلى أن عمليات حفظ السلام تؤدي ثلاث مهام بشكل مألوف.

الأولى، تنسيق ودعم توافق الآراء فيما بين الأطراف الفاعلة الوطنية والمجتمع الدولي، والمهمة الثانية، عملها بوصفها ميسرة مع الأطراف الفاعلة الأخرى لتنفيذ أنشطة بناء السلام، وأثناء ذلك، توفير الأمن ودعم الإعمار الاجتماعي والاقتصادي، والثالثة، المتعلقة بمهام بناء السلام، المتصلة بإرساء أسس الاستقرار وبناء قدرات المؤسسات الإنمائية. وكما ناقشنا في مجلس الأمن في الشهر الماضي، فإن المهمة الأخيرة أساسية من أجل المضي نحو التنمية والسلام المستدام. إن تلك المهام التي يتجلى وجودها في جهود حفظ السلام الحالية، تدلل على أن بعثات حفظ السلام تستطيع فعلا أن تدمج أبعاد الأمن والتنمية، سواء من خلال الأنشطة الرامية إلى حفظ السلام وبناء السلام المبكر، أو من خلال عملية بناء السلام ذاتها.

وخلال بلورة استراتيجية متكاملة، ينبغي لنا أن نؤكد على الدور الذي تؤديه لجنة بناء السلام، بوصفها هيئة استشارية حافزة لاتباع نهج يركز على الاعتماد المتبادل بين الأمن والتنمية، وتتم صياغتها لتلبية الاحتياجات الخاصة لكل حالة والأولويات الوطنية التي تساعد على بناء وتعزيز القدرات الوطنية. ومن الضروري تعزيز قدرات لجنة بناء السلام، مما سيسهم في التنفيذ السريع والفعال للتوصيات المنبثقة من عملية استعراض اللجنة. إن لجنة بناء السلام واحدة من الهيئات الرئيسية الأنسب لإعادة تأكيد مشاركة الأمم المتحدة في عمليات السلام من أجل تهيئة المناخ اللازم لتوفير الأمن لعملية الملكية الوطنية الشاملة وتعزيز الثقة بها.

وفي الختام، أود أن أعود إلى موضوع مناقشة اليوم. من الواضح بما لا يدع مجالا للشك أن عنصري الأمن والتنمية ينبغي أن يوجها وضع ولايات عمليات حفظ السلام وبناء السلام. وينبغي لاستراتيجيات وأعمال كل وكالة من وكالات الأمم المتحدة أن تؤثر بشكل مباشر في تنفيذ جهود التنمية. ولذلك، هناك حاجة للتنسيق الوثيق والفعال مع جميع تلك الوكالات، بما في ذلك مشاركة جميع الدول الأعضاء بغية كفالة التنسيق. وبعبارة أخرى، هذه مسؤولية مشتركة. وبيرو تدرك هذه المسؤولية تماما، ونحن ملتزمون بتحملها.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل فيجي.

السيد طومسون (فيجي) (تكلم بالإنكليزية): يشرفني أن أتكلم بالنيابة عن الدول الجزرية الصغيرة النامية في المحيط الهادئ الممثلة في الأمم المتحدة، وهي بابوا غينيا الجديدة، وبالاو وتوفالو وتونغا وجزر سليمان وجمهورية جزر مارشال وساموا وفانواتو وميكرونيزيا وناورو وبلدي فيجي. وأود أن أبدأ بالتقدم بالشكر للبرازيل بصفتها رئيسة مجلس الأمن، على عقد هذه المناقشة المفتوحة. وقد أدركت دولنا منذ أمد طويل أن السلام والأمن والتنمية تسير جنبا إلى جنب. وعليه فإنني سعيد بهذه الفرصة لإسماع صوتنا في هذه المناقشة.

إن الدول الجزرية الصغيرة النامية، كدولنا في المحيط الهادئ، التي عانت من الصراعات العنيفة، أدركت بشكل مباشر الاعتماد المتبادل بين الأمن والتنمية. فتسريع ومواصلة أنشطة التنمية الاقتصادية، مثل الاستثمار المركز في توليد الوظائف، وبناء وصيانة الهياكل الأساسية الحيوية، والتصدي للتآكل البيئي، تساعد على منع الانتكاس في صراع متجدد، وهي تمثل السبيل الوحيد لكفالة السلام المستدام على الأمد الطويل. وتلك التنمية، إلى جانب الأمن، يمثلان جزءا لا يتجزأ من أنشطة بناء السلام.

وبوجه أعم، توفر التنمية للبلدان مرونة وقدرة أكبر من أجل التعامل مع الصدمات السياسية والاقتصادية والبيئية التي تتعرض لها الدولة. ولا يمكن للدول الجزرية الصغيرة النامية في المحيط الهادئ أن تتعامل بشكل فعال مع الصدمات العالمية نظرا لأوجه ضعفها الخاصة، بما في ذلك خصائصها الجغرافية الفريدة والنقص في قدراتها التقنية وانعدام الاقتصادات الكبيرة المتنوعة. إن آثار انعدام التنمية العالمية المستدامة من شأنها أيضا أن تضعف قدرة المواجهة المرنة للصدمات الخارجية مما يهدد الأمن. وعلى سبيل المثال، فإن ممارسات صيد الأسماك العالمية التي لا يمكن تحملها في مياه المحيط الهادئ تهدد الأمن الغذائي في المنطقة. وفي هذا الصدد، نرحب باتخاذ الجمعية العامة القرار ١٥٠/٦٥، بشأن حماية الشعاب المرجانية من أجل سُبل العيش المستدامة والتنمية – ذلك القرار الذي شجعت على اتخاذه جميع بلدان المحيط الهادئ. إننا نتطلع إلى تناول جميع تلك المسائل الهامة في مؤتمر الأمم المتحدة بشأن التنمية المستدامة، الذي سيعقد في العام القادم في ريو دي جانيرو.

وبالنسبة للدول الجزرية الصغيرة في المحيط الهادئ، تشكل الآثار السلبية لتغير المناخ أكبر خطر من الصدمات وأخطر تهديد داهم على التنمية والأمن. فارتفاع مستوى المياه والعواصف الأكثر شدة، والنقص العالمي والمحلي في الأغذية وشح المياه النقية، تهدد العديد من جزرنا. وقد وصف تقرير الأمين العام عن تغير المناخ وتداعياته المحتملة على الأمن (A/64/350) بأنه يشكل عاملا مضاعفا للمخاطر. وهذا صحيح، ولكن تغير المناخ يشكل تهديدا بحد ذاته، بحيث أنه يولد عدم الاستقرار في أماكن لم يكن موجودا فيها سابقا.

وحسب توقعات الفريق الحكومي الدولي المعني بتغير المناخ، فإن مفوض الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين يعتبر أن هناك احتمالا قويا، نظرا لارتفاع مستوى سطح البحر وزيادة الأحوال الجوية الشديدة، بأن الدول الجزرية المنخفضة، مثل دول المحيط الهادئ الجزرية، ستصبح غير مأهولة تماما قبل وقت طويل من انغمارها الكامل في المياه. إن التشرد الحتمي الناشئ عن تلك الدول الجزرية سيؤدي إلى مشاكل أمنية خطيرة للناس المشردين وللمجتمعات المستقبلة. وبالنسبة لبعض الدول الجزرية في المحيط الهادئ، فإن تغير المناخ، وخصوصاً ارتفاع مستوى سطح البحر، قد يهدد المفاهيم الحالية للسيادة بل ويضعها موضع تساؤل. وهذا أمر لا سابق له ويتطلب اهتماماً خاصاً من جانب المجلس.

وفي نفس الوقت، فإن تغير المناخ يقوض تنميتنا الاقتصادية لأنه يتطلب نصيباً متزايداً على الدوام من مواردنا المالية للتكيف مع آثاره السلبية. وثمة حاجة ملحة لزيادة الجهود لتحسين آفاق التنمية في البلدان الضعيفة بغية ضمان صمودها أمام آثار تغير المناخ، إلى جانب الحاجة إلى تمويل مشاريع عاجلة للتكيف. ولا بد أن يمضي هذا جنباً إلى جنب مع الجهود العالمية لخفض انبعاثات ثاني أكسيد الكربون على وجه السرعة. فالانبعاثات السابقة بلغت بنا بالفعل مستويات خطيرة من الارتفاع في درجات الحرارة، ويواجه العالم خطراً شديداً للتعرض لآثار متفاوتة تزعزع الاستقرار وتهدد السلام والأمن العالميين.

ومن أجل الحد من احتمالات الصراع وانعدام الأمن، لا بد لمجلس الأمن من أن ينكب على معالجة الآثار الأمنية لتغير المناخ على وجه الاستعجال. وفي عام ٢٠٠٩، اتخذت الجمعية العامة بالإجماع القرار ٢٨١/٦٣، الذي دعا جميع الهيئات ذات الصلة في الأمم المتحدة إلى تكثيف جهودها للنظر في تغير المناخ ومعالجته، بما في ذلك آثاره الأمنية المحتملة. وبما أن مجلس الأمن هو تلك الهيئة في الأمم المتحدة التي تتحمل المسؤولية الأساسية عن صون السلام والأمن الدوليين، يكون لزاماً على المجلس أن يعالج هذه المسألة بصورة جوهرية. ونجدد مطالبتنا لمجلس الأمن بأن يبدأ على نحو عاجل في النظر في التهديدات التي يمثلها تغير المناخ للسلام والأمن الدوليين، والنظر في التدابير التي يمكن أن يتخذها للاستجابة لهذه التهديدات المتنامية.

وكما أشار الأمين العام في صباح هذا اليوم، يجب أن نركز بشكل أكبر على الارتباط بين تغير المناخ والأمن والتنمية وأهمية إدارة المخاطر المناخية لاستتباب الأمن.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل سويسرا.

السيد سيغر (سويسرا) (تكلم بالفرنسية): لقد أكدت الوثيقة الختامية لاجتماع القمة العالمي لسنة ٢٠٠٥ (قرار الجمعية العامة ١/٦٠) على أهمية الارتباط بين التنمية والسلام والأمن وحقوق الإنسان وما بينها من تعاضد متبادل. والحاجة الملحة إلى بذل كل جهد ممكن لتحقيق الرؤية الواردة في إعلان الألفية (قرار الجمعية العامة ٢/٥٥) هي الآن أوضح من أي وقت مضى. ولذلك، نرحب بمبادرة رئاسة مجلس الأمن لوضع هذه المسألة في جدول الأعمال اليوم.

ونظراً لتأخر الوقت والقائمة الطويلة للمتكلمين، سيكون بياني موجزاً للغاية وسيقتصر على مسألتين. وفيما يتعلق بالمسائل الجوهرية الأخرى، فإنني أدعو مجلس الأمن للرجوع إلى البيان الذي أدلى به زميلي، الممثل الدائم لبلجيكا، باسم الرؤساء الخمسة للتشكيلات القطرية للجنة بناء السلام. ونحن نؤيد هذا البيان تماماً.

أولاً، لا يمكن أن يتحقق السلام الدائم والتنمية في أي مجتمع بدون النهوض بحقوق الإنسان والعدالة. ويجب تنفيذ عمليات إصلاح الأمم المتحدة المتعلقة بالسلام والأمن والنظم الإنمائية التشغيلية وحقوق الإنسان بشكل متسق. ويمكن لمجلس الأمن أن يعمل بكفاءة أكبر لو تمكّن من الاستفادة من تحليل أشمل للحالات التي يضعها قيد نظره، وخاصة الأسباب الجذرية للنزاعات، مع مراعاة الأبعاد الاجتماعية – الاقتصادية والبيئية وغيرها من العوامل التي تهدد السلام والأمن.

ثانياً، التعاون الاستراتيجي بين الأمم المتحدة والبنك الدولي أمر أساسي. وفي هذا الصدد، فإن تقرير البنك الدولي، المعنون ”تقرير التنمية العالمية ٢٠١١: الصراع والأمن والتنمية“، يأتي في حينه. والاتصالات الدورية مع الأطراف الإنمائية الفاعلة وتلك المشاركة في هيكل بناء السلام يمكن أن تكون أكثر فعالية في حالة تنظيمها وتكثيفها. وفي ذهني عمليات من قبيل إعداد تقارير الأمين العام، والتخطيط للبعثات، والتعليم المستمر للأفراد وفي إطار أفرقة عمل البعثات المتكاملة. وفيما يتعلق بالبلدان المدرجة في جدول أعمال لجنة بناء السلام، لم تعد أهمية هذا التعاون تحتاج إلى برهان، ويسرنا إننا نشارك فيها بفعالية فيما يختص ببوروندي.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل المغرب.

السيد لوليشكي (المغرب) (تكلم بالفرنسية): إن الالتزام المتواصل والملموس لبلدكم، سيدتي الرئيسة، ببناء السلام والتنمية يكمن وراء اختيار رئاستكم الحكيم لموضوع مناقشة اليوم. وإنها لمصادفة حميدة أن تكمل هذه المناقشة تلك التي عقدتها الرئاسة البوسنية في الشهر المنصرم، الأمر الذي نرحب به. فذلك يتيح لنا إجراء دراسة متعمقة والعمل معاً من أجل تطوير نهج متكامل حقاً لمجلس الأمن في معالجة الصراعات.

إن استمرار الصراعات وكلفتها البشرية والمالية، وضرورة استتباب الاستقرار في مرحلة ما بعد الصراع أمر يقتضي التفاعل المبكر بين مرحلتي حفظ السلام وبناء السلام. وإقرار سلام دائم يتطلب الإدارة الحكيمة لفترة الانتقال الحساسة بين مرحلتي حفظ السلام وبناء السلام. ولا بد من معالجة تلك المرحلة الانتقالية من خلال نهج يوائم بين الضرورات الأمنية والأنشطة الإنمائية لتثبيت الاستقرار في الدولة الخارجة من الصراع. ويجب التعامل مع هذه المرحلة الحاسمة بوعي قوي بوجود خطر شديد للانزلاق إلى النزاع مجدداً.

وأوجه الارتباط بين الأمن والتنمية تتسم بالتعقد، والانتقال إلى بناء السلام يجب إدارته بحذر في بيئة دولية تتصف بالتواطؤ المتزايد بين العصابات الإجرامية عبر الوطنية والأطراف الفاعلة من غير الدول والشبكات الإرهابية السرية التي تعمل معاً على إضعاف الدول، مثلما تفعل في منطقة الساحل والصحراء.

ولا بد أن يساعد وجود الأمم المتحدة ما بعد الصراع على وضع استراتيجيات وطنية تستهدف معالجة أولويات أساسية مثل النهوض بحقوق المرأة وإيجاد فرص عمل للشباب وحماية المجموعات الاجتماعية الضعيفة وإرساء سيادة القانون وتعزيز مؤسسات الدولة. ومن الحيوي في إطار ذلك المسعى أن تنسق جهود الأمم المتحدة بشكل

فعال لتحقيق التشابك بين إحلال السلام وحفظ السلام وبناء السلام والتنمية بطريقة متماسكة. وللجنة بناء السلام دور أساسي في هذا السياق.

ومن الأمور الأساسية أن يعزز المجتمع الدولي قدرات الدولة المضيفة على الحد من الفقر، والتعافي الاقتصادي وتقديم الخدمات الأساسية. وقد دللت الممارسة بشكل كبير على الأهمية الحاسمة للملكية الوطنية لبناء السلام. والدور الريادي للدولة المضيفة يواجه تحديات، إلا أنه من الضروري أن تسمح بإعداد أفضل لاستراتيجية للإنعاش الوطني تجمع بين كل أبعاد السلام والأمن والتنمية. وفي هذا الصدد، من الأهمية بمكان تعزيز التآزر والتنسيق الضروريين بين الهياكل الوطنية والدولية وتعبئة موارد مستدامة.

ويتعين على الأمم المتحدة أن تعزز قدراتها على بلورة استراتيجيات متكاملة منذ البداية وتنسيق أنشطة الجهات المعنية المختلفة على الأرض والمسؤولة عن كل من الأمن والتنمية. وسيسهم ذلك في جعل تدابير المجتمع الدولي أكثر تماسكاً وتنسيقاً. وفضلاً عن ذلك، فإن المساعدات الاقتصادية الدولية التي يقدمها المانحون الثنائيون والمؤسسات المالية الدولية يجب أن تستهدف مشاريع تأخذ في الحسبان الحقائق الاقتصادية والاجتماعية وحتى الثقافية للبلد، وكذلك قدراته الخاصة والآفاق التي يوفرها للمستثمرين الأجانب. وفي هذا الصدد، فإن سياستنا الفعالة تتمثل في دعم بناء السلام في العديد من البلدان الأفريقية، واستهداف القطاعات المضاعفة التي تسهم في التنمية البشرية، مثل التعليم ومياه الشرب المأمونة وكهربة المناطق الريفية.

وعلاوة على جهود الأمم المتحدة والمجتمع الدولي لإرساء السلام وصونه وبنائه، فإن دورهما في التسوية السلمية للتراعات ومنع نشوب الصراع يبقى أساسياً، ولا بد من تطويره وتعزيزه وإمداده بالموارد المالية والبشرية بشكل كاف لصالح السلام والأمن الدوليين.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أعطي الكلمة للسيد بيدرو سيرانو، الرئيس بالنيابة لبعثة الاتحاد الأوروبي لدى الأمم المتحدة.

السيد سيرانو (تكلم بالإنكليزية): اسمحوا لي أن أتقدم بالشكر للبرازيل على تنظيم مناقشة اليوم بشأن الترابط بين الأمن والتنمية. وأود أيضا أن أشكر الأمين العام على بيانه والسيدة سارة كليف ممثلة البنك الدولي على ملاحظاتها بخصوص تقرير البنك الدولي عن التنمية في العالم، الذي نتطلع إليه. وأشكر أيضا المتكلمين الذي خاطبوا المجلس اليوم.

وتؤيد هذا البيان البلدان المرشحة للانضمام تركيا وكرواتيا وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، وبلدان عملية تحقيق الاستقرار والانتساب والمرشحة المحتملة ألبانيا والبوسنة والهرسك وصربيا، الرابطة الأوروبية للتجارة الحرة ليختنشتاين، عضو المنطقة الاقتصادية الأوروبية، علاوة على أوكرانيا وجمهورية مولدوفا وأرمينيا وجورجيا.

وأود أن أتناول الترابط المعقد بين الأمن والتنمية من ثلاث زوايا: أولا، الأمن بوصفه شرطا مسبقا لتحقيق التنمية؛ ثانيا، التنمية بوصفها شرطا مسبقا لتحقيق الأمن؛ وأخيرا، احترام حقوق الإنسان بوصفه شرطا مسبقا لتحقيق الأمن والتنمية كليهما.

إن الأمن، في الأجل القصير، يمثل شرطا مسبقا للتنمية. ففي أكثر من نصف البلدان الخارجة من الصراع، نشب الصراع مرة أخرى في غضون خمس سنوات بعد التوصل إلى اتفاق السلام ودمّر أي أمل في التنمية. ويمكن أن تساعد بعثات حفظ السلام في الحيلولة دون انفلات العنف، لا سيما إذا كانت متعددة الأبعاد وتتكاتف مع الأطراف الفاعلة الأخرى التابعة للأمم المتحدة من خلال

إطار استراتيجي متكامل، مع مراعاة ضرورة كفالة نزاهة الكيانات الإنسانية وحيادها واستقلالها.

ولا يزال الاتحاد الأوروبي ملتزما بزيادة تحسين أداء هذه البعثات، انطلاقا من كل من نيويورك وفي الميدان. ففي نيويورك، ما زلنا نؤيد بقوة لجنة بناء السلام ونشارك فيها على نحو فعال، وهي اللجنة التي يمكن أن تقدم لمجلس الأمن المشورة بخصوص بناء السلام – فعلى سبيل المثال، بشأن كيفية ربط أنشطة بعثاته بجهود بناء السلام الأوسع نطاقا في بلد ما. وفضلا عن ذلك، يتطلع الاتحاد الأوروبي إلى وضع استراتيجية لمهام بناء السلام في المرحلة المبكرة الحرجة التي يقوم بها حفظة السلام وتشمل التخطيط المشترك للأمم المتحدة وتقاسم الأمم المتحدة بشكل واضح للعمل القائم على الكفاءة، والسجل الحافل بالإنجازات والقدرة على الإنجاز. وهنا في نيويورك، نتطلع إلى تشكيل لجنة خاصة لعمليات حفظ السلام تركز على تحقيق النتائج وتمضي قدما في وضع إطار استراتيجي فعال من أجل حماية المدنيين وإجراء حوار بناء يتوخى، في جملة أمور، اتباع نهج حازم إزاء حفظ السلام.

وفي الميدان، وفضلا عن بعثاتنا الـ ١٣ السياسية والمدنية والعسكرية، فإننا نوفر الموارد المالية من أجل المشاريع التي تعزز بعثات الأمم المتحدة لحفظ السلام. فعلى سبيل المثال، ساعد هذا بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي في وضع دليل للعدالة والشرطة؛ والعملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور في نزع سلاح المقاتلين السابقين وتسريحهم وإعادة إدماجهم؛ وبعثة الأمم المتحدة في جمهورية أفريقيا الوسطى وتشاد في تدريب الشرطة في تشاد، وبعثة الأمم المتحدة المتكاملة في تيمور – ليشتي في بناء القدرة في القطاع الأمني. وهذه جميعها خطوات هامة لجعل هذه البلدان آمنة للتنمية.

إن التنمية، في الأجل الطويل، شرط مسبق لاستتباب الأمن. فمعظم أكثر البلدان فقرا هي أيضا أكثر البلدان هشاشة، وزيادة النمو بنسبة نقطة مئوية واحدة تعني التقليل من خطر اندلاع الحرب بنسبة نقطة مئوية واحدة. ويلزمنا أن نعمل على إيجاد الحلول الطويلة الأجل، وتعميم منع نشوب الصراعات في سياساتنا الإنمائية. ويلزمنا أن نعمل معا على تحقيق التنمية المستدامة، والأمن الغذائي وعلى معالجة جميع الأسباب الجذرية للصراعات. وهذا ما يقوم به الاتحاد الأوروبي.

إن القضاء على الفقر يقع في صميم معاهدة لشبونة. فأكثر من نصف الأموال التي أنفقت على مساعدة البلدان النامية تأتي من الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء، مما يجعله أكبر المانحين في العالم. والأهداف الإنمائية للألفية هي بمثابة المنارة لسياستنا العامة للمعونة، والملكية الوطنية بمثابة منارة أخرى. وبالطبع، لا يمكن أن تتحمل الأطراف الفاعلة الوطنية المسؤولية إلاّ إذا توفرت لها القدرة على إدارة العلاقات المتعددة مع المجتمع الدولي. ولهذا السبب قرر الاتحاد الأوروبي تقديم المساعدة لمكتب دعم بناء السلام لوضع قاعدة بيانات خاصة، والتي يمكن أن تكون بمثابة الأساس لتطوير النظم الإدارية الوطنية لمعلومات المعونة.

وتشكل حقوق الإنسان الركيزة الثالثة لمنظمتنا العالمية. وفي الأجلين القصير والطويل، فإن احترام جميع حقوق الإنسان وسيادة القانون، بمعزل عن أنه غاية في حد ذاته، يعتبر أيضا شرطا مسبقا لكل من الأمن والتنمية. فالأمن بدون احترام حقوق الإنسان وسيادة القانون ليس أمنا. ولا يمكن أن تكون هناك تنمية بشرية بدون حقوق الإنسان. وكما يقول آخر تقرير أعدته مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية، يساعد احترام حقوق الإنسان في الحد من الإجحاف والتمييز، اللذين كثيرا ما يكمنا وراء المشاكل الإنمائية.

ويدعم الاتحاد الأوروبي بقوة تعميم حقوق الإنسان في عمل الأمم المتحدة، بما في ذلك المساواة الجنسانية – وعلى سبيل المثال، من خلال آلية التعميم التي وضعتها المجموعة الإنمائية مؤخرا. وغالبا ما تكون العروض التي تقدمها مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان في مجلس الأمن طريقة جيدة لزيادة تعميم حقوق الإنسان في عملها. ويدعم الاتحاد الأوروبي مكتب المفوضية في الجهود التي تبذلها لإدماج حقوق الإنسان في جميع عناصر عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام.

واسمحوا لي أن أختتم بياني بالإشادة باعتماد البيان الرئاسي اليوم (S/PRST/2011/4)، الذي يبني على المبدأ الهام بالفعل بشأن هذه المسألة، بما في ذلك الوثيقة الختامية لمؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥ وإعلان جنيف بشأن العنف المسلح والتنمية. ويتطلع الاتحاد الأوروبي إلى مواصلة متابعة هذه الإعلانات بشأن الترابط بين الأمن والتنمية وحقوق الإنسان، وترجمتها إلى إجراءات دولية.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل شيلي.

السيد إراثوريث (شيلي) (تكلم بالإسبانية): أود بادئ ذي بدء أن أشكر وفد البرازيل على قراره أن يعقد هذه المناقشة الهامة بشأن الترابط بين الأمن الدولي والتنمية في البحث عن السلام الدائم في العالم. وأود أيضا أن أعرب عن شكري للأمين العام على إحاطته الإعلامية الهامة التي قدمها هذا الصباح؛ وللسيد يوجين – ريتشارد غاسانا، رئيس لجنة بناء السلام، على إسهامه القيم في هذه المناقشة؛ وللسيدة سارة كليف ممثلة البنك الدولي، على بيانها الواضح والموثّق.

وتؤيد شيلي البيان الذي أدلى به الممثل الدائم لتايلند بالنيابة عن شبكة الأمن البشري، التي ننتمي إليها.

إن الخبرة الطويلة للأمم المتحدة في منع نشوب الصراعات وحلها تبرهن لنا أن مسألة تحقيق التنمية – أو، بالأحرى عدمه، هو مصدر العديد من الصراعات التي لا تزال مدرجة في جدول أعمال مجلس الأمن. فالأمن الذي تفرضه عمليات حفظ السلام لا يحمل في طياته كفالة أنه سيكون مستداما أو أن الصراعات لن تظهر من جديد في نهاية المطاف. ولكي نتجنب ذلك هناك ضرورة إلى الجمع بين عدد من العوامل: الأمن وتعزيز سيادة القانون، واحترام حقوق الإنسان وتعزيزها، وتمكين المرأة وتهيئة الظروف التي تعزز التنمية. هذه هي الطريقة الوحيدة لتحقيق السلام المستدام.

وفي ذلك الصدد، فإن مسألة التنمية وظروف البلد الاجتماعية – سواء فيما يتعلق بمستويات البطالة، والجوع والفقر – والطريقة التي نعالج بها هذه التحديات هي المسائل التي ينبغي أن يراعيها المجلس ويقيّمها عندما يأذن بولايات لعمليات حفظ السلام. ونتفق مع ما ورد في البيان الرئاسي الذي صدر اليوم بأن

> ”إعادة الإعمار والإنعاش الاقتصادي وبناء القدرة تشكل عوامل حاسمة لتحقيق التنمية على المدى الطويل للمجتمعات الخارجة من النزاعات“. (*S/PRST/2011/4*)

وينطبق هذا تحديدا على عالم اليوم، حيث الأغلبية الساحقة من الأزمات التي تؤثر على السلم والأمن الدوليين لها علاقة بالصراعات الداخلية والحروب الأهلية. وفي هذه الحالات، يشكل التخلف والفقر والبطالة والتهميش الاجتماعي التحديات الكامنة وراء حكم الدول وانعدام الاستقرار والوحدة. ولا يستطيع المجلس تجاهل تلك الجوانب في اتخاذ قرارات مستنيرة في البحث عن السلام المستدام.

وفي ذلك السياق، يبدو لنا أنه من الأساسي أن نشير إلى أن معالجة العلاقة بين الأمن والتنمية على نحو كاف

تنطوي على بذل الجهود في تنسيق واتساق الإجراءات التي تتخذها كل هيئة من هيئات الأمم المتحدة. ولا يعني هذا عرض مسائل التنمية على مجلس الأمن، لأنه يمكن لعمل المجلس أن يتناول وجهات النظر بشأن التنمية التي يقدمها المجلس الاقتصادي والاجتماعي، والجمعية العامة، والبنك الدولي، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي والهيئات الأخرى ذات الصلة، وصناديق الأمم المتحدة وبرامجها والكيانات الإقليمية ذات الصلة.

وفي الوثيقة الختامية لمؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥، أدرك رؤساء الدول والحكومات الحاجة إلى إنشاء لجنة بناء السلام وذلك لمساعدة الدول في مرحلة ما بعد الصراعات بتقديم منظور شامل. وفيما يتعلق بتوصيات الميسرين المشاركين لعملية استعراض لجنة بناء السلام لعام ٢٠١٠، التي أقرت في العديد من قرارات مجلس الأمن والجمعية العامة، بهدف إقامة حوار سلس غير رسمي بين المجلس واللجنة والمحافظة عليه، ويعتقد بلدي أن اقتراحا ملموسا واحدا يمكن أن يدمج هذا الحوار في لجنة مجلس الأمن الخاصة المعنية بعمليات حفظ السلام. ونعرف جيدا أن حفظ السلام وبناء السلام كليهما وجهان لعملة واحدة. ويسرنا أن البيان الرئاسي يعترف بالحاجة إلى التنسيق والحوار مع اللجنة.

أخيرا، أود أن أسلط الضوء على حالتين لهما مغزى خاص.

الأولى، هي أفريقيا التي انشغل بها هذا المجلس مرات كثيرة جدا، وكانت محط الاهتمام المتواصل من البرازيل. ولقد اعترف تقرير الأمين العام عن أسباب الصراع في أفريقيا والنهوض بالسلام الدائم والتنمية المستدامة فيها (S/1998/318) بأن الترابط بين التنمية والأمن في هذه المنطقة لا يمكن إنكاره، ويجب على المجلس أن يواصل جهوده وأن يوسعها حتى تشمل عوامل التنمية الاقتصادية والاجتماعية التي تؤثر على السلام والأمن في المنطقة.

وبالمثل، تشكل هايتي حالة قريبة منا بصورة خاصة – فهي دولة شقيقة تواجه تحديات صعبة في طريقها إلى السلام والاستقرار السياسي والتنمية الاقتصادية والاجتماعية. وفي هذه الحالة يؤمن بلدي أيضا بأن هذا المجلس، من دون إغفال مهام الأمن والعمل بطريقة تدريجية دائبة، قادر بصورة استثنائية على مساعدة منظومة الأمم المتحدة على تهيئة الظروف الملائمة لتنمية البلد تنمية مستدامة يعتد بها، مع التمتع بالاستقلال التام في إطار الديمقراطية والاستقرار السياسي، ومع التمسك الصارم بمبدأ التملك الوطني الذي يتناسب مع الولايات المقابلة، ليتسنى توليد القدرات الوطنية المطلوبة من خلال نهج متكامل مركز.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): والآن أعطي ممثل بوتسوانا الكلمة.

السيد انتواغي (بوتسوانا) (تكلم بالإنكليزية): بالنيابة عن وفدي أود أن أشكر الرئاسة البرازيلية للمجلس على عقد هذه المناقشة بشأن هذا الموضوع الهام جدا، موضوع الترابط بين الأمن والتنمية.

يؤمن وفدي بأن وضع إطار للتنمية الاجتماعية – الاقتصادية المدروسة والمستدامة في مناطق ما بعد الصراع يشكل أساس السلام والأمن. ومما يتسم بأهمية مماثلة استحداث حوار بشأن السياسة العامة وتنفيذ المشاريع والبرامج الإنمائية في المناطق المعرضة للقلاقل. ونؤمن كذلك بأن الأمن يجب أن يرتكز على قاعدة راسخة من الهياكل الأساسية السياسية والاجتماعية والاقتصادية سواء في المناطق الخارجة لتوها من الصراع أو المناطق التي توفر الملجأ.

ومما يبعث على الارتياح ملاحظة أن عددا متزايدا من الدول الأعضاء ما فتئت تعدل مسار مبادئ وأهداف

سياستها الخارجية بقصد تعزيز ما تساهم به المساعدة الإنمائية في بناء العلاقات.

لقد ترك قيام عدد لا بأس به من الدول الأعضاء بتزع الصفة العسكرية تدريجيا عن مذاهب السياسة الخارجية لديها أثرا ايجابيا على الأمن والتنمية. وما فتئنا نشهد تخصيص مزيد من الموارد للدفع قدما بجدول أعمال التنمية، وتأسيس مؤسسات قوية للحوكمة وسيادة القانون، فضلا عن النهوض بحقوق الإنسان وحمايتها. وإن الارتقاء بالأولويات الإنمائية لتحقيق المساواة مع الإنفاق العسكري لهو تحول حميد في السياسات والاستراتيجيات يبرهن على رغبة الدول الأعضاء في أن تواجه فرديا وجماعيا التحدي العالمي الذي تنطوي عليه معالجة قصور التنمية والتهديدات بالقلاقل في أنحاء كثيرة من العالم.

المجتمع الدولي بصورة جماعية يمتلك موارد جمة والقدرة على انتشال الإنسانية من وهدة الحرمان والتخلف الإنمائي. وبتلك الطريقة يمكننا تجنب انتهاج مسار باهظ التكلفة مقابل نهج أكثر استدامة وفعالية لصون السلام والأمن. وإن مبادراتنا الجسورة في مجال إدارة الصراعات ستذهب سدى إن لم يكرس لها نفس المستوى من الالتزامات وتعبئة الموارد للوفاء بالأهداف الرئيسية المجسدة في إعلان الألفية، أي السعي إلى انتشال أكثر من بليون إنسان من وهدة الفقر والجوع.

لا يجوز لنا أن نسمح للسعي إلى التكنولوجيا والابتكار بأن يعرقل التعاون الدولي وأن يوسع حجم الهوة بين الوفرة المفرطة من ناحية والفقر المدقع من ناحية أخرى. وإن الفرص التي يفتحها تحرير الأسواق ينبغي أن تسفر عن جعل الوصول إلى تلك الأسواق أكثر سهولة وأن تسفر كذلك عن زيادة التبادل التجاري والاستثمار، الأمر الذي لم يتمخض حتى الآن إلا عن تحقيق بعض الاقتصادات قدرا من الأمن الإنمائي والنمو أكبر من الاقتصادات الأخرى. وذلك هو تحدي الأمن الذي يلزمنا أن نتغلب عليه.

المنافع المستمدة من العولمة ينبغي أن تتمثل في شراكتنا القوية وترابطنا في تأمين مستقبل البشرية جمعاء. وإن استثمار البعض في التنمية المستدامة للآخرين ينطوي على القيمة المتشاطرة لزيادة التقريب بين الأمم، بعكس فرض العزلة فيما بينها. ويتعين علينا أن نبني مجتمعا إنمائيا مترابطا أقوى. وتلك هي الطريقة المستدامة الأفضل للقضاء على الصراعات والقلاقل.

في هذه المرحلة اسمحوا لي أن أثني على لجنة بناء السلام وإدارة عمليات حفظ السلام على عملهما الشاق في مجال منع الصراعات ومراقبتها وإدارتها، فضلا عن استعادة الأمن وسيادة القانون وبناء وتعزيز مؤسسات الحوكمة.

ووفدي يؤمن بأن الأمم المتحدة وحدها تملك السلطة الأخلاقية والشرعية الكونية للتدخل في حالات القلاقل التي تهدد بإصابة الدول بالشلل. ولكن في سبيل التوصل إلى رد ناجع على تحديات السلام والأمن ينبغي التركيز بقدر أكبر على الاستراتيجية الاقتصادية التي ستطبق بعد انتهاء الصراع مباشرة. وإن فن الوساطة وإدارة الصراعات يجب أن يقترن دائما بتوجيهات واضحة في مجال السياسة العامة بشأن تعبئة الموارد ووضع الأولويات الإنمائية الطويلة الأمد.

نحن على اقتناع راسخ بأن المساعدة الإنمائية تشكل أكثر من أي شيء آخر ردا مجديا ودائما على تحديات انعدام الأمن، لأنها، ببساطة، تأتي بالنتائج الملموسة. فهي تمد البلدان بأسباب الحياة وتساعد في الحيلولة دون انهيارها في النهاية. وتحظى بتقدير أكبر بكثير من المعونة المجزأة بفضل طابعها التشاركي. وهي تولّد الأمن وحسن النية حتى فيما وراء نطاق الاعتبارات المحلية للدولة الواقعة في براثن الصراع،

وتشكل الحل النهائي لكفالة عدم انتشار عدوى الصراع. إن مكاسب التنمية سترسخ أقدامنا بلا ريب على قاعدة متينة بتهيئة بيئة سياسية آمنة ومستقرة.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): والآن أعطي الكلمة لممثل جزر سليمان.

السيد بك (جزر سليمان) (تكلم بالإنكليزية): أشكرك، سيدتي الرئيسة، على تنظيمكم هذه المناقشة عن الترابط بين التنمية والأمن. وكما جاء في ورقة البرازيل المفاهيمية (نظر S/2011/50) جرت سلسلة من المناقشات المماثلة على مر السنين. وفي هذه المرحلة، اسمحوا لي أن أشكر البرازيل على ورقتها المفاهيمية، التي تتضمن عددا من النقاط المرجعية وتطرح كذلك أسئلة تقدح زناد الفكر.

ثمة عنصر مشترك تخلل جميع مناقشات الماضي بشأن المسألة المطروحة علينا وهو الصلة بين التنمية والأمن. إنهما وجهان لعملة واحدة. ولقد أصبح من الحقائق المستقرة أن المجلس، من خلال اضطلاعه بدوره في صون السلم والأمن الدوليين، سيحتاج إلى دراسة وتناول الأسباب الجذرية للصراع. ولن يتسنى إلا بهذه الطريقة تحقيق السلام المستدام الطويل الأمد على صعيد الكرة الأرضية. ويجب على المجلس، كما تطالب به الورقة المفاهيمية، أن يأخذ في اعتباره الجهات الفاعلة في هيئات الأمم المتحدة الرئيسية الأخرى، لا سيما الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي والهيئات الفرعية الأخرى، بما فيها لجنة بناء السلام.

الصلة بين التنمية والسلام وصفت خير وصف في وثيقة اجتماع القمة عام ٢٠٠٥ (قرار الجمعية العامة ١/٦٠) وفي تقرير الأمين العام آنئذ كوفي عنان (A/59/2005). فمقاصد تعددية الأطراف هي أن نقدم لسكاننا إمكانية التحرر من العوز والخوف وأن نوفر لهم حرية التمتع بالعيش الكريم. وسكاننا هؤلاء يشملون الشباب والنساء والأطفال ومجتمعاتنا الريفية.

عندما نتطلع إلى البيئة العالمية نرى أن الأسواق المالية العالمية قد تحسنت منذ ذلك الوقت. لكن البيئة تظل هشة. وإن العوامل الخارجية تؤثر، بما يتناسب وقوتها وشكلها وحجمها، على مستوى انعدام الأمن ومخاطر الصراعات في كل أنحاء العالم.

إن الحالة في الدول الأعضاء التي تعيش على هامش النظام الدولي أكثر قسوة. فهذه البلدان تحتاج إلى أن توضع في قائمة مراقبة خاصة وأن تعد لها رزمة إنمائية خاصة. فالبلدان ذات الدخل المنخفض والبلدان التي تعاني من انخفاض مستوى النمو والبلدان التي تعتمد على الموارد الطبيعية والبلدان المعرضة لمخاطر تغير المناخ تكون مخاطر الصراع فيها عالية. وتدخل في هذه الفئة أقل البلدان نموا وبعض الدول الجزرية الصغيرة النامية. وإذا لم يتم التصدي لتغير المناخ بشكل حاسم ومجد فإنه سيحدد مستقبلنا. ولهذه الأسباب طلبت قرارات الجمعية العامة إلى المجلس أن ينظر في الآثار الأمنية المترتبة على التقاعس بشأن المسائل العالمية، بما في ذلك تغير المناخ. لذلك نطلب إلى المجلس أن يبقى الموضوع قيد نظره.

لا تزال أمامنا الفرصة لتعزيز صون السلم والأمن الدوليين. ومن الضروري الإفراج عن الأموال التي جرى التعهد بها لتغير المناخ بطريقة شفافة من خلال جهاز الأمم المتحدة المتعدد الأطراف. ما برحت الثقة التي استُعيدت في كانكون هشة، وعدم الوفاء يهدد تعددية الأطراف. وبالنسبة لأقل البلدان نموا، لا بد من أن يحقق مؤتمر الأمم المتحدة الرابع في أيار/مايو هذا العام المرجو منه. لا بد من أن نخرج عن النمط المألوف في العمل، إذ لم تحقق ثلاثة برامج مدة كل منها ١٠ سنوات في العقود الثلاثة الماضية النتائج

التي نرجوها. لا بد من أن يستجيب برنامج عمل اسطنبول لتطلعات أقل البلدان نموا بما يسمح لنصفها على الأقل بالخروج من المجموعة في غضون العقد القادم.

وعلى جميع الصعد، يعتمد صون السلام الدولي على نوعية شراكة التنمية، التي يجب أن تكون متوازنة وتعزز القدرات الوطنية باستثمارات تركز على الناس في القطاعات المنتجة. وتسعى مجموعة الدول الهشة السبع بقيادة تيمور – ليشتي إلى جني فوائد السلام وإقامة شراكات محكمة على مستوى فائق بين الشركاء وأقل البلدان نموا في مرحلة ما بعد الصراع، وتواصل تأييدها لهذه المناقشة. ويتطلع وفدي بحذر وروح يحدوها الأمل إلى نتيجة هذه المناقشة، ويشكر مرة أخرى البرازيل على مبادرتها وجميع أعضاء المجلس على دعمهم في هذا الجمع.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل جمهورية تترانيا المتحدة.

السيد سيفوي (جمهورية تترانيا المتحدة) (تكلم بالإنكليزية): تقدر جمهورية تترانيا المتحدة قيادتكم، سيدتي الرئيسة، وقراركم عقد هذه الجلسة المفتوحة. ونرحب ببيان الأمين العام بان كي – مون ونؤيد البيان الذي أدلى به رئيس لجنة بناء السلام.

يعتقد وفدي أن الوقت قد حان ليدرج موضوع الترابط بين الأمن والتنمية على جدول الأعمال العادي لمجلس الأمن، حيث أن العالم قد تغير تغيرا كبيرا منذ عام ١٩٤٥، عندما أنشئ مجلس الأمن. لقد تغير طابع الصراع وانعدام الاستقرار وأسبابهما تغيرا جوهريا. كانت التهديدات للسلم والأمن الدوليين التي تصدى لها مجلس الأمن في ذلك الوقت مختلفة تماما عن تلك التي يتعين عليه التصدي لها اليوم، ومعظمها في أفريقيا.

واليوم، يكرس نصيب غير متناسب من وقت مجلس الأمن وميزانية الأمم المتحدة لمسائل السلم والأمن في أفريقيا. إن أسس السلام والأمن الدائمين في أفريقيا تقوم على التنمية والحكم الرشيد والمشاركة والفرص، السياسية والاقتصادية على حد سواء. اليوم، لا يوجد لدينا شك في أن الحرمان والعوز واليأس، خاصة بين الشباب، مسائل تمثل تهديدات فعلية ووشيكة للسلام والأمن داخل البلدان وعلى الصعيد العالمي. إن الجرائم مثل الاتجار بالمخدرات والقرصنة والإرهاب، إلى جانب الهجرة غير المشروعة تستمد جذورها من الفقر.

إن الأمن أساسي للتنمية، والتنمية أساسية للأمن. ولا يسع مجلس الأمن اليوم تجاهل هذه الصلة. إن إعطاء الأمل لشباب أفريقيا بمستقبل أكثر إشراقا سيساعد في تخفيف الضغوط عليهم للمشاركة في أنشطة يمكن أن تؤدي إلى انعدام الأمن وانعدام الاستقرار والجريمة والصراع. وبالنسبة للمجتمعات في مرحلة ما بعد الصراع، فإن التنمية وفوائد السلام التي تحققها هي أفضل طريقة لمنع العودة إلى الصراع. لا بد أن يكون للشعوب نصيب في السلام وتقاسم التنمية والازدهار هو أفضل طريقة لمنحها نصيبا في السلام من شأنه أن يضفي الاستقرار على المجتمعات ويهيئ البيئة المفضية للحكم الرشيد واحترام حقوق الإنسان والمساءلة.

إن تدابير حفظ السلام والحماية، الصارمة أو خلافه، الصادر بها تكليف من مجلس الأمن يمكن أن تساعد في ضمان السلام بين الأطراف المتنازعة لفترات محدودة من الوقت. لكننا لا بد أن نعالج أسباب النزاعات، لا مظاهره فحسب، لا بد أن نطور قدرات لمنع اندلاع النيران، لا قدرات إخماد النيران فحسب. ولا يمكن أن يحدث هذا بدون تناول مسائل التنمية باعتبارها جزءا لا يتجزأ من هيكل السلام والأمن في عالم اليوم. لا بد من أن يضع

مجلس الأمن استراتيجية لإدراج التنمية في هذا الهيكل. نحن لا نطلب إلى مجلس الأمن تجاوز ولايته أو التدخل في ولايات الوكالات والبرامج الأخرى، إنما نطلب إليه فحسب وضع استراتيجية من شأنها أن تساعد العمل الإنمائي الذي يقوم به الآخرون وتدعمه.

لا يجب أن ينهي حفظ السلام النزاعات فحسب، بل يجب أن يوجد الحيز للتنمية المستدامة أيضا. يتعين أن يقدم ضمانات لنوع السلام والاستقرار اللازمين لتحقيق التنمية وإتاحة الفرص الاقتصادية. لا يجب أن يكون حفظ السلام وبناء السلام غاية، إنما جزء من سلسلة متصلة من التدخلات اللازمة لضمان السلام والأمن. وبينما تسد لجنة بناء السلام الثغرات بين الأمن والتنمية، ينبغي أن يكفل مجلس الأمن ترابط الأمن والتنمية عن طريق تشجيع كل الأطراف الفاعلة وجميع البلدان على تعزيز التنمية البشرية المستدامة.

لكن كل صراع مختلف في بدايته وتطوره. يجب ألا يكون لدينا حل واحد يناسب الجميع. ومن الضروري تحسين قدرة الأمم المتحدة على أن تفهم على نحو أفضل أسباب كل صراع في كل سياق ووضع استراتيجية تستهدفه. وعلى الأمم المتحدة، بالتأكيد، في حالات البلدان الغنية بالموارد التي تشهد الصراع وفي مرحلة ما بعد الصراع، أن تساعد في كفالة أن توفر هذه الموارد أساسا للتنمية ومحفزا لها، لا أساسا للإثراء الذاتي للقلة أو لإذكاء صراعات حالية أو مستقبلية.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل أرمينيا.

السيد نازاريان (أرمينيا) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أنضم إلى المتكلمين السابقين في شكر وزير الخارجية البرازيلي على ترأس هذه المناقشة المهمة، والوزراء الآخرين على المشاركة في مناقشاتنا. كما أود أن أعرب عن الامتنان إلى الأمين العام بان كي - مون والممثلة الخاصة للبنك الدولي على إسهاميهما.

كما ذكر آنفا، لا يمكن أن تكون هناك تنمية بدون أمن ولا أمن بدون تنمية. ونعتقد أن هذه المناقشة ستساعد في زيادة تحفيز هدفين من أهم أهدافنا المشتركة ودفعهما قدما - تحقيق السلام الدائم وتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، وهما مترابطان ترابطا وثيقا جدا. كما نعتقد أن هذه فرصة مهمة أخرى لجمع كل الأطراف الفاعلة الدولية التي لها ولايات إنمائية لنبحث جميعا التقدم المحرز وتحديات المستقبل ونفكر في تطور تعاوننا في الماضي الحديث ونتقاسم تجاربنا لمصلحة جهودنا المتضافرة صوب تحقيق تلك الأهداف.

وإذ نقيم التقدم المحرز في استكشاف الصلة بين الأمن والتنمية والسياسات ذات الصلة، نرحب بالمبادرات الإيجابية التي نفذت في هذا المجال. غير أنه لا تزال هناك تحديات كثيرة، نظرية وعملية على حد سواء. وفي حين نتفق على أن الأمن والتنمية مترابطان، يجب أن نسلم أيضا بأن كلا منهما هدف متميز له تحدياته الفريدة وآثاره في مجال السياسة العامة. إن الأمن والتنمية مفهومان واسعان بالفعل يشملان عددا من العناصر. إن مجموعة العوامل التي قد تؤثر على العلاقة بين الأمن والتنمية كبيرة. ومن ثم، فإن السياق مهم وتضييق تركيزنا حاسم كي يتسنى لنا الخروج بسياسات وحلول فعالة على الصعيد العملي.

لقد بيّنت تجربة المنظمات الدولية في التصدي لحالات الصراع أن السلام الدائم والمستدام يستلزم مجموعة شاملة من الحلول ونهجا حيال الأمن يأخذ في اعتباره كل من الأسباب الجذرية والحالة الاقتصادية في الميدان.

واليوم، لا تزال منطقة جنوب القوقاز تعاني من تحديات متعددة وتواجه كلها مصاعب كبيرة في إحراز

ما يكفي من تقدم صوب تحقيق هدفي الأمن والتنمية الإقليميين. والأهم من ذلك هو تأثر المنطقة سلبا بانعدام التعاون الكامل. ونحن لم نستغل بشكل كامل، بعد، موردا أساسيا يمكن أن يقربنا من تحقيق السلام ألا وهو التنمية المستدامة. وقد يشك المرء في قيمة الشروع في هذا الجهد في حالات ما بعد الصراع، حيث لا تزال المفاوضات جارية بين الأطراف. غير أن التجارب الدولية تظهر أن التعاون والتفاعل في المجال الاقتصادي قد يمثلان تدبيرا قيما لبناء الثقة، غالبا ما يؤدي إلى التلاحم السياسي. ويمكن أن نجد أمثلة لذلك في أوروبا الغربية والشرقية، وعلى نحو متزايد، في آسيا.

وتجربة العقدين الماضيين في جنوب القوقاز تظهر أن رفض التعاون الاقتصادي الإقليمي وإغلاق الحدود وفرض الحصار لا يوجد حلولا سياسية؛ بل على النقيض، ينفر الشعوب في المنطقة المحيطة ويدمر الثقة والأمل في تحقيق السلام الدائم.

ولتحقيق قدر أكبر من الاتساق في المنطقة وتوسيع النطاق الجغرافي للتعاون، يتعين على جنوب القوقاز تنفيذ مبادرات وبرامج شتى برعاية البلدان والمنظمات المانحة. وبالإضافة إلى ذلك، ينبغي للمؤسسات المالية الدولية، وكذلك إسهامات القطاع الخاص، القيام بدور حاسم في السعي من أجل تحقيق هذه الغاية.

وفي ذلك الصدد، تشارك أرمينيا في تحمل المسؤولية المشتركة عن دعم المجلس باعتباره الساحة الرئيسية للحوار والعمل الجماعي للتصدي للتحديات المتعددة في مجالي الأمن والتنمية.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل الأرجنتين.

السيد أرغوييو (الأرجنتين) (تكلم بالإسبانية): في البداية، أود أن أهنئكم، سيدتي الرئيسة، على ترؤس هذه الجلسة الهامة. ونحن في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي سعداء للغاية بالنجاح السياسي الحقيقي الذي أحرزته بعثة البرازيل في تجمعينا لحضور هذه المناقشة. ومسألة الترابط بين الأمن والتنمية ليست مجرد أمر أساسي لحياة المنظمة. وقدرة البرازيل الواضحة على تجمعينا، وهو ما يدل عليه عدد وزراء الخارجية ونواب وزراء الخارجية المشاركين اليوم، تشهد بجلاء على أهمية مبادرة البرازيل.

وكما سمعنا اليوم، فإن صون السلام والأمن الدوليين شرط لا غنى عنه للتنمية الاجتماعية والاقتصادية للشعوب، وكذلك هدف أساسي يجب أن يوجه عمل الأمم المتحدة. ولذلك، من الضروري بناء نظام للأمن الجماعي يتسم بالشفافية والديمقراطية ويضم مؤسسات متعددة الأطراف ومدمجة تكفل احترام القانون الدولي وتحفز التنمية.

وفي ظروف معينة، قد يؤدي انخفاض مستوى التنمية في بلد ما أو مجموعة من البلدان إلى إشعال صراع داخلي أو دولي أو التأثير بشكل سلبي على هذا الصراع، بل إنه قد يهيئ بيئة تعزز التهديدات غير التقليدية للسلام والأمن الدوليين مثل الإرهاب والاتجار غير المشروع بالأسلحة والاتجار غير المشروع بالمخدرات والجريمة المنظمة عبر الوطنية والجرائم الإلكترونية والقرصنة وغيرها.

وبطبيعة الحال، فإن فكرة الترابط الدقيق بين الأمن والتنمية ليست جديدة. وبالتالي، فمن الواضح أن مجلس الأمن ينبغي ألا يتولى مسؤوليات هيئات أخرى تابعة لمنظومة الأمم المتحدة، مثل الجمعية العامة أو المجلس الاقتصادي والاجتماعي أو لجنة بناء السلام أو البنك الدولي.

ومن الواضح أيضا أن عمليات حفظ السلام لا يمكن أن تصبح عمليات إنمائية، تفي بمسؤوليات برنامج الأمم

المتحدة الإنمائي أو غيره من الهيئات. وعوضا عن ذلك، فإن وسيلة تحقيق ذلك تكمن في التفكير بشأن الكيفية التي يمكن بها للمجلس أن يراعي مسألة التنمية لدى اتخاذ القرارات المتعلقة بالسلام والأمن الدوليين وذلك لجعل هذه القرارات أكثر فعالية. وفي هذا الصدد، تتمثل مهمة لا يزال يتعين إنجازها في تحسين أساليب عمل مجلس الأمن وعلاقته مع الجمعية العامة للسماح بتفاعل أكثر مرونة وشفافية مع سائر هيئات الأمم المتحدة التي لديها ولايات ذات صلة بالتنمية.

وفي هذا الصدد، ينبغي أن يتمثل دور مجلس الأمن في الاستماع إلى تلك الهيئات والنظر في وجهات نظرها وليس فرض أولوياته. وسيتيح هذا لمجلس الأمن أن يكون لديه عناصر أكثر عند اتخاذ قرارات بشأن استمرار بعثة بعينها لحفظ السلام أو سحبها أو إعادة تشكيلها، ولا سيما فيما يتعلق بدرجة الاستقرار التي تحققت في الميدان.

وفي هذا الصدد، من الواضح أن استيفاء الشروط الأساسية للسلام والاستقرار في حالات مثل هايتي، أمر ضروري ولكنه غير كاف لانسحاب البعثة في ظل انعدام التنمية المؤسسية والاجتماعية والاقتصادية. وكما حدث في حالات مماثلة في الماضي، فإن الانسحاب السريع يمكن أن يتسبب في تدهور الحالة الأمنية التي تحققت بتكلفة كبيرة.

وفي هذا الصدد، أود أن أشير إلى مفهوم جرت بلورته قبل فترة، ألا وهو أن جهود حفظ وبناء السلام ينبغي أن تكون متزامنة وليست متعاقبة. وهذا المفهوم، إلى جانب التخطيط المتكامل لبعثات حفظ السلام، يمكن أن يساعد على تقليل الفترة التي يتعين أن تبقى القوات خلالها في الميدان، وكذلك الحد من مخاطر الانتكاس إلى الصراع نتيجة عوامل ترتبط تحديدا بانعدام التنمية.

وكما هو مبين في بيانات رئاسية عدة صادرة عن المجلس، فإن بناء السلام هو الوسيط بين صون السلم والتنمية المستدامة في أعقاب الصراع. وهذا هو السبب في أن بناء السلام المستدام يتطلب نهجا متكاملا يعزز الاتساق بين الأنشطة الأمنية والإنمائية من خلال تعزيز حقوق الإنسان وسيادة القانون. ولذلك، فإن من الأهمية بمكان أن نسلط الضوء على ضرورة تحسين التنسيق في عمل الجهات المانحة الثنائية والمتعددة الأطراف والذي يتعين، على أية حال، أن تضطلع به الأمم المتحدة تماشيا مع الأولويات التي تحددها السلطات المحلية.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل الجمهورية الدومينيكية.

السيد كويو كاميو (الجمهورية الدومينيكية) (تكلم بالإسبانية): أود أن أبدأ بترديد الكلمات الرقيقة جدا التي أعربت عن الأرجنتين في حق بعثة البرازيل. والجمهورية الدومينيكية تشكر الرئاسة البرازيلية على عقد هذه المناقشة بشأن الأمن والتنمية، وهي مسألة أبدى وفد البرازيل التزاما مستمرا ومتسقا بها في جميع المحافل.

وتعرب الجمهورية الدومينيكية عن تأييدها للبيان الذي أدلى به الممثل الدائم لمصر نيابة عن حركة عدم الانحياز.

ينظر المجتمع الدولي في الأمن والتنمية منذ فترة طويلة. ومع ذلك، فإننا ما زلنا غير قادرين على معالجة هذه المسألة بشكل فعال على الرغم من بذل قصارى جهدنا. ومنذ عام ١٩٩٨ ونحن ننظر في مسألة إحلال السلام الدائم استنادا إلى التقرير البالغ الأهمية للأمين العام عن التنمية المستدامة في أفريقيا (S/1998/318). ومنذ عام ٢٠٠١ ونحن نعي ضرورة وضع استراتيجية لتعزيز السلام استنادا إلى الترابط بين السلام والأمن المستدامين والتنمية المستدامة بجميع أبعادها.

وتعزيز التنمية هو القاسم المشترك الذي يشمل المتوالية القائمة بين صون السلام وتعزيزه. ولئن كان

من الواضح أن تعزيز التنمية ليس جزءا من ولاية مجلس الأمن، فإن نظر المجلس في هذه المسألة أصبح أمرا لا غنى عنه للتشغيل الفعال للبعثات التي يأذن بها المجلس ويشرف عليها. وعلى الرغم من ذلك، فإن التنمية البشرية المستدامة هي التي تهيئ الظروف المواتية للسلام المستدام. كما أنها توفر فرصا متساوية للجميع في إطار آمن من الناحية القانونية ضمن سياق من الاستقرار السياسي والانسجام مع البيئة الطبيعية، بما في ذلك إيجاد وظائف لائقة. كما يكفل تكافؤ الفرص الحصول على الخدمات الصحية والتعليمية الأساسية، وكذلك الطاقة ومياه الشرب والصرف الصحي، جميعها دون تمييز على أساس العرق أو الطبقة أو الموقع الجغرافي. وضمان الأمن بشكل قانوني، بحيث يرتكز على إطار دستوري، يكفل كلا من الديمقراطية السياسية وحقوق الإنسان والمساواة بين الجميع أمام القانون. ولكنه يوفر أيضا الديمقراطية الاقتصادية ويضمن الحق في الملكية ويشجع المنافسة السوقية الحرة للجميع، سواء كانوا من المنتجين أو المستهلكين.

وهو يوفر أيضاً الاستقرار السياسي المتجذّر في النظام التعددي للأطراف التمثيلية، مما يفسح المجال أمام تداول السلطة في ما بين مختلف القوى والقيادة الجديدة ضمن كل منها. وهو ينتج الانسجام مع البيئة الطبيعية، محمياً بمصفوفة للطاقة غير الملوِّثة، والاستعمال المكافأ والموزّع بشكل صحيح للموارد غير المتجددة والحفاظ على الغابات كي تتمتع بها الأجيال المستقبلية. وهو يخلق الوظائف المناسبة التي تمكّن أصحاب الأعمال والعمّال من العيش بكرامة خلال حياتهم المنتجة وبعدها.

عندما ننظر في قضية هايتي على ضوء تلك الاعتبارات، يمكننا أن نتفهم غياب التنمية المستدامة، أو السلام المستدام في ذلك البلد، على رغم العمل الذي ما فتئت بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي تلتزم بتنفيذه فعلاً لأكثر من سبع سنين. وسبب ذلك أن الفرص غير المتساوية هي المصدر الرئيسي للإجحاف الاجتماعي في المناطق الريفية والضواحي المهمّشة في المدن، الأمر الذي يفضي إلى السخط والاحتجاجات والجريمة.

هذا ما نجده بالتحديد في هايتي، حيث أن ٩٠ في المائة من غرف التدريس موجودة في المدارس الخاصة، وأن المدارس القائمة لديها بالكاد القدرة على قبول ٥٠ في المائة من عدد الأطفال في سن الدراسة. وإن انعدام الأمن القضائي، وهو مصدر الامتيازات المجحفة وسرطان الفساد، يؤدي إلى انعدام الثقة بالمستقبل، ويُبعِد رأس المال البشري والمالي المطلوب من أجل التنمية.

وفي بلد يفتقر إلى دائرة تسجيل الأراضي، كما في هايتي، فإن الحق في ملكية الأراضي ضعيف، لذلك هناك هجرة مستمرة من الريف إلى المدينة، وهجرة إلى الخارج. وعدم الاستقرار السياسي يحبط آمال الأجيال الجديدة في غد أفضل. وذلك يفضي إلى غياب زعماء جدد في هايتي مدعومين من أحزاب سديدة، مما يجعل عودة الدكتاتوريين السابقين من أقصى جانبَي الطيف السياسي أمراً غير ذي صلة.

إنّ التدهور البيئي يمنع بقاء المستوطنات البشرية لأمد بعيد، ويزيد من انعدام أمنها الغذائي وافتقارها إلى الأغذية، ويضعها في مواجهة خطر أكبر إزاء الكوارث الطبيعية المحتومة التي أخذت تزداد في العالم وتضربه على نحو أشد. ولقد أدّى ذلك إلى تصحّر ٩٨ في المائة من أرض هايتي نتيجة استعمال الفحم النباتي بوصفه المصدر الرئيسي للطاقة، وممارسات زراعة القطع والحرق التي قام بها الأسلاف. وانعدام الوظائف المناسبة على جميع مستويات نظام الإنتاج يمنع أيضاً زيادة مستوى الازدهار عموماً ويزيد من تفاقم عدم المساواة والظلم الاجتماعي.

لذلك، هناك بطالة في هايتي نسبتها ٧٠ في المائة، وهي تشمل مجموعة من المهاجرين غير المنظّمين نتيجة للزلزال المأساوي الذي وقع في ١٢ كانون الثاني/يناير ٢٠١٠. ويبدو أنه من غير المحتمل أن تتغير هذه الحالة في الأمد القصير، نظراً لغياب ظروف أفضل من أجل التنمية المستدامة بغية كفالة السلام المستدام.

وفيما عدا استثناءات جديرة بالإعجاب، فإن معظم البيانات التي أُدليَ بها في المناقشة اليوم اقترحت تحديد مسؤوليات الأطراف المؤسسية الرئيسية التي يجب بالضرورة أن تتعاون لبناء السلام والأمن والتنمية على النحو المستدام. وبالنسبة إلى الجمهورية الدومينيكية، يمكن مناقشة تحديد المسؤوليات إلى ما لا نهاية له من دون التوصل إلى استراتيجية لبناء السلام استناداً إلى الترابط في ما بين السلام والأمن والتنمية على النحو المستدام بجميع أبعادها، مثلما دأب مجلس الأمن على الدعوة إليه لمدة عشر سنوات.

لذلك، تعتقد الجمهورية الدومينيكية أن هذه الاستراتيجية يجب أن ترتكز على تحديد واضح لما أشار إليه ممثل فرنسا أنه سيناريو الانتقال والخروج في البيان الرئاسي الذي أصدره المجلس في شباط/فبراير ٢٠١٠ (S/PRST/2010/2). وأود أن أؤكد مجدداً على أن ذلك السيناريو يجب أن يهيئ الظروف القانونية والمؤسسية من أجل تساوي الفرص في سياق الأمن القضائي، والاستقرار السياسي، والانسجام مع البيئة الطبيعية، وخلق الوظائف المناسبة.

وإذا تم تحديد ذلك السيناريو في ضوء الاستراتيجية الإنمائية المستدامة التي تحظى بالالتزام الكامل من الأطراف الرئيسية المحلية، فبوسعه أن يمكّننا من الخروج من عمليات حفظ السلام؛ لأننا نكون قد أرسينا أسس بناء السلام بغية إحلال السلام المستدام على الأرض.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل السنغال.

السيد ديالو (السنغال) (تكلم بالفرنسية): أود أن أبدأ بالإعراب عن الشكر بحرارة لجمهورية البرازيل الاتحادية على تنظيم هذه المناقشة المفتوحة بشأن البند ”صون السلم والأمن الدوليين: الترابط بين الأمن والتنمية“. إن هذه المبادرة الحسنة التوقيت تدل على العمل الرائع الذي يقوم به بلدكم، السيدة الرئيسة، في مجلس الأمن.

وتؤيد السنغال البيان الذي أدلى به ممثل مصر بالنيابة عن حركة عدم الانحياز.

إن فداحة الصراعات المسلحة وعددها في العالم، ولا سيما في أفريقيا، رغم الجهود الدؤوبة التي بذلناها حتى اليوم، يظلان مصدر قلق كبير ويثيران المزيد من الأسئلة حول الفعالية الطويلة الأجل لاستراتيجيات حل الأزمات. والواقع أنه نظراً لتزايد تعقيد حالات الصراع، يبدو من الضروري إعادة التفكير في استراتيجياتنا لمنع المنازعات وإدارتها في ضوء المتطلبات والتحديات الجديدة، من خلال تعزيز النُهُج الشاملة والمتكاملة ارتكازاً على الدروس المستفادة.

لقد ذكر الأمين العام السابق كوفي عنان في تقريره المعنون ”في جو من الحرية أفسح“، أنه ”لا سبيل لنا للتمتع بالتنمية بدون الأمن، ولا بالأمن بدون التنمية“ (A/59/2005، الفقرة ١٧). وهذه الجملة صحيحة تماماً نظراً للخبرة المكتسبة من حفظ السلام وبناء السلام في عدة مناطق من العالم، ولا سيما في القارة الأفريقية، مما يدل بوضوح على أن الأمن والتنمية هدفان يعزز أحدهما الآخر.

علاوة على ذلك، وفي غياب السلام والأمن، من الصعوبة بمكان تهيئة الظروف المؤدية إلى إقامة إدارة اقتصادية وسياسية جيدة، يمكن أن تضع حداً لأسباب التخلّف الإنمائي، الأمر الذي يفضي لا محالة إلى عدم

الاستقرار السياسي والاجتماعي. ويزداد هذا الضعف المرتبط بالتخلّف الإنمائي بسبب الأزمات الاقتصادية والمالية التي تؤثّر على العالم، والآثار الضارة لتغيّر المناخ، وتصاعد التوترات المتعلقة بالحصول على الموارد الحيوية. وإن ما شهدناه من أعمال الشغب المتعلقة بالأغذية في هذه السنوات الماضية لبرهان كافٍ في ذلك الصدد. لذلك، إذا أردنا أن نحقق السلام القابل للبقاء والدائم، يجب أن ننظر في المزيد من الاستراتيجيات العالمية الثابتة، حيث تترافق فيها أنشطة تعزيز الأمن مع جهود التنمية.

ومثلما ذكرتم بحق، السيدة الرئيسة، في ورقتكم المفاهيمية (S/2011/50)، فإن هدف هذه المناقشة لا يتمثّل في وضع سيناريوهات يمكنها أن تفضي بمجلس الأمن إلى التعدي على صلاحيات الأجهزة الأخرى في المنظمة، والجمعية العامة، ولا سيما المجلس الاقتصادي والاجتماعي. وأعتقد، بدلاً من ذلك، أنه يتعلّق، فيما يتجاوز تحديد الاستجابة الشاملة والمتكاملة، بتعزيز التعاون والتفاعل الوثيق بين مجلس الأمن، الذي يضطلع بالمسؤولية الرئيسية عن صون السلم والأمن الدوليين، وأجهزة وصناديق وبرامج الأمم المتحدة الأخرى، بغية أن يتسنى لأنشطة منع الصراعات، وحفظ السلام، وبناء السلام أن تفضي إلى السلام القابل للبقاء والدائم. وذلك يتطلّب منا أن نعيد توجيه نهجنا كي يراعي على نحو أفضل الحاجة المزدوجة إلى إدماج بُعد التنمية في استراتيجياتنا الآيلة إلى صون السلم والأمن الدوليين، والسعي إلى تعزيز التعاون في ما بين مختلف هيئات الأمم المتحدة.

وفي ذلك الصدد، لعلّ الوقت مناسب للتأكيد على بعض الإجراءات ذات الأولوية، بغية التصدي بصورة شاملة لأسباب الصراع العميقة الجذور. وتشمل تلك الإجراءات ما يلي. وعلينا أن نضمن أن جهود الوقاية تشمل أيضا أنشطة التنمية، بالإضافة إلى القرارات السياسية والعمل الإنساني. ويجب أن نأخذ بعين الاعتبار الأولويات التي وضعتها البلدان المعنية فيما يتعلق ببرامج تعزيز السلام وبنائه. ويجب علينا تهيئة الظروف لتعاون فعال بين جميع أصحاب المصلحة ووضع أطر استراتيجية لإعادة الإعمار والتنمية بعد انتهاء الصراعات. ويجب علينا مكافحة جميع الأخطار التي تهدد السلم والأمن الدوليين ويمكن أن تقوض أسس الدولة، مثل الاتجار بالمخدرات، وانتشار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة والاتجار غير المشروع بها، وبطبيعة الحال، الإرهاب. ويجب علينا أن نعزّز التعاون بين مجلس الأمن ولجنة بناء السلام بحيث تستطيع هذه الأخيرة أن تؤدي دورها ككيان استشاري.

وباختصار، تخدم هذه التدابير مجتمعة غرضا مزدوجا: منع الأزمات واحتواءها بشكل أفضل من خلال إيجاد حلول دائمة لها.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل كينيا.

السيد كاماو (كينيا) (تكلم بالإنكليزية): أشكركم، سيدتي الرئيسة، على إتاحة هذه الفرصة لي لمخاطبة المجلس بشأن هذا الموضوع المهم جدا؛ كما نشكر الأمين العام، ورئيس لجنة بناء السلام، الممثل الدائم لرواندا، وممثلة البنك الدولي على بياناتهم التي أدلوا بها في وقت سابق.

ونود أيضا أن نعرب عن تأييدنا للبيان الذي أدلى به الممثل الدائم لمصر بالنيابة عن حركة عدم الانحياز.

إن التحدي الأكثر إلحاحا للسلام والتنمية في أفريقيا هو تحقيق التنمية الاقتصادية السريعة القائمة على أساس التنمية البشرية والعدالة والأمن. والأسباب المحددة الكامنة وراء نشوب الصراعات والنزاعات أو عمليات تخويف المدنيين، والتي تشكل العقبات الرئيسية للسلام والأمن في قارتنا، كثيرة ومتنوعة وموثقة توثيقا جيدا.

وقد كرس الزعماء الأفارقة، وبالطبع شعوب أفريقيا، جهدا كبيرا لمواجهة فشل الحكم وغياب السلام

والأمن والتنمية. ولحسن الحظ، لم تذهب تلك الجهود هدراً. فقد شهدت القارة، في السنوات الأخيرة، على الرغم من بعض الإخفاقات المستمرة والصارخة، نهضةً وإعادة بناء للبلدان مثيرتين للإعجاب، في ظل التخلي عن العنف والحصول على حريات جديدة وتحقيق التحرر.

لكن حتى ونحن نجلس هنا اليوم، حقيق بحالات الفشل والاستثناءات الصارخة ومخاطر الانتكاسات الحقيقية والوشيكة الوقوع في بعض البلدان أن تثير قلقنا، وتدفعنا إلى التوقف لمراجعة الذات، وليس هناك من مكان أفضل للقيام بهذا التبصر من هنا في مجلس الأمن.

وفي حين أنه لا جدال في أن التنمية والأمن متشابكان ومترابطان، فإن مجرد مناقشتنا لهذه المسألة يوحي بأن هناك بعض الانزعاج فيما يتعلق بطريقة الفهم الجماعي للواجهة البينية وإدارتها جماعياً، هنا في الأمم المتحدة، ولكن أيضاً، بالقدر نفسه من الأهمية، في المؤسسات القارية، بل وحتى في الهيئات الوطنية.

وفي واقعنا في كينيا، يمثل الأمن بالفعل مقدمةً للسلام والتنمية. لكن لا يستتبع ذلك بالضرورة أنه يجب دفع أي ثمن من أجل الأمن، لأن الأمن، في حد ذاته وبذاته، لا يكفل السلام أو التنمية. وهكذا، يجب أن يتوخى مَن قد يرغبون في ممارسة الإدارة الجماعية لمسائل الأمن إيجاد قدر من التوازن.

ومعظم بلداننا إما أن اقتصاداتها تمر بمرحلة انتقالية، أو أنها ديمقراطيات ناشئة، أو دول قومية فتية. وفي معظم الأحوال، لا تزال جميع هذه البلدان تمر بعملية طبيعية لترسيخ التجانس، وتثبيت هوياتها الوطنية و/أو توسيع نطاق الحريات الدستورية والمدنية لسكانها.

وتجعل هذه الخصائص من بلداننا بيئة وطنية معقدة وحساسة للغاية وقابلة للانفجار السياسي والاجتماعي. بيد أننا نشعر بأن هذه الحقيقة مفقودة في بعض الأحيان في هذا المجلس وفي غيره من المؤسسات العالمية التي تهيمن عليها بلدان تتمتع بالاستقرار السياسي والاقتصادي، ولها امتيازات تاريخية. وينطبق هذا بشكل خاص عندما يتغلب الاندفاع الواضح لإنفاذ الأمن على الحاجة إلى التقدير المتفحص والعميق للحالة الظرفية والتاريخية التي تميز المجتمعات المهيضة الجناح، أو الديمقراطيات الناشئة، أو البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية.

وفي بعض الأحيان، للأسف، يكون العكس صحيحاً أيضا، إذْ يتم التقليل من أهمية خطر انعدام الأمن في الجهود المبذولة، في مقابل تعظيم أهمية قيمة عالمية مثل الحكم الرشيد. ولا يجب تفسير هذه التأكيدات من جانبنا على أنها توحي بأننا لا نؤمن بأن الديمقراطية والحريات المدنية والأمن والتنمية المستدامة مسائل تسير جنباً إلى جنب، إذ إنها بالفعل تسير جنباً إلى جنب. لكن تحقيق هذه القيم الأساسية عملية دقيقة محفوفة بالانتكاسات وخيبات الأمل. والمهم أن الفهم الواضح لكون أن الانتكاسات والاحباطات هي، في بعض الأحيان، أمر ملازم لطبيعة الديمقراطيات الحرة، وعلاوة على ذلك، أنَّ الاندفاع لقمع تلك التطورات أو احتوائها بوسائل خارجية، أو عن طريق مؤسسات دولية، أو بالقوة القسرية، قد يؤدي في الواقع إلى إجهاض العملية الديمقراطية والسقوط في انعدام الأمن أو ما هو أسوأ.

وبالنسبة لكينيا، يكمن مستقبل أمننا وتنميتنا في ترسيخ دستورنا الجديد، مع ما يصاحب ذلك من بناء للمؤسسات التي تضطلع بعملية ترسيخه. لكننا ندرك أيضا بألم كون أنه بدون الوفاق السياسي، والنمو الاقتصادي السريع المتناسب، والرخاء العادل، لن يساوي دستورنا ثمن الورق الذي كُتب عليه.

واسمحوا لي بأن أختتم بياني بتوجيه نداء صغير: على مَن قد يرغبون في أن يعهدوا إلى أنفسهم بالمهمة النبيلة المتمثلة في إدارة السلام والأمن الجماعيين العالميين أن يفعلوا ذلك من خلال التركيز على توجيه التقدم والرخاء والسلام والتنمية البشرية، بدلا من التركيز على نوع التقدم أو على معنى مألوف له. ويجب على كل دولة أن تجد طريقها الخاص بها. إن هذه حقيقة بديهية تنطبق بشدة على أي دولة، وهي حقيقة نأمل أن يراعيها مجلس الأمن في تنفيذ ولايته الأهم.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل الفلبين.

السيد كابكتولان (الفلبين) (تكلم بالإنكليزية): تتقدم الفلبين بالتهنئة للبرازيل على قيادتها المتميزة لمجلس الأمن هذا الشهر. ويثني وفدي أيضا على معالي السيد أنطونيو دي أغويلار باتريوتا، وزير الخارجية البرازيلي، لمبادرته لعقد هذه المناقشة المفتوحة بشأن صون السلم والأمن الدوليين: الترابط بين الأمن والتنمية.

إن الأمن شرط مسبق للتنمية، وبدون التنمية المستدامة لا يمكن أن يتحقق الأمن. قد يبدو الأمر لعباً بالكلمات، لكن الحقيقة هي أن هاتين المسألتين متشابكتان ومتضافرتان.

لقد أدرك الآباء المؤسسون للأمم المتحدة هذا عندما أنشأوا هذه المنظمة. وأقر مجلس الأمن نفسه هذا في بيانه الرئاسي عام ١٩٩٧ (S/PRST/1997/46)، الذي تمخض عنه تقرير الأمين العام التاريخي لعام ١٩٩٨ عن أسباب النزاع وتعزيز السلام الدائم والتنمية المستدامة في أفريقيا.

لا يمكن المحافظة على السلام والأمن واستدامتهما من دون السعي بشكل مواز لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية. ومثلت هذه الفكرة الأساس المنطقي لإنشاء المجلس الاقتصادي والاجتماعي بوصفه إحدى الركائز الأساسية للأمم المتحدة والوكالات المتخصصة الأخرى للتصدي على وجه التحديد لمسألة الفقر وتخلف التنمية. ونطلق الآن على هذا النهج نهج القوة الناعمة لتعزيز السلام والأمن.

وليس من المبالغة في شيء تأكيدنا على أهمية نهج القوة الناعمة هذا في جهودنا الجماعية الرامية إلى منع تصاعد العنف، وانعدام القانون، والصراعات المسلحة في أجزاء معينة من العالم. وفي عالمنا المترابط والشديد التواصل، يمكن لأي توتر وصراع في بلد أو منطقة ما أن يمتدا بسهولة لبلدان أو مناطق أخرى، مما يؤثر سلبا ليس فقط على السلام والاستقرار في بلدان بعيدة بل أيضا على اقتصاداتها وسبل عيشها.

لا يؤدي استتباب الأمن في بلد أو منطقة ما بالضرورة إلى التنمية، بيد أن تحقيق التنمية في غياب الأمن يكاد أن يكون أمراً مستحيلا. وفي الحالات القصوى، يكون انعدام الأمن وتخلف التنمية وصفة للفوضى وحدوث الكارثة.

ويدعم تقرير البنك الدولي عن الأمن والصراعات والتنمية هذه الفرضية دعماً واضحاً، وهو أمر له علاقة مباشرة بمناقشاتنا هنا اليوم. وتقدم تقارير البنك الدولي السنوية عن التنمية في العالم دائما معلومات قيمة عن القضايا الرئيسية ذات الأهمية العالمية، ومما لا شك فيه أن طبعة هذا العام سوف تثير الكثير من النقاش، ونأمل أن تؤدي إلى تحسين السياسات الدولية، بما في ذلك داخل مجلس الأمن. ومن فهمي الأوليّ للتقرير، يبدو أن البنك الدولي قد عالج مسألة الأمن بمفهوم أوسع قليلاً ممّا هو مُعتاد في مجلس الأمن. فمنظور التحليل يعتبر الصراع، والاضطراب والإرهاب والجريمة المنظمة والجريمة عبر الوطنية مصادر العنف التي تؤثّر تأثيراً كبيراً على التنمية.

ولمجرَّد إعطاء مثال محدد على الجريمة عَبْر الوطنية المتعلقة بالتنمية، فإنّ الحالة الراهنة في الصومال، هي الآن

شاغل رئيسي لدى المجتمع الدولي والفلبين. فالهيار السلام والنظام، وعدم قدرة الحكومة الصومالية على استتباب الأمن وتعزيز تنميتها الاجتماعية – الاقتصادية، في ذلك البلد الاستراتيجي الغنيّ بالموارد، أدى إلى تكثيف القرصنة البحرية، ليس على امتداد المياه الساحلية للبلد فحسب، وإنما في خليج عدن والمحيط الهندي بصورة عامة أيضاً. فقد تزايدت هجمات القراصنة على بواخر الشحن حجماً وعنفاً في الأشهر الأخيرة. وبينما نتكلم، هناك ١٣٨ بحّاراً فلبينياً على متن ١٢ سفينة، يحتجزهم القراصنة الصوماليون رهائن. ونحن نصلّي من أجل إطلاق سراحهم سالمين سريعاً، لكي يتمكنوا من العودة إلى عائلاتهم الحبيبة واستئناف حياتهم الطبيعية.

والحالة الصومالية تُظهِر بوضوح أنّ الأمن يقترن بالتنمية، وأن عدم القدرة على تلبية الاحتياجات الأمنية والإنمائية لذلك البلد، سيكون له أثر سلبي على شرق أفريقيا والعالم أجمع. وفي منطقتنا من العالم، فإنّ رابطة أمم جنوب شرق آسيا، وجميع أعضائها من البلدان النامية، أدركت منذ زمن بعيد الأثر الضارّ للجريمة عبر الوطنية على التنمية. وبالتالي، فإنّ خطة عمل الرابطة، لمكافحة الجريمة عَبْر الوطنية، قد أُعِدَّت على أساس المناقشات التي بدأت في مطلع سبعينات القرن الماضي.

إنّ التحديات الماثلة أمامنا عديدة وهائلة. والعالم يتوقّع من مجلس الأمن أن يتولى القيادة ويتخذ الخطوات اللازمة لمعالجة وحلّ الأسباب الجذرية الرئيسية للاضطرابات والصراعات في زماننا. والدبلوماسية الوقائية ونهج قوة الإقناع أكثر فعالية من الدخول في صدام عسكري في معظم الأحيان. لكنّ هذا سيتطلب منظوراً مختلفاً تماماً ونُهُجاً مبتكرة للسلام والأمن، منها الاستعراض الجاري لهيكل بناء السلام الذي ندعمه جميعاً.

والفلبين تحييكم مجدداً، سيدتي الرئيسة، وتحيي مجلس الأمن. فمناقشتنا المفتوحة اليوم، تغرس بذور فهم أوسع للموضوع، وتُرسي الأساس لنهج أكثر شمولاً وتآزراً إزاء الترابط بين الأمن والتنمية – المسألتان التوأم اللتان ستظلاّن تحدّدان جدول أعمال الأمم المتحدة في السنوات المقبلة.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل فنلندا.

السيد فينانين (فنلندا) (تكلم بالإنكليزية): بالنيابة عن بلدان الشمال الأوروبي، اسمحوا لي أن أبدأ بشكر وفد البرازيل على عقد هذه المناقشة الهامة اليوم.

إنّ إعلان الألفية (قرار الجمعية العامة ٥٥/٢) والوثيقة الختامية لمؤتمر القمة العالمي (قرار الجمعية العامة ٦٠/١) يعالجان بالتحديد الروابط في ما بين السلام والأمن وحقوق الإنسان والتنمية. فما من ركن منها مستدام بدون الركنين الآخرين. ونحن بحاجة إلى نهج يضع أمن الناس قبل المؤسسات والولايات.

وانتهاكات حقوق الإنسان هي الأسباب الجذرية للعديد من الصراعات. وحماية وتعزيز جميع تلك الحقوق يجب أن يبقيا في جوهر استجاباتنا. وقد أقرَّ المجلس نفسه بأهمية حقوق الإنسان للسلام والأمن. وبينما تُبذل الجهود لتعزيز الروابط بين الأمن والتنمية، فمن الأساسي ضمان أن تدمج جميع الأطراف الفاعلة حقوق الإنسان في جهودها.

ومن الضروري التأكيد على الملكية الوطنية. فلا يمكن فرض السلام الدائم والتنمية الطويلة الأجل. والقدرات الوطنية على تحديد الأولويات الإنمائية في أعقاب الصراع المسلح ضعيفة غالباً. والمجتمعات التي مزَّقتها الحروب بحاجة إلى المساعدة لاستعادة الثقة ومعالجة الشواغل الرئيسية، ومنها بناء أمن ذي مصداقية، وترسيخ سيادة القانون وتيسير الانتعاش الاقتصادي.

وإشراك المرأة في جميع الجهود أساسي. وعلى الرغم من مشاركة المرأة في مبادرات السلام، فإنها تُستبعد من مفاوضات السلام في معظم الأحيان. وهذا ما يقوِّض الجهود لتحقيق السلام الطويل الأجل. فتمكين المرأة شرط مسبَق للتنمية والسلام للأجل الطويل.

لقد أُعد هيكل الأمم المتحدة لبناء السلام لكي يردم الهوّة بين الاستقرار والتنمية على الأجل الطويل. لكنّ عدم التزامن بين عمليات حفظ السلام والبرامج الإنمائية في معظم الأحيان، يؤدي إلى عدم القدرة على تحقيق النتائج. وأودّ أن أذكر ثلاثة تحديات في هذا الصدد.

أولاً، بما أنّ ولايات هيئات الأمم المتحدة غير مرجَّحة للتغيير بشكل كبير، فإنه ينبغي لنا أن نتساءل عن مدى قدرة الأمم المتحدة على العمل بشكل أفضل مستخدمة الوسائل المتاحة، وعلى التعامل مع أوجه القصور. وفي هذا الصدد، نتطلع إلى توصيات استعراض القدرات المدنية وتنفيذها السريع. وفي ما يتعلق بمنظومة الأمم المتحدة بأسرها، يجب أن نفعل المزيد لتعزيز تكاملها وتنسيقها وتوحيد أدائها. والتركيبة الراهنة غير مشجّعة على التنسيق غالباً. وسياسات إدارة الموارد البشرية، والقوانين المالية وقواعد التدقيق والتحقيق، هي بعض المسائل التي يتحتّم علينا معالجتها. كما يجب أن نُشرك مؤسسات بريتون وودز بشكل أوثق وأكثر استراتيجية. ونعتقد أنّ التقرير عن التنمية في العالم لعام ٢٠١١، سيتيح تأملا جيداً في مناقشاتنا.

ولا يمكن تحقيق الاتّساق إلاّ إذا طبّقنا ما ندعو إليه، بصفتنا مانحين ودولاً أعضاء في الأمم المتحدة. فيجب أن نضمن تمويل المهمات المأذون بها تمويلاً كافياً يتيح تنفيذها بشكل كامل.

ثانياً، ينبغي ألا نثقل كاهل ولايات المجلس بالأعباء. ويشمل ذلك تقييماً نزيهاً لدور البعثة، وللمهمّات التي ستؤديها على نحو أفضل كيانات الأمم المتحدة أو شركاؤها الآخرون. ويجب أن تتلاءم الولايات مع الموارد. وقد أصبحت بعثات حفظ السلام متكاملة ومتعددة المهام. ولديها الآن ولايات أوسع وأطول أجلاً ممّا كانت عليه سابقاً. والمثال الوافي على ذلك هو الانتخابات، التي كانت نقطة خروج في البعثات الأولى، وأصبحت اليوم بمعظمها أساساً للقياس. وبات حفظ السلام يشمل بناء السلام. وهناك حدود لما يمكن وما ينبغي أن يفعله حفَظَة السلام، ولدور الأطراف الأخرى. لكنه من مصلحة المجلس أن تجهَّز أية بعثة تجهيزاً كافياً لدعم الجهود لتحقيق مستوى الاستقرار الضروري لتسليم المهام للأطراف الفاعلة المعنية ببناء السلام والتنمية.

ثالثاً، ينبغي أن يكون هناك مجال لتفاعل أوثق بين المجلس والشركاء الإنمائيين. فينبغي أن يُدعى إلى المجلس رئيس التشكيلة القطرية المخصصة التابعة للجنة بناء السلام. حين يكون بلد من البلدان المدرجة على جدول أعمال المجلس مدرجا أيضا على جدول أعمال اللجنة. كما ينبغي للمرء أن يدرس خيارات أخرى لإشراك أطراف غير أعضاء في مجلس الأمن، بعد التشاور مع البلدان المساهمة بقوات وبأفراد شرطة.

وإننا بحاجة إلى نهج مركَّز على أمن الأفراد وسلامتهم. ويُقاس نجاحنا أو إخفاقنا بمدى قدرتنا على الحدّ من مواطن الضعف، وزيادة فرص الوصول إلى الناس المتضرِّرين من الصراع. والصراع في جنوب السودان سيشكل حالة اختبارية هامة. ونأمل أن تتمكّن الولايات المتحدة من تقديم استجابة منسَّقة ومتَّسقة وذات كفاءة لدعم الناس الذين عانوا عقوداً من الصراع المسلَّح والفقر.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أعطي الكلمة لممثل بوركينا فاسو.

السيد كفاندو (بوركينا فاسو) (تكلم بالفرنسية): سيدتي الرئيسة، أود أن أهنئكم أولاً على تولّي بلدكم رئاسة المجلس لشهر شباط/فبراير، كما أودّ أن أشكركم على تنظيم مناقشة اليوم الهامة بشأن الترابط بين الأمن والتنمية.

إنّ وفد بلدي يؤيد البيان الذي أدلى به ممثل مصر باسم حركة عدم الانحياز.

إنّ مناقشات مجلس الأمن لاستراتيجيات حفظ السلام وبناء السلام وإعادة التعمير بعد انتهاء الصراع، تجسِّد أهمية تحقيق الترابط بين الأمن والتنمية.

لقد ثُبت تماماً أنه لا يمكن تحقيق أية تنمية في بيئة غير مستقرة وغير مأمونة. والأمين العام ذكر ذلك عن حقّ في تقريره لعام ١٩٩٨، بشأن أسباب الصراع وتعزيز السلام الدائم والتنمية المستدامة في أفريقيا (S/1998/318).

لذا، ينبغي لمجلس الأمن أن يركز بصورة كبيرة على مسائل التنمية في نهجه ومداولاته. فالصراعات والتهديدات الراهنة للسلام شديدة التعقيد، كما أثبتت الأزمات السياسية والاجتماعية، بما في ذلك في الصومال، وجمهورية الكونغو الديمقراطية والسودان، ويمكن أن تقوِّض الجهود الإنمائية، بل تقضي عليها.

وبالمقابل، فإن الاحتجاجات على الجوع، التي أشعلتها الأزمات المتعددة الأوجه، والتي شهدناها في السنوات الأخيرة؛ وأعمال العنف المحددة، وحتى الإرهاب الذي يوقده اليأس والبؤس؛ وغيرها من الأحداث الراهنة، التي نكتفي بذكر القليل منها، تُثبت اليوم، أكثر من أي وقت آخر، أنّ السلام والأمن والتنمية تشكّل رزمة واحدة. لذلك، فإنها تسهم في وضع وإبقاء مسألة الأمن البشري في صميم المناقشة.

ولم يعد ينظر إلى الأمن من خلال العدسة السياسية – العسكرية. ومن الآن فصاعدا، علينا أن نأخذ في الحسبان تلك الأبعاد الجديدة للأمن التي تفضي إلى التنمية الكاملة للفرد. ولأنها يمكن أن تمثل مصدرا للنزاع، فإنها تُطرح أمام مجلس الأمن لكي يفهم بالكامل ما تمثله وليزود نفسه بالوسائل، ولكي يكتشف، بالتنسيق مع الأمين العام والهيئات الأخرى ذات الصلة في الأمم المتحدة، الإشارات المبكرة للتوتر والأزمات. وبعبارة أخرى، يجب أن تأخذ الوقاية مكانها السليم فيما بين الاستراتيجيات التي نستخدمها لضمان السلم والأمن بتعزيز التنمية المستدامة والحصول المتكافئ على منافع النمو، بما في ذلك توظيف الشباب وتمتع النساء تمتعا كاملا بحقوقهن.

أما في البلدان التي تشهد حالات صراع أو خارجة من صراع، حيث يتعين فيها إعادة بناء كل شيء، لا سيما في المسائل المتعلقة بالأمن، والخدمات الاجتماعية الأساسية، ومؤسسات العدالة التابعة للدولة والنشاط الاقتصادي، فأي استجابة حسنة التوقيت ومناسبة من جانب المجتمع الدولي تعتبر حيوية لتحاشي الانزلاق مجددا إلى العنف والعودة إلى حالة الفوضى. ويجب على حفظ السلام وبناء السلام أن يأخذا مكانا مركزيا في أنشطة الأمم المتحدة والمجتمع الدولي ككل. وتحقيقا لتلك الغاية، يتمثل دور مجلس الأمن في التفاعل مع جميع الأجهزة الأخرى التابعة للأمم المتحدة، كلما اقتضى الأمر ذلك، لترسيخ وتدعيم علاقاته التكميلية والتفاعلية القائمة حاليا معها، وخاصة لجنة بناء السلام، لكفالة الأخذ في الحسبان على نحو أكبر عملية بناء السلام عند مرحلة حفظ السلام.

في هذا السياق، نكرر توصية مجلس الأمن في بيانه الرئاسي الصادر في ١٢ شباط/فبراير ٢٠١٠ (S/PRST/2010/2) المتعلق بوضع خطط لبناء السلام بأهداف واضحة، لتمكين كل بعثة من تحقيق أهدافها والانتقال أبعد من مرحلة حفظ السلام إلى بناء السلام. وعلاوة على ذلك، نرحب بكون مجلس الأمن قد شدد على أهمية ضمان تنفيذ

مهام بناء السلام التي صدر بها تكليف في أقرب وقت ممكن في كل عملية من عمليات حفظ السلام بالتنسيق مع فريق الأمم المتحدة القُطري ومع إيلاء الاحترام الواجب للشواغل الأمنية وأولويات الحكومة المضيفة.

وعلينا أن نستفيد على نحو أكبر من عمليات الانتقال الناجحة ونكفل تنفيذ تلك التوصيات.

وفي هذا التفاعل، نرحب بدور لجنة بناء السلام وغيرها من الأجهزة والوكالات والصناديق والبرامج التابعة للأمم المتحدة، فضلا عن الشراكات الاستراتيجية والترتيبات مع بعض المؤسسات، من قبيل البنك الدولي وصندوق النقد الدولي. ومن المهم أيضا أن يستمر التعاون مع المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية التي بوسعها أن تقدم قيمة مضافة عند التماس الحلول لتهديدات الأمن والاستقرار المحليين في الدول.

وما من شك في أنه ينبغي إبلاء اهتمام خاص للأنشطة والبرامج التي تتناول إعادة إدماج اللاجئين والأشخاص المشردين داخليا، ونزع السلاح، والتسريح وإعادة إدماج المقاتلين السابقين وإصلاح القطاع الأمني، بغية تهيئة الظروف المناسبة من أجل إطلاق النشاط الاقتصادي من جديد. فنجاح هذه البرامج يتطلب شمولا أكبر لجميع قطاعات المجتمع، ولا سيما أضعف المجموعات فيه التي تمثلها النساء والشباب. وعلاوة على ذلك، ينبغي للجهود التي سيُضطلع بها أن تحسن التنسيق والتماسك فيما بين جميع الأطراف الفاعلة.

في الختام، نعرب عن الأمل في أن تكفل التوصيات الناشئة عن هذه المناقشة الترابط بين الأمن والتنمية وأن تؤخذ بعين الاعتبار في مداولات مجلس الأمن. ونثق بأن المشاركة والجهود التي تقوم بها الأمم المتحدة والمجتمع الدولي بأسره سوف تسهم على نحو متزايد في تحديد الردود المناسبة على الحاجة إلى استحداث إطار عمل للسلم والأمن من شأنه أن يعزز التنمية.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل جمهورية فترويلا البوليفارية.

السيد فاليرو بريسنيو (جمهورية فترويلا البوليفارية) (تكلم بالإسبانية): باسم جمهورية فترويلا البوليفارية، أود أن أعرب عن تقديري لوفد جمهورية البرازيل الاتحادية، بوصفه رئيسا لمجلس الأمن لشهر شباط/فبراير. وبصفتنا صديقا لذلك الوفد، نتمنى له كل النجاح في إدارة دفة عمل المجلس. ويؤيد وفدنا بيان حركة عدم الانحياز الذي يعبر إلى حد كبير عن شواغل فترويلا إزاء هذا الموضوع.

إن الورقة المفاهيمية المعروضة علينا ”الترابط بين الأمن والتنمية“ تنص على أن:

> ”الاستبعاد الاجتماعي والسياسي والاقتصادي قد يساهم في انفجار أعمال العنف والنزاعات“ (*S/2011/50*، المرفق، ص ٢)،

ولذلك فإنها

> ”تتسم بالأهمية بالنسبة لاضطلاع المجلس بمسؤوليته الأساسية في مجال صون السلام والأمن الدوليين“ (المرجع نفسه، ص ٣).

وتضيف الورقة أنه:

> ”قد يرى مجلس الأمن في بعض حالات النزاع وحالات ما بعد انتهاء النزاع أن بعض المسائل الاجتماعية والاقتصادية تشكل في حد ذاتها خطراً على السلام والأمن الدوليين“.

إن جمهورية فترويلا البوليفارية تقر بأن التغلب على الفقر والإجحاف والقمع مسألة جوهرية لصون السلم فيما بين الدول وداخلها. ومهما يكن من أمر، هناك عناصر في

هذه الورقة تمثل شاغلا لبلدي. فعلى سبيل المثال نشعر بالقلق إزاء احتمال أن تنطوي الصياغة الواردة في هذه الورقة على إمكانية استخدامها من قبل محترفي التدخل كحجة مفادها أن البلدان التي لديها سكان فقراء ومستبعدون اجتماعيا وسياسيا تشكل مخاطر على السلم والأمن الدوليين بحيث ينبغي التصدي لتلك المخاطر من خلال تدخل خارجي.

إن وفدي يعتقد أن هذا التفسير يجب قطعا أن يكون محل تساؤل من جانب من يدافعون عن الكرامة، وثراء التنوع الثقافي والديني، وحق جميع شعوب العالم في تقرير المصير والسيادة، والسلامة الإقليمية، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية، بوصفها من المبادئ الثابتة المتجسدة في ميثاق الأمم المتحدة التي يجب احترامها بصرامة.

وبالنسبة لجمهورية فنزويلا البوليفارية، فإن الأمن والتنمية يجب أن يظلا مسألتين منفصلتين. وخطة الأمم المتحدة للتنمية تقع ضمن اختصاص الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي والوكالات ذات الصلة، وتتوقف تلك الخطة على الدول الأعضاء، ولا بد من أن تتوقف بصورة رئيسية على الدول الأعضاء.

لقد عقد مجلس الأمن بالفعل مناقشات بشأن مسائل من قبيل تغير المناخ والهجرة والنقل البحري والحصول على مياه الشرب، من بين مسائل أخرى، لكي تصطبغ هذه المسائل بخطاب من الخوف والأمن.

وجمهورية فنزويلا البوليفارية تدعو مجلس الأمن إلى الاقتصار على ممارسة الصلاحيات المنوطة به بموجب ميثاق الأمم المتحدة. إن تعددية الأطراف الشاملة للجميع والتمثيلية بشكل كامل لا تشكل النهج لمعالجة هذه القضايا فحسب، ولكنها أيضا الطريقة المناسبة لكفالة احترام مجلس الأمن للاختصاصات التي حددتها الدول الأعضاء في الأمم المتحدة. ولذلك، نأسف لأن مجلس الأمن يعتزم إضفاء طابع أمني على جدول الأعمال المتعدد الأطراف بأكمله ضمن مفهوم تعددية الأطراف الانتقائية.

وإذا كان من المقترح أن نعالج الأسباب الهيكلية للفقر، ينبغي لنا أن ننظر في ما يسمى ''العنف الهيكلي'' وهو، في جملة أمور، تلك السياسات النابعة من مراكز القوة العالمية ذات التأثير الحاسم على إيجاد الفقر وعلى خفض نوعية حياة شعوب البلدان النامية. والفقر ليس حتمية تاريخية، ولكنه نتيجة تفاوتات تاريخية بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية وتركيز الثروة في أيدي قلة قليلة. وإذا كان مجلس الأمن مهتما بالتصدي للأسباب الجذرية للفقر عن طريق إنهاء علاقات القوة غير المتكافئة بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية، فإنه سيحظى بالدعم الكامل من جمهورية فنزويلا البوليفارية.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل ماليزيا.

السيد عبد الله (ماليزيا) (تكلم بالإنكليزية): إن الأمن والتنمية، في سياق بناء الدولة وصون السلم والأمن الدوليين، وجهان لعملة واحدة. ولا يمكن للدول أن تزدهر بدون الأمن والاستقرار الداخليين. والدولة التي تواجه انهيار أمنها القومي ثم اقتصادها، تصبح تهديدا ليس لشعبها فحسب، ولكن للمنطقة بأسرها أيضا. ولقد شهد العالم مآس من هذا القبيل في الماضي. وينبغي ألا نسمح بتكرار هذه المآسي.

وفي سياق معالجة الحاجة إلى التنمية، مع كون الأمن الشرط الأساسي الأول، يمكن لمجلس الأمن القيام بدور حيوي. وينبغي إدراج عناصر إنمائية في بعثات حفظ السلام التي يصدر مجلس الأمن تكليفا بها، بالترادف مع لجنة بناء السلام والوكالات الإنمائية الأخرى التابعة لمنظومة الأمم المتحدة. وبينما ينفذ حفظة السلام مهام حفظ السلام

المسندة إليهم، يمكن للجنة بناء السلام، بالتعاون مع الوكالات الإنمائية الأخرى التابعة لمنظومة الأمم المتحدة، العمل في مشاريع وأنشطة تولد الوظائف والدخل. ويمكن لهذه الجهود، عند تنفيذها بنجاح، أن تساعد على استدامة السلام والاستقرار في الدولة.

والعالم اليوم شاهد على صراعات داخلية تواجهها الدول الأعضاء، والتي نجمت أساسا عن ارتفاع أسعار المواد الغذائية وارتفاع معدل البطالة بين الشباب والفقر. وقد عاد للظهور شبح ارتفاع أسعار النفط والارتفاع المفاجئ في أسعار السلع الذي شهدناه في صيف عام ٢٠٠٨. وقفز سعر القمح بنسبة ٨٠ في المائة تقريبا في الأشهر الستة الماضية، في حين زاد سعر الأرز بما يصل إلى ٥٠ في المائة خلال الفترة ذاتها. ونتج عن هذه الزيادات ارتفاع معدلات التضخم في العديد من البلدان. والعالم النامي يواجه مرة أخرى وطأة هذه القفزة في أسعار المواد الغذائية الأساسية. وارتفاع تكاليف المعيشة هذا يؤثر بشدة على الاستقرار الداخلي للبلدان النامية وأقل البلدان نموا وأشدها ضعفا.

ونرى أن مجلس الأمن يمكنه القيام بدور من خلال مشاوراته التي تستكشف الآفاق. وبالترادف مع لجنة بناء السلام والمجلس الاقتصادي والاجتماعي والبنك الدولي وصندوق النقد الدولي ومنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة والوكالات الأخرى ذات الصلة في منظومة الأمم المتحدة، يمكن للمجلس دراسة وتحليل السيناريوهات السائدة والخروج باقتراحات بشأن السبل المتاحة للدول الأعضاء المتضررة لمعالجة مصادر عدم الاستقرار تلك. والأحداث الأخيرة في الشرق الأوسط تظهر كيف يمكن للارتفاع المفاجئ في أسعار المواد الغذائية، مقترنا بتفشي البطالة، أن يزعزع استقرار الدول.

وختاما، تعتقد ماليزيا اعتقادا راسخا أن الاستقرار السياسي شرط لا غنى عنه لتحقيق التنمية الاقتصادية والازدهار. والدول المتمتعة بالاستقرار والازدهار يمكنها أن تحقق السلام على الصعيدين الإقليمي والعالمي. ويمكن لمجلس الأمن القيام بدور رئيسي في هذا الصدد.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أعطي الكلمة لممثل أوروغواي.

السيد فيدال (أوروغواي) (تكلم بالإسبانية): أود من خلالكم، سيدتي الرئيسة، أن أهنئ البرازيل على عقد هذه المناقشة في مجلس الأمن بشأن الترابط بين الأمن والتنمية. وعلى النحو المقترح في المذكرة المفاهيمية المعروضة على المجلس (S/2011/50، المرفق)، فإنه يجري تناول هذا المفهوم باعتباره علاقة معقدة. ويرجع ذلك إلى عدد من الأسباب، بما فيها وجود العديد من الجهات والأنشطة المترابطة والمتداخلة، في كثير من الأحيان، فضلا عن خصوصيات كل حالة، مما يجعل من الصعب للغاية تنفيذ استجابات موحدة.

وترتبط صعوبة إضافية في معالجة هذه المسألة في مجلس الأمن بالتوجه البديهي للمجلس نحو إعطاء الأولوية للمسائل الأمنية عند معالجة اندلاع الصراعات أو البحث عن سبيل للخروج من صراع مسلح، مع إهمال المسائل المتصلة بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية في البلد أو المنطقة المتضررة. وقطعا لا يمكن في ظل غياب الأمن أن تكون هناك تنمية، لأن الأول هو شرط لا غنى عنه للأخيرة. وبالتأكيد أيضا، فإن التخلف والفقر ليسا بالضرورة سببين حاسمين لاندلاع الصراع، في حين أن عددا من الجهات داخل منظومة الأمم المتحدة تتحمل مسؤولية أكبر من مجلس الأمن عن قضية التنمية.

ومع ذلك، فمن الصحيح أيضا أنه دون اللجوء بشكل كاف وفي وقت مبكر إلى جميع الأدوات المتاحة

داخل المنظومة لتشجيع التنمية الاقتصادية المستدامة في البلد أو المنطقة المتضررة من الصراع، هناك خطر جدي من الانتكاس إلى العنف الذي يمكن أن يقوض أعواما وفي بعض الأحيان عقودا من الجهود البشرية والمادية العظيمة والتكاليف الكبيرة المكرسة لصون السلام، ويؤدي إلى استمرار بقاء العنصر الأمني في الميدان دون توخي استراتيجية للخروج الآمن.

وقد شهدنا ذلك في البعثتين اللتين ساهمت أوروغواي بعدد كبير من الأفراد فيهما. وهما بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية، والتي كان اسمها حتى وقت قريب بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية، والتي شاركنا فيها لمدة ١٢ سنة متتالية، وبعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي، والتي ندخل عامنا السابع فيها، على الرغم من أن الوجود العسكري للأمم المتحدة في هايتي يرجع إلى عام ١٩٩٤.

وعلى أساس تلك التجربة، فإن أوروغواي تشجع، هي وعدد آخر من البلدان، تعزيز الدعم لبعثات السلام وبناء السلام في الدولة المتلقية، وذلك في كل فرصة ممكنة – سواء كان ذلك أثناء المشاورات بشأن ولايات بعثات حفظ السلام في إطار لجنة بناء السلام أو اللجنة الخاصة المعنية بعمليات حفظ السلام أو غيرهما من المنتديات. ونحن نركز أيضا على الجهود الرامية إلى تعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة.

من الصعب على أي عملية لحفظ السلام حل جميع أسباب الصراع، ولا نعتقد أن ذلك ينبغي أن يكون هدفها أو مؤشرا لها لكي تقرر إنهاء بعثة ما. ومع ذلك، فمن الضروري للبعثة أن تبدأ العمل من البداية على تعزيز المؤسسات والقدرات الوطنية حتى تتمكن من حل المشاكل سلميا بمعرفتها. وتعزيز القدرات المؤسسية في قطاعي الأمن وسيادة القانون أمر بالغ الأهمية، وبالتالي فإننا نشجع المجلس على مواصلة إدراج هذا الجانب في ولايات بعثات السلام.

غير أن ذلك ليس هو المجال الوحيد الذي يمكن لعمليات السلام إحداث تأثير إيجابي فيه. فنزع سلاح المقاتلين السابقين وتسريحهم وإعادة إدماجهم أمر أساسي أيضا، ليس بسبب احتمال تجدد الصراع فحسب، ولكن أيضا لأن عددا كبيرا من الأفراد قد يتحولون إلى الجريمة في المستقبل. ولذلك، يتعين علينا كفالة تهيئة بيئة اقتصادية إيجابية توفر آفاقا للنمو.

وحدد فريق الاستعراض التابع للجنة بناء السلام البطالة بين الشباب باعتبارها تهديدا محتملا لأية عملية بناء السلام. لذلك تناولت اللجنة المتعلقة بالتركيز على إيجاد فرص العمالة في هذا القطاع من المجتمع وتعتبر تنفيذها أولوية. ويمكن تحقيق ذلك جزئيا عن طريق المشاريع ذات الأثر السريع التي تديرها عمليات حفظ السلام، والتي توفر عائدات ملموسة للسلام وأثبتت نجاحها في بلدان مثل هايتي.

وأخيرا، فإن من المجال الآخر الذي بوسع عمليات حفظ السلام أن تحدث فيها أثرا كبيرا هو إعادة بناء البنى التحتية التي تمثل عاملا مساعدا أساسيا في انتشار التنمية في البلدان المتأثرة بالصراعات. ويتطلب القيام بتلك المهمة توفّر القدرة المادية الكافية والشروط المناسبة لنشر العمليات. وفي جميع تلك الأنشطة، تملك البلدان النامية قدرات كامنة كبيرة للتعاون. ومن ذلك المنطلق، ضاعفنا بشكل ملحوظ مساهماتنا الثنائية للبلدان التي تمر بالظروف التي أشرت إليها. كما أننا نؤمن بضرورة تعزيز آليات التعاون فيما بين بلدان الجنوب عن طريق ما يعرف بالتعاون الثلاثي حيث تسهم البلدان ذات القدرات المالية الأوفر في الجهود الرامية إلى التصدي لتلك التحديات بأكبر قدر من الفعالية.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن إلى ممثل جمهورية إيران الإسلامية.

السيد الحبيب (جمهورية إيران الإسلامية) (تكلم بالإنكليزية): أود في البدء أن أهنئ وفد البرازيل على رئاسته لمجلس الأمن لهذا الشهر. كما أقدّر قيام البرازيل بعقد هذه المناقشة المفتوحة الهامة بشأن الترابط بين الأمن والتنمية.

الأمن والسلام وجهان لعملة واحدة. ويمكن للصراعات والحروب والتهديدات الأمنية أن تحبط كل الفرص الاقتصادية وآفاق النمو. فعقود الإنجازات الاقتصادية سرعان ما تتبخر حين ينعدم الأمن والاستقرار. وفي الوقت نفسه، فإن التنمية هي القاعدة الصلبة التي يقوم عليها السلام والأمن. ومن المُسَلَّم به لدى الجميع أن العالم سيظل عرضة للصراعات وانعدام الأمن إذا لم يتم اجتثاث الفقر من جذوره وإذا لم يتحقق الرخاء الاقتصادي. وبالتالي، فإن التنمية الاقتصادية المستدامة والسلام مرتبطان ارتباطا لا فكاك فيه. ومن المؤسف مع ذلك أن نرى التنمية في حد ذاتها قد عزلت عن الأولويات القصوى للأمم المتحدة.

وفي أغلب الأحيان، ظلت المداولات ذات الصلة تشوبها البلاغة الخطابية والوعود الرنانة بشأن المعونة والشروط القاسية لنقل المعارف والتكنولوجيا. ومن غير المستغرَب إذاً أن يظل بليون إنسان في العالم يعيشون في الجوع والفقر، وأن العالم، نتيجة لذلك، ليس أكثر سلامة أو أمنا مما كان عليه قبل عقود مضت.

إن الأسباب الجذرية للعديد من الصراعات في التاريخ الحديث ليست سوى الفقر المدقع والإقصاء والتهميش والتدخلات الأجنبية والغارات العسكرية والاحتلال. وللأسف، فإن المجلس، أثناء نظره في مسألة صون السلم والأمن الدوليين، لم يقم في حالات عديدة بأخذ تلك الأسباب في الحسبان. و لم يفعل ذلك لأنه لم يكن يدركها، بل بسبب الدوافع السياسية لبعض الأعضاء المؤثِّرين التي كانت دائما وراء منع المجلس من اتخاذ تدابير هادفة بغية اقتلاع أسباب انعدام الأمن لتعزيز التنمية المستدامة وتحقيق الرخاء الاقتصادي.

بل إن أولئك الأعضاء المؤثِّرين لم يشعروا بأي التزام بالاستجابة أو الخضوع للمساءلة عن أعمالهم أمام المجتمع الدولي بأسره كما تمثله الجمعية العامة. إن الحقيقة المؤلمة هي أن ضغوط أولئك الأعضاء الأقوياء قد جعلت من قرارات المجلس عاملا مساعدا على إطالة الصراعات، إن لم نقل تأجيجها، مع ما يتبع ذلك من تداعيات خطيرة على التنمية الاقتصادية ورفاه السكان المعنيين وعلى التنمية الاقتصادية والتقدم بوجه عام. ولعل الوقت قد حان لكي يدرك المسؤولون عن هذه الحالة الحاجة إلى تحسين المساءلة والشفافية في تصرفاتهم. ويتعين عليهم على وجه الخصوص أن يتحملوا المسؤولية عن أعمالهم ومواقفهم بشأن التنمية على الصعيدين الوطني والدولي. إن حقوقهم التي لا تخضع حاليا لأية مراقبة ينبغي أن تُتناسب مع المسؤوليات المتوازنة.

وفي واقع الأمر، فإن لجوء المجلس إلى أحكام الفصل السابع من الميثاق، وبخاصة فرض جزاءات اقتصادية تصب في صالح الأهداف الاقتصادية والسياسية لبعض القوى العظمى، قد وقف دائما عائقا أمام الفرص الاقتصادية وحقوق الإنسان الأساسية لعامة الناس في البلدان المتأثرة. هناك دلائل كافية على أن الجزاءات تهدد أول ما تهدد النمو الاقتصادي ورخاء الشعوب، وحقها في الغذاء والدواء والماء النقي والتعليم والعمل الكريم والمأوى. وباختصار، فإن حقها في التنمية أصبح مستهدفا، بدون مبررات، من قبل الإرادة العدائية لقوى الهيمنة كما يتضح من بعض قرارات المجلس. وفي الواقع، فإن المعلم الرئيسي للجزاءات يتمثل في كونها أداة لفرض نوايا الهيمنة للقوى الكبرى على شعوب وسكان آخرين تحت ذريعة تعزيز الأمن والسلم الدوليين. لذلك، فإن

الجزاءات الاقتصادية، أيا كان من يفرضها أو ذرائعها والأشكال التي تتخفى تحتها، تظل غير شرعية وغير ذات مغزى وعقابا عشوائيا.

إن سلوك مجلس الأمن توجها جديدا وبناءً إزاء مسألة التنمية يعتمد إلى حد بعيد على إصلاح هيكله وأساليب عمله بحيث يتحقق التوازن بين حقوق وواجبات أعضائه الدائمين.

وفي الختام، أود أن أضيف أن هناك بطبيعة الحال دروسا قيمة يمكن استنباطها من أسباب الصراع بحيث يمكن تعزيز السلام الدائم والتنمية المستدامة. ومع ذلك، فلا وجود لصيغة جامدة، فأسباب الصراع والتخلف في الشرق الأوسط، على سبيل المثال، قد لا تشابه بالضرورة مثيلاتها في أفريقيا. لذلك، فإن التدابير التي يتعين اتخاذها لمنع نشوب الصراعات ولتحقيق التقدم على طريق التنمية ينبغي أن تتواءم مع خصوصيات كل حالة على حدة.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل جورجيا.

السيد تسيسكاراشفيلي (جورجيا) (تكلم بالإنكليزية): تشيد جورجيا بمبادرة البرازيل التي في الوقت المناسب بعقد هذه المناقشة المفتوحة الهادفة إلى معالجة مسائل تشكِّل أكبر التحديات أمام الأمم المتحدة. كما نشعر بالامتنان للورقة المفاهيمية الثاقبة التي أعدتها رئاسة المجلس (S/2011/50).

ولئن أيدت جورجيا البيان الذي أدلى به الرئيس بالنيابة لبعثة الاتحاد الأوروبي، فإنني أود أن أنتهز هذه الفرصة للتركيز على بعض النقاط الإضافية.

يتفق وفدي مع رأي أسرة الأمم المتحدة بأسرها بأن الأمن والتنمية، إلى جانب حقوق الإنسان، مفاهيم لا يمكن الفصل بينها وهي تعزز بعضها بعضا. ومن الواضح أنه ليس بالإمكان تحقيق برنامج إنمائي على الوجه الأكمل في ظل معوقات أمنية، والعكس صحيح، حيث أن الأمن الحقيقي لا يمكن استتبابه أبدا في غياب التنمية. إن الترابط واضح للعيان؛ فالتنمية تسهم في تعزيز الأمن والأمن يهيئ البيئة المواتية للتنمية.

وفي ذلك السياق، استشهد العديد من المتكلمين اليوم بشكل شامل ببعض الأمثلة على الكيفية التي تؤثر بها مسائل التنمية على الأوجه الأساسية للسلم والأمن. وليس ثمة لجورجيا ما تضيفه إلى ذلك ولكنها تؤيد المواقف التي عبرت عنها الوفود الأخرى. وفي الوقت نفسه، فإننا على قناعة بضرورة أن تولي مداولاتنا اهتماما خاصا لتأثير انعدام الأمن على خطط التنمية. ومن الواضح أن عدم الاستقرار والاضطرابات تؤثر سلبا على جميع أوجه برامج التنمية الوطنية.

إن بلدي مثال حي لذلك. إن انعدام الأمن، وجو الفوضى السائد، وغياب القانون، وانتهاكات حقوق الإنسان القائمة على أساس عرقي والانتهاكات الجسيمة الأخرى لحقوق الإنسان، وازدهار الجريمة المنظمة في أراضي جورجيا المحتلة، كلها أمور أثرت سلبا بوجه عام على جميع الجوانب الرئيسية لخطة التنمية الوطنية، لا سيما داخل الأراضي المحتلة نفسها. إن التنمية الاقتصادية والاجتماعية، والرعاية الصحية العامة، وإدارة الموارد الطبيعية، وحماية البيئة وغيرها من المجالات تواجه التحديات. إن الاحتلال المستمر، واستمرار انتهاك اتفاق وقف إطلاق النار من جانب السلطة القائمة بالاحتلال، يجعل من الصعوبة بمكان وضع حد لتلك التطورات المقلقة.

ومع ذلك، فإن تلك الظروف القاسية لا يمكن بأي حال من الأحوال أن تستخدم ذريعة لجورجيا لكي تكتفي بتوجيه اللوم وتتخلى عن الجهود للمضي قدما. ولهذا الغرض، قطعت جورجيا التزاما من جانب واحد بعدم اللجوء إلى استعمال القوة، لتسهم بذلك في تيسير تهيئة

ظروف الأمن في الأراضي المحتلة. وعلاوة على ذلك، ومن أجل المساعدة على التنمية البشرية في تلك المناطق من جورجيا، اعتمدت الحكومة استراتيجية الدولة بشأن الأراضي المحتلة: المشاركة من خلال التعاون، وبعد ذلك وضع خطة عمل تتوخى التنمية والإصلاحات في جميع ميادين الحياة الاجتماعية.

إننا نؤمن بأن تلك القرارات والالتزامات ستسهم، في نهاية المطاف، في كفالة السلام والاستقرار في جورجيا وسوف تتحدى سلميا الوضع القائم الذي نشأ عن استعمال القوة. وجلي، أن تلك الجهود ستمضي قدما بالتعاضد مع المشاركة القوية من جانب المجتمع الدولي.

ويأمل وفد بلدي أن جميع الآراء والاقتراحات، والخبرات الفردية التي تم التعبير عنها في مناقشة اليوم، ستجري متابعتها بشكل ملائم وتحويلها إلى إجراءات عملية ملموسة، مما سيعزز السلام والأمن والتنمية في كل أرجاء العالم.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل السلفادور.

السيد غارسيا غونزاليس (السلفادور) (تكلم بالإسبانية): أود أن أعرب عن ارتياح وفد بلدي لمبادرتكم المناسبة، سيدتي الرئيسة، لعقد مناقشة اليوم المفتوح والترابط والاعتماد المتبادل بين الأمن والتنمية. إن هذه المبادرة في ظل رئاسة البرازيل لمجلس الأمن، وبقيادة وزير خارجيتها، أنطونيو أغوبار باتريوتا، تعبر بوضوح عن اهتمام المجتمع الدولي بالتصدي بشكل أعمق للعلاقات القائمة بين الأمن والتنمية وارتباطهما باستراتيجيات بناء السلام الناجحة في حالات ما بعد انتهاء الصراع.

إن السلفادور، بوصفها بلدا يمر في مرحلة ما بعد انتهاء الصراع، واحتاز عملية بناء السلام بدعم المجتمع الدولي، تقر بأهمية النظر في هذه المسألة، لأننا نرى بشكل رئيسي أن أسباب الصراعات الأساسية يمكن العثور عليها في أغلب الأحيان في عجز الدول وطبقاتها السياسية عن القيام بالاستجابة المناسبة لاحتياجات السكان الأساسية، مع الأخذ بعين الاعتبار، في الوقت ذاته، معايير المشاركة الشاملة والعدالة الاجتماعية.

وفي هذا السياق، أُذكّر بإقرار رؤساء دولنا وحكوماتنا، في مؤتمر قمة الألفية وفي الاجتماع العام الرفيع المستوى للدورة الخامسة والستين للجمعية العامة بشأن الأهداف الإنمائية للألفية، بأن السلام والأمن، والتنمية وحقوق الإنسان هي أركان منظومة الأمم المتحدة وأسس الأمن والرفاه الجماعيين. وسلموا كذلك بأن التنمية والسلام والأمن وحقوق الإنسان مترابطة ويؤازر بعضها البعض الآخر.

وقد أحاطت السلفادور علما بالمناقشات التي عقدها مجلس الأمن في الماضي فيما يتعلق بالترابط فيما بين صون السلام، وبناء السلام، والحاجة إلى اتباع نهج شامل بشأن قضايا السلام والأمن.

إننا نتفق مع الوفود الأخرى بأن عقد مناقشة اليوم يمكنها أن تساعد بشكل خاص على توضيح رؤية الدول للطريقة الأمثل لتهيئة مناخ التعاون والتكامل فيما بين مجلس الأمن، والجمعية العامة، والمجلس الاقتصادي والاجتماعي. وترحب السلفادور بالدور الذي تؤديه لجنة بناء السلام في ذلك المجال، وتركز آمالها على الإسهامات الملموسة للجنة بناء السلام عبر تشكيلاتها القطرية، مما يظهر إمكانية الاستمرار في تعزيز التآزر فيما بين مختلف هيئات المنظمة.

إن تعقيد وعمق التحديات التي يواجهها العديد من البلدان النامية – ولا سيما فيما يتعلق بانعدام أمن المواطنين، والاتجار بالمخدرات، والجريمة المنظمة عبر الحدود الوطنية والعصابات – تعني أن علينا أن نفكر بالحاجة الملحة لتعزيز الاستراتيجيات التي توفر الأمن الفعال للجميع،

والحرية للجميع، والمساواة فيما بين الجميع. وعليه، فإن أمن المواطنين ضرورة أساسية للتنمية البشرية. وكما أشار الأمين العام بان كي – مون بحق ”بدون تنمية، لن نتمتع بالأمن، وبدون أمن، لن نحقق التنمية“.

إن الطريقة لمعالجة هذه المسألة في المجال الدولي تتعلق بشكل رئيسي بالجهود المتكاملة للحوار والتنسيق فيما بين مجلس الأمن والجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي، من جهة، والدور الفعال للدول الأعضاء ذاتها، والمجتمع المدني، والمنظمات الدولية، بوصفها حليفا استراتيجيا، من جهة أخرى.

وأخيرا، تثق السلفادور بأن مجلس الأمن سيواصل توجيه الاهتمام إلى تلك الاعتبارات، مما سيسهم بالتأكيد في نجاح عمله في المستقبل لصون السلم والأمن الدوليين.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثلة نيكاراغوا.

السيدة روبياليس دي شامورو (نيكاراغوا) (تكلمت بالإسبانية): أود، أولا، أن أهنئكم، سيدتي الرئيسة، وأن أهنئ بلدكم ووفدكم على تولي رئاسة مجلس الأمن لشهر شباط/فبراير. ونحن نعلم أن خبرة وقيادة البرازيل، البلد الشقيق في منطقتنا والشريك الهام في التنمية المستدامة لنيكاراغوا، تنبئ بنجاح أعمال المجلس خلال هذا الشهر. إننا نرحب، كذلك، بالعزيمة النبيلة للبرازيل وبطاقتها المتمثلة في مبادرتها لعقد هذه المناقشة المفتوحة بشأن صون السلم والأمن الدوليين، والترابط بين الأمن والتنمية.

وأود، بادئ ذي بدء، أن أؤيد البيان الذي أدلى به الممثل الدائم لمصر بالنيابة عن حركة بلدان عدم الانحياز.

وفي هذه المناقشة، التي يترتب علينا فيها التفكير في الاعتماد المتبادل بين الأمن والتنمية، ينبغي لنا أن ننطلق من الأخذ بعين الاعتبار مهام وصلاحيات ومسؤوليات كل هيئة من هيئات المتحدة وبرامج عملها الخاصة، مع الاحترام التام لمقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة.

إن المسائل المتعلقة بالتنمية تقع ضمن اختصاص الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي. وتقع المسؤولية الرئيسية عن صون السلم والأمن الدوليين على عاتق مجلس الأمن. والترابط بين مسائل الأمن والتنمية يظل موضع مناقشة مفتوحة تتحمل فيها المسؤولية الأمم المتحدة بأسرها.

إن تعقيد عمليات حفظ السلام يتطلب نهجا مختلفا اختلافا طفيفا عن النهج المتبع حاليا، بحيث يأخذ هذا النهج بعين الاعتبار احتياجات كل حالة يجري من أجلها تعبئة تلك العمليات. إن موافقة ومشاركة الدول المتأثرة تمثلان أمرا أساسيا.

ويجب أن نواصل العمل على تعزيز لجنة بناء السلام وأن نكفل كفاءة وفعالية التنسيق مع الدول المعنية والجمعية العامة ومجلس الأمن، ووكالات الأمم المتحدة.

وأمريكا الوسطى توفر مثالاً جلياً لخيارات حل النزاعات، وينبغي أن توضع تجربتنا – بخيرها وشرها – في الحسبان. فالصراعات التي عانينا منها كانت نتيجة لتدخل أجنبي أو حرب عدوانية، ولكن جرى حلها بفضل تصميم شعوبنا ومساعدة البلدان الشقيقة في منطقتنا. وفي نهاية المطاف، وبدون وجود الأجانب في منطقتنا، استطعنا التوصل إلى اتفاقات سلام تعطي الأولوية لنهج يقوم على الحاجة إلى التنمية المستدامة بغية البدء بعملية تسريح المقاتلين السابقين، التي أفضت إلى الاستقرار والسلام والأمن.

وفضلاً عن ذلك، وفيما يتعلق بالموضوع قيد النظر، نود أن نشير إلى أنه بعد توقيع اتفاقات السلام، لم تُحول الأموال المخصصة للتنمية في منطقتنا بنفس السرعة أو المبالغ التي كانت تتدفق بها الأموال المكرسة للحرب على شعوبنا. وللأسف، فإننا نرى التاريخ يكرر نفسه اليوم في مناطق

أخرى من العالم. وغياب الأمن في أمريكا الوسطى قد ذُكِر في وقت سابق اليوم. ويرجع جزء من المشكلة إلى أنه ليس لدينا تمويل كاف لمشاريع التنمية.

والتزامنا بالأمن يشمل التزاماً بالنهوض بالتنمية البشرية، التي تُعرَّف بأنها التنمية المستدامة التي محورها البشر وتنفذ في بيئة من الحكم السديد وبمشاركة مدنية مباشرة في ظروف من المساواة الاجتماعية. وكل هذه العناصر مطلوبة لإنجاز الأهداف الإنمائية للألفية وما بعدها. ويشمل ذلك، كأولوية لحكومة بلدي، تحقيق التنمية في أكثر المناطق تخلفاً في نيكاراغوا بهدف وضع حد لإقصائها التاريخي. ونشير هنا تحديداً إلى منطقة ريو سان خوان دي نيكاراغوا. والوجود المستمر لجيشنا في تلك المنطقة كان دائماً عامل استقرار لسنوات عديدة وحتى الآن. فهو يكفل الأمن في سياق مكافحة الاتجار بالمخدرات والجريمة المنظمة عبر الوطنية. كما أنه من مسؤولية الحكومة أن تكفل الأمن لمواطنينا في جميع أنحاء ترابنا الوطني. وسوف نواصل ممارسة حقنا السيادي في هذا الصدد.

فضلاً عن ذلك، وبغية كفالة التنمية المستدامة لشعبنا، اضطلعت حكومة بلدي بمسؤوليتها عن تطهير وتنظيف نهر سان خوان دي نيكاراغوا وفتح منفذنا التاريخي إلى البحر. وينفذ ذلك بغية تعزيز واحد من أهم مواردنا الطبيعية، الأمر الذي سيضمن تنمية تلك المنطقة ويكفل رفاه شعبنا.

إن الترابط بين الأمن والتنمية يجب أن يراعى فيه التوازن بين الحقائق الاجتماعية – الاقتصادية إبان الصراع وحالات ما بعد الصراع. وهذا التوازن ضروري لرسم استراتيجيات تكون البرامج الإنمائية أول الأسلحة التي يجب أن نشهرها ونستخدمها قبل أن نلجأ إلى أسلحة الحرب. وفي بعض الأوقات، ينعكس ذلك الترتيب. فالتنمية المستدامة تكفل الأمن والاستقرار، وبالتالي السلام في العالم.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل السودان.

السيد الحاج (السودان): السيدة الرئيسة، أود أن أعرب عن تقديرنا لمبادرتكم البناءة بعقد هذه الجلسة المفتوحة للتداول بشأن أمر يحظى بأهمية وأولوية خاصة للدول النامية، وهو موضوع الترابط بين الأمن والتنمية. كما أود أن أعبر عن شكرنا لكم على الورقة المفاهيمية التي أعددتموها في هذا الصدد (S/2011/50)، لا سيما وأن المجلس الموقر وبحكم ولايته المنصوص عليها في الميثاق، هو المسؤول عن صون السلام والأمن الدوليين. والأمن في مفهومنا رهين بتحقيق معايير قياسية لمجموعة من العوامل تأتي التنمية في صدارتها. فالتنمية محصلة جهود لتوفير الاحتياجات الأساسية للبشر من غذاء وصحة وتعليم وقدرات العيش الكريم الأخرى. وقد ضُمِّنت هذه المعاني في قوله تعالى: ”الذي أطعمهم من جوع وآمنهم من خوف“ (سورة قريش، الآية ٤).

لقد تزايد الوعي الدولي بالعلاقة بين الأمن والتنمية خلال العقد الماضي بعد أن برهنت تجارب الأمم المتحدة عبر بعثات حفظ السلام في العديد من مناطق النزاعات على أن النهج العسكري الصرف في التعامل مع عمليات حفظ السلام لا يحقق وحدة الهدف المنشود من نشر تلك البعثات، وأنه لا بد من مراعاة البعد التنموي لتحقيق السلام.

إن معالجة الأسباب الأساسية للنزاعات والتصدي لجذورها من أوجب الخطوات التي يجب أن يوليها مجلس الأمن أولوية خاصة. وكما يعلم المجلس، فإنه ما من نزاع أو حرب أهلية داخلية إلا وكان لغياب التنمية أو قصورها الدور الرئيسي فيها.

كما أن تعاظم العوامل الطبيعية بسبب ظاهرة تغير المناخ وانعكاسات ذلك على أنماط الحياة اليومية لمختلف

فئات البشر الذين تتباين متطلبات عيشهم وأنشطتهم الاقتصادية بين مزارعين مستقرين ورعاة رحّل أدى إلى احتدام الخلاف والصدام بين هاتين الفئتين وأثر سلبا على تنميتهم الاقتصادية والاجتماعية وتطور إلى نزاع على النحو الذي حدث في دارفور في بلادي وغيرها من المناطق التي كان لعامل الطبيعة انعكاساته السالبة على حياة سكانها وأمنهم. وقد أدركت حكومة السودان في وقت مبكر مدى ترابط الأمن بالتنمية، واعتمدت استراتيجية شاملة لمعالجة نزاع دارفور، كان من أهم محاورها محور التنمية والإنعاش وإعادة الإعمار.

لا شك إن مداولاتنا هذا اليوم تأتي استكمالا لما خلصت إليه المداولات التي سبق وأن نظمتها جمهورية فرنسا في شباط/فبراير من العام الماضي لبحث استراتيجيات الانتقال والخروج من مرحلة النزاع إلى مرحلة الاستقرار وبناء الدولة، حيث عكست تلك المداولات كيف أن غياب التنمية كان سببا في انتكاس العديد من الدول الخارجة من نزاعات وعادت إلى الحرب مرة أخرى. كما أكدت الاجتماعات المفتوحة التي عُقدت خلال رئاسة تركيا والبوسنة والهرسك، والتي تم فيه بحث الاستراتيجيات الشاملة لبناء السلام بهدف منع تجدد النزاعات، أكدت جميعها على الترابط العضوي بين موضوع الأمن والتنمية.

مثلما أن الأمن بمختلف ضروبه، الاجتماعية والسياسية والاقتصادية، ضروري لتعزيز السلام، فالسلام أيضا ضروري لانطلاق التنمية. ولنا في تجربة السودان خير عبرة وعظة، إذ أن الحرب الأهلية التي استمرت في جنوب البلاد لأكثر من أربعة عقود، والتي وضعنا لها حدا نهائيا بتوقيعنا على اتفاقية السلام الشامل في كانون الثاني/يناير عام ٢٠٠٥، كانت قد أعاقت حركة التنمية في البلاد، وكانت سببا رئيسيا في تدهور الاقتصاد طيلة تلك العقود. ولذا، فإننا الآن أكثر إدراكا من غيرنا للآثار الهدامة للنزاع وانعكاساتها السالبة على التنمية.

ولعلي أشدد على ضرورة أن يتبنى مجلس الأمن استراتيجية متكاملة تجمع بين أنشطة حفظ السلام والأنشطة المتصلة بدفع المسارات السياسية التي تهدف لمعالجة الأسباب الجذرية للنزاعات، مما يسهل حلها، كما أنه يجب بعد ذلك تبني الأنشطة الفورية المطلوبة خلال مرحلة الانتقال من حل النزاع إلى بناء السلام بتفعيل دور لجنة بناء السلام لتحقيق المصالحات وفقا للأعراف والتقاليد المتبعة في كل بلد لأن هذا هو السبيل الأمثل لتحقيق السلام المستدام وليس عن طريق التزوع للآليات مشكوك في دورها العدلي وتكرس وتعمق النزاعات.

علاوة على تفعيل دور لجنة بناء السلام على النحو الذي ذكرناه في تحقيق المصالحات، يجب على مجلس الأمن التنسيق مع صناديق الأمم المتحدة ووكالاتها ذات الصلة، بما في ذلك برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، للاضطلاع بتنفيذ المشروعات القصيرة الأمد والسريعة العائد التي تلبي الاحتياجات الآنية لجميع من تأثروا بالنزاع، سواء كانوا من المحاربين أو من النازحين أو المشردين داخليا، وكذلك المساعدة في مشاريع التنمية المتوسطة والطويلة الأمد في المناطق الخارجة من النزاعات ليوفر لهم أساسيات العيش ومقومات الاستقرار.

كما أن على مجلس الأمن، في ذات السياق التنسيقي بين الأجهزة المختلفة، ألا يشجع العقوبات الاقتصادية الأحادية أو الجماعية التي تُفرض على الدول، لأن من شأنها إذكاء الصراعات وتعقيدها في الوقت الذي نتطلع فيه جميعا إلى حلها وتحقيق التنمية والاستقرار.

وفي الختام، نناشد مجلس الأمن أن يخاطب الأسباب الجذرية للنزاعات، وهي في الغالب ذات طبيعة تنموية،

ونناشده بالابتعاد عن التركيز على أعراض النزاعات. فالتركيز على الأعراض هو إهدار للموارد والجهود والوقت. ونرجو أن يركز على التنسيق مع الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي ووكالات الأمم المتحدة المتخصصة الأخرى في معالجة هذه الجوانب الإنمائية في البلدان التي تعاني من نزاعات أو الخارجة من النزاعات.

وختاما، سيدتي الرئيسة، إننا نثمّن مبادرتكم مجددا، ونؤكد على مسؤولية الأمم المتحدة عموما ومجلس الأمن، ومسؤولية الشركاء الدوليين الفاعلين والدول المانحة في توفير كافة مستلزمات الدعم المالي والفني واللوجستي للدول النامية الخارجة من نزاعات، إذ أنه، وفي كثير من الأحايين، نجد أن مجتمع المانحين يعقد المؤتمرات ويعلن عن التبرعات والمساهمات السخية، وبعد أن يتم التوصل إلى اتفاق سلام بشأن نزاع معين، نادرا ما يتم الوفاء بالوعود، الأمر الذي يمهّد لعودة الدائرة الخبيثة بين الفقر وتجدد النزاعات.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): والآن أعطي الكلمة لممثل جمهورية كوريا.

السيد شين بونام (جمهورية كوريا) (تكلم بالإنكليزية): أود بداية أن أعرب عن تقديري لكم، سيدتي الرئيسة، على تنظيم هذه المناقشة المفيدة المفتوحة عن صون السلم والأمن الدوليين والترابط بين الأمن والتنمية.

هذه هي المناقشة المفتوحة الثانية عن هذا الموضوع بعد الاجتماع المثمر الذي عقد في أيلول/سبتمبر من العام الماضي، والذي سلط المجلس فيه الضوء على الحاجة إلى معالجة الأسباب الجذرية للصراع ونوه بأن السلام والأمن والتنمية وحقوق الإنسان مترابطة فيما بينها ترابطا عضويا. والواقع أنه، مثلما شهدنا في السنوات القليلة الماضية مع تلاقي الأزمة المالية العالمية والأزمة الغذائية وأزمة الطاقة، غالبا ما يكون انعدام الأمن والصراع مستشريين في المناطق التي تعاني من التخلف الإنمائي. وإن الطرق اللازمة لمعالجة الترابط بين الأمن والتنمية ينبغي متابعتها بأمانة بطريقة أكثر شمولا وتآزرا. وهذا يجب أن يشمل لا المشاكل المنبثقة عن أزمات البيئة والغذاء والطاقة فحسب، وإنما أيضا مسائل التنمية بصورة إجمالية.

ويؤمن وفدي بأن التخلف الإنمائي يشكل السبب الجذري للقلاقل والصراعات، ويجب أن يظل في صميم مشاركة أصحاب المصلحة على اختلافهم وتنوعهم، بمن فيهم المجلس والجمعية العامة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي والمؤسسات المالية الدولية والمجتمع المدني. وعندما نستفيد من جهودنا الجماعية في سبيل أن نرتقي اليوم بالتنمية المستدامة على الأمد البعيد، فإننا يمكننا، في الحقيقة، أن نتصدى للأسباب الجذرية لصراعات الغد الأمنية. وفي هذا الصدد ينبغي أن تبقى الأهداف الإنمائية للألفية محور جهود الأمم المتحدة، وإن قيادة الأمم المتحدة يلزم تعزيزها أكثر بكفالة الدعم السياسي المستدام وتعبئة الجهود الجماعية المبذولة لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

وتكمن إحدى الطرق الملموسة التي يمكن بها السعي إلى ذلك في التركيز بهمة على النهوض بفرص العمالة للشباب. فهذا سيعطي الكثير من الشباب في المناطق التي ينعدم فيها الأمن خيارا آخر يقيهم من الانضمام إلى الجماعات المسلحة، التي غالبا ما تكون الجهة الوحيدة التي تزودهم بالأجور وما يقيمون به أود حياتهم. ومن ثم فإن التنمية، وبخاصة التنمية الاقتصادية، يجب السعي إليها بطريقة تتسم بالاستدامة والشمول والإنصاف. وهذه هي الطريقة الأفضل لكفالة أن يصبح العالم أكثر أمنا وسلما في آن واحد، للجيل الحالي والأجيال المقبلة على السواء.

وفي هذا الصدد، تؤمن جمهورية كوريا بأن توافق آراء سيئول الإنمائي من أجل تشاطر النمو، الذي كان جزءا

أساسيا من مؤتمر قمة العشرين الذي عُقد في سيئول، يمكن أن يكون لنا قوة هادية تساعدنا في العمل بهمة على تهيئة عالم أكثر أمنا. وفي هذا الصدد نتطلع إلى تدابير المتابعة الملموسة لتوافق آلاء سيئول التي ستتخذ في ظل القيادة الفرنسية لمجموعة العشرين في هذا العام.

وفي أيار/مايو سينعقد محفل دولي هام آخر يركز على مسائل التنمية، وأعني مؤتمر الأمم المتحدة الرابع المعني بأقل البلدان نموا في اسطنبول. ويحدونا الأمل أن تتخذ الخطوات اللازمة في الاتجاه الصحيح أثناء العملية التحضيرية للمؤتمر، بالتركيز على مواطن الضعف الساحقة وحالات انعدام الأمن التي تضر بتنمية أقل البلدان نموا – البلدان التي تعيش في ظل الفقر المدقع والجوع وانعدام المساواة.

التنمية المستدامة لا يمكن تحقيقها إلا في بيئة أمنية مستقرة. وفي هذا الصدد يمكن أن يضطلع حفظ السلام، وكذلك أنشطة الدبلوماسية الوقائية وأنشطة بناء السلام، بدور أساسي في تعزيز البيئة الأمنية في شتى الحالات، بهدف كفالة التنمية المستدامة.

وبالمثل، يتمثل هدف جوهري لبناء السلام في توفير خطط جاهزة للتنمية السياسية والاجتماعية – الاقتصادية للبلد المتلقي في حالات ما بعد الصراع. إن الحالات تختلف بعضها عن بعض ولكن أنشطة حفظ و/أو بناء السلام يجب الاضطلاع بها جميعا بمشاركة مبكرة وولايات واضحة واستراتيجيات خروج محددة. ويمكن أيضا توفير الفرص الاقتصادية والاجتماعية من خلال شتى أنشطة بناء السلام، بما فيها إرساء أسس الحكم الصالح وسيادة القانون، وكذلك من خلال برامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج وأنشطة إصلاح القطاع الأمني. وإن استراتيجيات حالات ما بعد الصراع المتكاملة هذه يمكن أن تكون أداة مفيدة في سد الفجوة بين انعدام الأمن والتنمية.

لقد تعلمت جمهورية كوريا من تجربتها الذاتية الكثير عن تحديات التنمية والأمن المترابطة. فقد عانينا أثناء فترة من انعدام الأمن الشديد من تخلف إنمائي قاهر ومتشابك. ولكن كوريا، بدعم من الأمم المتحدة والمجتمع الدولي، ورغم أنها كانت ذات يوم أحد أفقر البلدان في العالم، حيث كان الناتج المحلي الإجمالي للفرد فيها في أوائل ستينات القرن الماضي أقل من الناتج المحلي الإجمالي للفرد في كثير من الدول الأفريقية الواقعة في جنوب الصحراء الكبرى، هبت من تحت أنقاض الحرب وأعادت بنجاح بناء نفسها لتصبح ديمقراطية مزدهرة ذات اقتصاد سوقي حيوي في غضون جيل واحد فحسب. ويحدوني وطيد الأمل أن تتمكن الأمم المتحدة والدول الأعضاء من العمل في صف واحد لتحويل مختلف الأفكار التي طرحناها اليوم إلى إجراءات ملموسة. وإن جمهورية كوريا، بدورها، ستكرس قصارى جهودها لبلوغ هذه الغاية.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): والآن أعطي الكلمة لممثلة المراقب الدائم للاتحاد الأفريقي لدى الأمم المتحدة.

السيدة منغوا (تكلمت بالإنكليزية): بالنيابة عن سعادة السفير تيتي أنطونيو، المراقب الدائم عن الاتحاد الأفريقي لدى الأمم المتحدة، الموجود خارج نيويورك في هذا الأسبوع، أود أن أبدأ بالانضمام إلى المتكلمين السابقين في الإشادة بالرئيسة على تنظيم هذه المناقشة عن الترابط بين الأمن والتنمية، وهو موضوع ذو أهمية قصوى لأفريقيا باعتبارها منطقة نامية. إن تنظيم هذه المناقشة المفتوحة دليل على التأييد السياسي القوي من المجلس لهذا الموضوع؛ كما أنها توضح الدور الذي يؤديه المجلس في اجتذاب أفكار جديدة لتحفيز الجهود التي تبذلها الدول الأعضاء والمانحون الثنائيون والمتعددو الأطراف ووكالات الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية، مثل الاتحاد الأفريقي، في غمار العمل من أجل صون السلم والأمن الدوليين.

ونود أن نعرب عن امتناننا لقيادة معالي السيد أنطونيو دي آغيار باتريوتا، وزير خارجية البرازيل، الذي تجشم عناء السفر إلى نيويورك لترؤس اجتماعنا هذا شخصيا، ونعرب عن امتناننا أيضا لمشاركة الأمين العام ووزراء الخارجية من ألمانيا وكولومبيا والبوسنة والهرسك والبرتغال والهند وغابون وكوستاريكا وسلوفينيا، ولمختلف المشاركين الآخرين الذين أدلوا ببيانات أثناء هذه المناقشة.

يعلم مجلس الأمن أن عددا من البلدان في أفريقيا ظل مسرحا للصراع المرتبط بعوامل شتى مثل الاستغلال غير القانوني للموارد والفقر والافتقار إلى فرص التمكين الاقتصادي وتغيير الحكم بطرق غير دستورية، وهي أمور كثيرا ما يضطلع بها بدعم من شبكة الجريمة غير القانونية، بالإضافة إلى الافتقار إلى الفرصة، بصورة عامة، لا سيما بالنسبة إلى الشباب.

لكنّ فجراً جديداً قد بزغ في أفريقيا، في أعقاب جهود كثيفة بذلتها القارة للاضطلاع بنصيبها من المسؤولية عن أمنها وتنميتها الذاتيين.

وهذه الرؤية الجديدة من النهضة والنمو، واردة في القانون التأسيسي للاتحاد الأفريقي، وفي صكوك أخرى لدى المنظمة، تؤكد بوضوح الترابط بين الأمن والتنمية. فلا يمكن وجود أحدهما بدون الآخر، كما سبق أن أكّد عدد من المتكلمين أثناء هذه المناقشة.

لذا، فإنّ الاتحاد الأفريقي منذ نشأته الأولى أدرك بوضوح أنّ استمرار النزاع سيقوِّض جدول أعماله الواسع في مجال الديمقراطية والتنمية، وهذا ما جعله يعتمد نهجاً استباقياً لحلّ النزاعات في القارة. ويؤكد هذا النهج على الاستجابة المبكرة لحالات النزاع المحتمَلة، وعلى الوساطة الفعّالة في القارة، بغية تفادي حالات النزاع المحتمَلة. وعلاوة على ذلك، فإنّ تحول السياسة العامة من عدم التدخل، الذي مارسته المنظمة السابقة للوحدة الأفريقية، إلى سياسة خالية من عدم المبالاة في الاتحاد الأفريقي، دليل واضح على التزام أفريقيا بالقضاء على ظاهرة التغييرات غير الدستورية للحكومة، التي تؤدي غالباً إلى عدم الاستقرار واضطراب الأمن، وبالتالي إلى تقويض الحوكمة الديمقراطية والتنمية في القارة.

ونهج الاتحاد الأفريقي بشأن ترابط الأمن والتنمية، يؤكد أيضاً الحتمية الجوهرية لمعالجة الأسباب الجذرية للنزاع، بغية ضمان العدالة الاجتماعية، بما يحقق التنمية المستدامة. وعلاوة على ذلك، فإن أهداف مبادئ الاتحاد، كما هي واردة في المادتين ٣ و ٤ من قانونه التأسيسي، تتضمّن أحكاماً واضحة لتطوير المؤسسات الديمقراطية، واحترام حقوق الإنسان وسيادة القانون والمساواة بين الجنسين، سعياً إلى دعم المشاركة الشعبية وترسيخ الديمقراطية. وهذا واضح أيضاً في نهج الأمن البشري والتنمية، الذي يعتمده الاتحاد الأفريقي، والذي يوطِّد العلاقة بين الاستقرار المالي والسياسي للدولة والأمن الجسدي والنفسي لشعبها.

ومع أنه يبقى الكثير مما يجب عمله، فإنّ أفريقيا، بدعم من المجتمع الدولي، أحرزت تقدماً بارزاً في المثابرة الدؤوبة على هذه الرؤية للأمن والتنمية، عبْر مبادرات منهجية مركّزة وبرامج ومشاريع متكاملة على السواء. ويشمل ذلك، هيكل السلام والأمن المتعدد الأوجه والمتآزر للاتحاد الأفريقي في القارة بأسرها، والذي يضمّ مجلس السلام الأمن، مدعوماً بالنظام القاري للإنذار المبكر، والآلية الأفريقية لاستعراض الأقران، وفريق الحكماء والقوة الاحتياطية الأفريقية، على سبيل المثال لا الحصر.

وخبرة أفريقيا في عملياتها لدعم السلام، في سياق يشمل بوروندي وتشاد، وحالياً في الصومال، أظهرت أنّ الخدمات العسكرية والأمنية يمكن أن تؤدي دورها حقاً،

بالارتباط مع أصحاب المصلحة المدنيين، لصالح الاستقرار والانتعاش الاجتماعي – الاقتصادي، بتنفيذ المشاريع السريعة الأثر، والمشمولة في بعثات دعم السلام، مما يجعلها جديرة بالدعم. وهذا ما يُحقق المكاسب المبكرة من السلام للسكان المحلّيين، ويسهم في بناء الثقة والمصالحة، اللتين تُعتبَران شروطاً مسبقة لتحقيق السلام والتنمية المستدامَين في هذه الحالات.

والنظام القارّي للإنذار المبكّر في الاتحاد الأفريقي، بشكل خاص، مصمَّم لضمان أنّه يتم تحرّي التوجّهات الإنمائية التي يمكن أن تقوِّض الأمن أو تثير الاضطراب الأمني، ومعالجتها بشكل وقائي وفي التوقيت المناسب. ويؤكِّد هذا أيضاً أهمية القدرة على الاتصالات، في العلاقة بين الأمن والتنمية.

وقد أُنشئ فريق الحكماء للاستفادة من حكمة وخبرة الأفارقة الذين يحفل سجلهم بالمنجزات في معالجة مسائل الأمن والسلام، بغية المشاركة المبكرة في حالات الطوارئ المثيرة للقلق، وللحؤول دون اندلاع النزاع واستتراف الموارد المحدودة أصلاً من التنمية. لكنّه بات معلوماً تماماً أيضاً، أنّ التمويل القابل للتنبّؤ والمستدام أساسي للوقاية الملائمة والفعّالة من النزاع، ولتوطيد السلام البعيد المدى، بغية الحفاظ على الأجواء المؤاتية للتنمية.

وينبغي لعمليات الإصلاح الجارية لقطاع الأمن أن تسهم أيضاً في تعزيز مهنية هذا القطاع، فعلى سبيل المثال، لتمكين فِرق الهندسة والخدمات من زيادة مساهماتها في الجهود الوطنية لتلبية الاحتياجات الاجتماعية والإنمائية لشعوبها.

وبرنامج الحدود التابع للاتحاد الأفريقي، الذي ذكره عدد من المتكلمين، يسعى أيضاً إلى التصدي لتحديات التنقل المأمون في القارة، والإسهام في كبح الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، فضلاً عن الأنشطة الأخرى غير المشروعة عبْر الحدود التي تذكي النزاع وتقوِّض التنمية في عدد من المناطق في أرجاء القارة.

وكما أكّد عدة متكلمين، يؤيد الاتحاد الأفريقي تأييداً كاملاً فكرة أنّ التعمير والتنمية بعد النزاع يشكلان مساراً أساسياً لتعزيز الأمن المتكامل والأهداف الإنمائية للبلدان الخارجة من الصراع. وفي هذا السياق، تم اعتماد الإطارالأفريقي للسياسات العامة للتعمير بعد انتهاء النزاع في غضون ثلاث سنوات من بدء أعمال الاتحاد الأفريقي. والجهود ذات الصلة، ومنها جهود اللجنة الوزارية الأفريقية المعنية بالتعمير والتنمية بعد الصراع في السودان، تؤكد بوضوح جدوى ومزايا ربط الأمن والتنمية معاً في هذا السياق.

وفي الإطار نفسه، نواصل الإعراب عن تقدير الاتحاد الأفريقي للجنة بناء السلام على جهودها بشأن البلدان الأفريقية الخمسة المُدرجة على جدول أعمالها، وبخاصة لقيادة البرازيل، التي بقيت أساسية للإنجازات التي شهدناها في عدد من الحالات.

أما بعد، فإننا ندرك أيضاً أن إعلان الألفية وعملية الأهداف الإنمائية للألفية أظهرا مدى الضعف الذي لا تزال أفريقيا عليه، نتيجة التحديات الاجتماعية – الاقتصادية والإنمائية الدائمة التي تواجهها – وهي حالة ازدادت تفاقماً بسبب الأزمة المالية والاقتصادية.

وتشير التوجُّهات الراهنة إلى أنه من غير المرجَّح لعدة بلدان أفريقية أن تحقق الأهداف الإنمائية للألفية بحلول الموعد المستهدَف عام ٢٠١٥. لذا، يغتنم الاتحاد الأفريقي هذه الفرصة ليؤكد أهمية ضمان اتخاذ جميع الخطوات الممكنة، لمساعدة الدول الأفريقية على تحقيق تلك الأهداف، بغية القضاء على بعض الأسباب الاجتماعية – الاقتصادية والأسباب الجذرية لعدم الاستقرار والاضطراب الأمني في عدد من بلدان القارة.

وقد أطلق الاتحاد الأفريقي من جهته الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا، لتنفيذ رؤيته للنهضة والنمو.

ونحن نغتنم هذه الفرصة لنشدِّد على أهمية دعم أقوى من الأمم المتحدة والمجتمع الدولي لتنفيذ تلك الرؤية. وفي هذا الصدد، يواصل الاتحاد الأفريقي أيضاً إقامة شراكات مع أطراف ثنائية ومتعددة مختلفة، ومع الشتات الأفريقي والمجتمع المدني ومنظمات الخبراء، التي يمكن من خلالها النظر بازدياد في التنمية والأمن باتباع نهج مترابط ومتكامل.

وعلاوة على ذلك، إنّ الاتحاد الأفريقي، في سعيه إلى معالجة بعض العوامل التي تُعيق تعبئة الموارد من أجل الأمن المالي للقارة وتنميتها، يقوم حالياً بعمليات تحضيرية لإنشاء مؤسسات مالية للبلدان الأفريقية، عملاً بالمادة ١٩ من القانون التأسيسي للاتحاد. ويشمل ذلك ثلاث مؤسسات رئيسية – المصرف المركزي الأفريقي، وصندوق النقد الأفريقي المزمع إنشاؤه في ياوندي، الكاميرون، ومصرف الاستثمار الأفريقي المزمع إنشاؤه في أبوجا، نيجيريا – وسوق أوراق مالية للبلدان الأفريقية. ويعوِّل الاتحاد الأفريقي على الدعم من المجتمع الدولي للإنشاء الناجح لهذه المؤسسات، بغية تسخير العلاقة بين الأمن والتنمية.

وختاما، نودّ أن نذكر أنّ الاتحاد الأفريقي في سياق إحيائه لعام ٢٠١٠ بصفته سنة السلام والأمن في أفريقيا، أطلق عدة مبادرات للسلام والأمن جمعت معاً أطراف الحكومة والقطاع الخاص والمجتمع المدني.

وقد أكّدت هذه التجربة الرأي القائل بتوافر الفرص لتعزيز العلاقة بين الأمن والتنمية في القارة. لذا، فإن تعزيز المساعدة أمر أساسي للمنظمات الإقليمية، ومنها الاتحاد الأفريقي، لكي تبني بصورة كاملة القدرة على استخدام تلك الفرص بغية النهوض بالتنمية في القارة. وهكذا، يؤكد الاتحاد الأفريقي استعداده لمواصلة المشاركة في مناقشات السياسة العامة، شأن هذه المناقشة الجارية اليوم في المجلس، والتنفيذ الميداني للفرص ذات الصلة الناشئة في القارة، بالشراكة مع الأمم المتحدة والشركاء الدوليين.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل سري لانكا.

السيد كوهونا (سري لانكا) (تكلم بالإنكليزية): اسمحوا لي في البداية أن أشكركم، سيدي الرئيس، على تنظيم هذه المناقشة بشأن الأمن والتنمية في الوقت المناسب.

إننا نؤيد البيان الذي أدلى به ممثل مصر باسم حركة عدم الانحياز.

لا شك في أنّ هذه المداولات ستُغني تفكيرنا في هذا المجال الدقيق. وهي في رأينا المدخل إلى معالجة المسائل الأمنية. وستساعدنا مناقشات اليوم على توسيع تركيزنا إلى أبعد من المسؤولية الرئيسية لمجلس الأمن عن صون السلم والأمن الدوليين.

لقد أدركت حكومة سري لانكا في وقت مبكر جداً أنّ الأمن يقترن بالتنمية. وكما قال الأمين العام، إنه لا يمكن الحفاظ على الأمن بدون التنمية، وأنّ الأمن عنصر أساسي للتنمية. وفي الحقيقة، إن الحكومات المتوالية أقرّت أن التنمية هي العنصر الأساسي في مجابهة التهديد الأمني الذي تفرضه الجماعة الإرهابية، نمور تاميل إيلام للتحرير، على بلدي. وبناءً على ذلك، ومع مرور السنوات، أولي اهتمام كبير لمجموعة معقّدة من مبادرات التنمية الاقتصادية.

وإدراكاً من الحكومات المتتالية لأهمية التعليم في هذا النهج، وفيما هي تواصل توفير التمويل للتعليم في أنحاء أخرى من البلاد، فإنها لم تُقدِم يوماً على خفض التمويل والدعم المقدَّم للمدارس في مناطق كانت آنذاك خاضعة لسيطرة نمور تاميل إيلام للتحرير، على الرغم من التهديد الدائم بتجنيد الأطفال مقاتلين من جانب تلك الجماعة. وكما نعلم، تُظهر سجلات اليونيسيف أنّ أكثر من ٧٠٠ ٥

طفل كانوا مجنَّدين باعتبارهم مقاتلين على أيدي تلك الجماعة. وربما كان العدد أكبر بكثير.

وبالمقابل، فإنّ الحكومة، إدراكاً منها للحاجة إلى الحفاظ على مستويات الصحة في جميع أنحاء البلد، دأبت على توفير موارد كبيرة للمناطق الخاضعة لسيطرة تمور تاميل إيلام للتحرير، للحفاظ على المستشفيات والعيادات والعاملين في المجال الطبي.

وما أن انتهى الصراع حتى أصبحت الحكومة أكثر إدراكاً لضرورة تسريع التنمية، وأولت اهتماماً خاصاً بإعادة التأهيل والتعمير. فشقَّت مئات الأميال من الطرقات المعبَّدة التي تربط بين القرى والمدن. ووُسِّعت الشبكة الكهربائية الوطنية إلى العديد من المناطق النائية في البلد. وأُقيمت الجسور. وتمّ تشجيع المستثمرين المباشرين الأجانب على إقامة أعمالهم التجارية بعيداً عن العاصمة. ويجري إيلاء اهتمام خاص لتنشيط الزراعة، ومصائد الأسماك والسياحة في المناطق المتضرِّرة من الصراع سابقاً. وقد أثمرت هذه الجهود نتائج عظيمة.

إن السياسات الاقتصادية للحكومة أعطت ثمارها. فعلى الرغم من أنّ ٢٧ عاماً من الصراع كلَّفت البلاد ٢٠٠ بليون دولار من الفرص الضائعة، فقد تضاعف دخل الفرد بين عامَي ٢٠٠٥ و ٢٠١٠، بحيث أصبحت سري لانكا بلداً متوسط الدخل. وما نسبته ٩٧ في المائة من أطفالنا ملتحقون بالمدارس الابتدائية. وقد انخفضت نسبة وفيات الأمهات ووفيات الأطفال إلى أدنى مستوياتها. وسجّل التضخم والبطالة أدنى أرقام قياسية لهما، وتقلص الفقر المطلَق إلى ٨,٧ في المائة.

وهذه المؤشرات دليل واضح على السياسات العامة للحكومة، التي تعتبر التنمية الاقتصادية شرطاً مسبَقاً حيوياً لتحقيق الأمن والحياة الطبيعية. وفي الحقيقة، استُخدم الاستقرار والتنمية الاقتصادية حوافز لتشجيع المدنيين التاميل على الفرار من قبضة تمور تاميل إيلام للتحرير أثناء الصراع. وفي عامَي ٢٠٠٧ و ٢٠٠٨، غادر أكثر من ٦٠ ٠٠٠ شخص من المدنيين التاميل المناطق الخاضعة لسيطرة تلك الجماعة الإرهابية، لكي يعيشوا في جنوب البلاد.

وواصلت الحكومة الحفاظ على القدر نفسه من التركيز الاقتصادي منذ انتهاء الصراع في أيار/مايو ٢٠٠٩. ومنذ ذلك الحين، وعلى الرغم من التوقعات الأليمة للاكتظاظ الطويل الأجل للأشخاص المشرَّدين داخلياً في المعسكرات، وللجوع وسوء التغذية والمرض، ونظراً لاقتناع الحكومة بضرورة استعادة النشاط الاقتصادي في المناطق المتضررة من الصراع سابقاً، فقد أعادت بنجاح ٩٥ في المائة من الأشخاص المشرَّدين داخلياً إلى قراهم وبلداتهم في غضون فترة قصيرة جداً. وقد أدركت الحكومة مبكراً أن إبقاء أولئك الأشخاص في المعسكرات كان اقتراحا مكلفا من حيث الدولارات والعلاقات العامةً، وأنه سيكون من الأفضل كثيراً جعلهم ناشطين اقتصادياً في قراهم في أسرع وقت ممكن. وستواصل الحكومة تقديم المساعدة لهؤلاء الناس، بحيث يمكن أن يستأنفوا الأنشطة الاقتصادية الطبيعية.

ولم تكن هناك أي حالات لانتشار الأمراض. وسوء التغذية لدى الناس العائدين إلى قراهم من مخيمات الأشخاص المشرَّدين داخلياً، لم يكن أعلى ممّا هو في مناطق أخرى من البلاد، وهذا الموضوع هو موضع دراسة واسعة حالياً.

وتدرك الحكومة أنه لا يزال هناك مشاكل. ومع أنه جرى إصلاح العديد من قنوات الرّي، وتمّ شقّ مئات الأميال من الطرقات، وأُعيد إمداد أو توصيل الطاقة الكهربائية، فإنه لا يزال هناك الكثير ممّا يجب عمله، لاستعادة حياة وسبل رزق الأشخاص المشرَّدين بمستوى مقبول، بما في ذلك نزع الألغام من القرى. والفيضانات غير المسبوقة التي أغرقت

أراضي الناس البؤساء أنفسهم، أعادت عقارب الساعة إلى الوراء فيما يتعلق بتحقيق أهدافنا. لكنّ سري لانكا أدركت بوضوح أن التنمية الاقتصادية مدخل لضمان الأمن واستعادة الاستقرار وبعْث الأمل بالمستقبل لدى الناس المتضررين من الصراع.

ويرى وفد بلادي أنّ التعليم الأفضل والنهضة الاجتماعية والتنمية الاقتصادية هي المدخل إلى معالجة الأسباب الجذرية للعنف. ولا بُدّ من مواصلة تركيزنا على هذه المجالات. والنظام المتعدد الأطراف بقيادة الأمم المتحدة، يجب أن يعزّز التنسيق والتعاون والعمل الفعّال بهدف دعم التنمية بصفتها العنصر الرئيسي لضمان الأمن.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل أذربيجان.

السيد موساييف (أذربيجان) (تكلم بالإنكليزية): أود في البداية أن أشكركم، سيدي الرئيس، على المبادرة إلى عقد هذه المناقشة المفتوحة بشأن الترابط بين الأمن والتنمية. إنّ هذه المناقشة تتيح الفرصة حقاً للمضيّ قُدُماً بالحوار الدولي المكثّف الجاري بشأن هذه المسألة، والذي يأخذ في الحسبان النتائج الناجمة عن المناقشات ذات الصلة الجارية في مجلس الأمن.

إنّ عدداً من المسائل الرئيسية في حالات الصراع وما بعد الصراع بحاجة إلى المعالجة، من منظور الأمن والتنمية معاً. وإدراكاً منّا للترابط بين الأمن والتنمية، فإننا مصمِّمون على الإسهام في تحقيق الأهداف والأغراض الإنمائية المتَّفق عليها في إطار الأمم المتحدة. وحكومة أذربيجان ملتزمة بتعزيز التعاون الدولي في جميع المجالات، بإيلاء اهتمام خاص لتلبية الاحتياجات الخاصة لأولئك الذين يعانون الصراعات الطويلة، ويتعافون من الكوارث الطبيعية.

وعلى الرغم من بلاء الحرب والعواقب المدمِّرة للعدوان العسكري، تبقى أذربيجان ملتزمة التزاماً كاملاً ببذل جهود مطَّردة لصون السلم والأمن وتحقيق الاستقرار والتنمية على الصعيد الدولي. وقد أطلقت حكومة بلدي بنجاح عدداً من المشاريع الإقليمية الهامة للتنمية والهياكل الأساسية، تستفيد من أصحاب المصلحة الإقليميين، وترسي الأساس للسلام والاستقرار والازدهار على الأجل الطويل، وهي تقوم بتنفيذها.

وكما جاء في الوثيقة المفاهيمية (انظر S/2011/50) بشأن الموضوع، فليس جميع الناس الذين يواجهون تحديات التنمية ويعانون الفقر يلجؤون إلى العنف. ففي الحقيقة، هناك مفاهيم سياسية وأيديولوجية محددة، فضلاً عن نماذج تاريخية، يمكن أن تسهم في نشوب الصراع أو إطالته أو العودة إليه، مما يؤثر حتماً، في المقام الأول، على مصالح التنمية ويفرض أعباء غير ضرورية.

إننا بحاجة إلى العمل على معالجة جميع الأسباب الجذرية للصراع، آخذين في الحسبان أن التنمية والسلام والأمن وحقوق الإنسان وسيادة القانون مترابطة ومتداعمة.

إن العامل الأكبر المثير لعدم الاستقرار، والمصدر الرئيسي له في جنوب القوقاز، هما بوضوح النزاعات المسلحة الطويلة، التي تُشكِّل تهديداً دائماً ومباشراً للأمن والاستقلال والتنمية في دول المنطقة. ومن الواضح أن ضمان الأمن والاستقرار والتنمية في المنطقة سيكون ممكناً حالما نكون قادرين على تحقيق حل للنزاعات بأسلوب ملتزم.

وكما يذكر بوضوح الإعلان المشترك لجمهورية أرمينيا وجمهورية أذربيجان والاتحاد الروسي، الموقَّع في ٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨، فإنّ تسوية سياسية ستهيئ الظروف المؤاتية للتنمية الاقتصادية والتعاون الشامل في المنطقة. وفي الواقع، إنّ حلّ النزاع، المؤدي إلى إنهاء

احتلال أراضي أذربيجان، وضمان عودة السكان المشرَّدين قسراً إلى مواطنهم الأصلية، شرط مسبَق أساسي للتعاون المتبادل المفيد ولتنفيذ البرامج الإنمائية. ومن الواضح أنه لا يمكن أن تكون هناك تنمية بدون السلام، الذي لن يكون حقيقياً في الوقت نفسه، بدون العدالة واحترام السيادة وحقوق الإنسان وسيادة القانون.

وفي سياق عملية تسوية النزاع، ذكرت حكومة أذربيجان تكراراً أنّها مستعدة للمساعدة، بجميع الوسائل الممكنة، في إعادة بناء الهياكل الأساسية والتنمية الاقتصادية، بما يشمل اجتذاب الاستثمار على المستوى المحلي. وكلما سارعت الحكمة إلى التغلُّب على الوهم، سيستفيد سكان المنطقة من السلام والاستقرار والتنمية.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): لقد طلب ممثل الاتحاد الروسي الكلمة للإدلاء ببيان إضافي.

السيد تشوركين (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): سيدي الرئيس، أود قبل كل شيء أن أهنئكم وأهنئ وفد البرازيل على توليّكم رئاسة مجلس الأمن لهذا الشهر، وعلى تنظيم هذه المناقشة بشأن مسألة هامة، هي الترابط بين الأمن والتنمية.

لقد أُلقِيت أثناء هذه المناقشة بيانات مفيدة عديدة بشأن هذا الموضوع. ومن المؤسف أنه يجب عليّ أن أذكر أنّ هذه المناقشة شملت أيضاً بياناً من ممثل جورجيا. وليس من الصعب أن يُفهم أنه في مناقشة لمجلس الأمن، ثمة حاجة إلى الوضوح الحقيقي والقانوني بشأن ذلك البيان لقد ورد ذكر أراضي جورجيا المحتلة. وإذا كنّا نقول ذلك، فهناك، منطقياً، إشارة إلى أبخازيا وأوسيتيا الجنوبية، أي هذين البلدين والشعبين اللذين عانا من عدوان جورجيا في مطلع تسعينات القرن الماضي وفي آب/أغسطس ٢٠٠٨.

وإذا تكلمنا عن ذلك من وجهة النظر القانونية، فلا يمكن اعتباره احتلالاً طبعاً. وفي الواقع، إن روسيا، إذ تعترف بسيادة تلك الدول، توصّلت إلى اتفاق معها بشأن المساعدة المتبادلة، وتولّت المسؤولية عن أمن أبخازيا وأوسيتيا الجنوبية، وعن سلامة شعبيهما. وعلى أية حال، ليس هناك نظام يمارس الاحتلال. ويجري ضمان حكومتيهما من قِبل سلطات أبخازيا وأوسيتيا الجنوبية، وفقاً للإرادة الديمقراطية لشعبيهما.

وقد أشار ممثل جورجيا إلى تعهُّد جورجيا بعدم استخدام القوة ضد أبخازيا وأوسيتيا الجنوبية. لقد قال السيد ساكاشفيلي ذلك طبعاً، وعلاوة على ذلك، وجّه إلى الأمين العام رسالة بشأن هذه المسألة. والأهمّ من ذلك، أنه كانت هناك أيضاً رسالة وجّهتها إلى الأمين العام سلطات أبخازيا وأوسيتيا الجنوبية. وقد جرى تعميم الرسالتين كوثيقتين رسميتين لمجلس الأمن. وأنا آمل أن يكون جميع أعضاء مجلس الأمن وجميع أعضاء منظمتنا قد قرؤوهما. فهما أتاحا فرصة لقراءة ما دأبت روسيا على قوله طوال سنوات عديدة، ومفاده أنه قبل نزاع آب/أغسطس ٢٠٠٨، وبعده، أُنشئ نظام من الالتزامات القانونية المتبادلة بين جورجيا وأبخازيا وأوسيتيا الجنوبية بشأن عدم استخدام القوة.

وقال السيد ساكاشفيلي علناً – تكلم عَبر المذياع – أنه دعا سكان جورجيا إلى الاحتفال بالسنة الجديدة في سوخومي، عاصمة أبخازيا. وهذا، بالطبع، لا يمكن إلاّ أن يزيد الريبة الخطيرة بشأن نوايا ذلك السياسي، الذي، كما هو معلوم، قد نكث وعوده غالباً.

لقد قلنا مؤخراً الكثير عن أنه يجب على السياسيين أحياناً أن يعملوا من أجل مصالح شعبهم. والسيد ساكاشفيلي ارتكب عملاً جنائياً في ما يتعلق بغزو أوسيتيا الجنوبية، وهو بالتالي انتهك ذلك. ولدى سلطات جورجيا

سياسات غير قابلة للتنبّؤ، والشعب الجورجي يعاني نتيجة تطلّعاته إلى التنمية.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): لقد طلب ممثل جورجيا الكلمة للإدلاء ببيان إضافي.

بناء على دعوة الرئيس، شغل السيد تسيسكاراشفيلي (جورجيا) مقعداً على طاولة المجلس.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل جورجيا.

السيد تسيسكاراشفيلي (جورجيا) (تكلم بالإنكليزية): إنّ الاتحاد الروسي يحاول أن يُقلّل من أهمية التعهّد بعدم استخدام القوة، الذي قدّمه رئيس جورجيا في ٢٣ تشرين الثاني/نوفمبر، في البرلمان الأوروبي، وجرى تأكيده فيما بعد في الرسائل الموجَّهة إلى رؤساء منظمات دولية مختلفة، بمن فيهم الأمين العام.

وتعهُّد جورجيا بعدم استخدام القوة ضدّ القوات الروسية المحتلة والأنظمة المرتبطة بها، بذريعة استعادة السلامة الإقليمية لجورجيا، يبقى التزاماً قانونياً دولياً من جانب جورجيا، مهما تحاول روسيا أن تُقلل من أهميته. فجورجيا ملتزمة التزاماً حقيقياً بتنفيذ برنامج سلمي إزاء مناطقها المحتلة، كما ظهر من خلال الدعوات إلى الدخول في حوار مع السلطات الروسية، فضلاً عن الحوار مع سكان المناطق المحتلة.

ويجب على روسيا أن ترتقي إلى مستوى التزاماتها بموجب القانون الدولي. فهي بمواصلتها سياسة انتهاك السلامة الإقليمية لجورجيا، وخرق اتفاق وقف إطلاق النار المؤرخ في ١٢ آب/أغسطس ٢٠٠٨، وزيادة عسكرتها للمناطق المحتلة، ورفضها جميع عروض الحوار ومواصلتها خطاباً عسكرياً عدائياً ضد جورجيا، لن تتمكّن من تغيير منظور بلدي بأنها دولة عدوانية.

وأودّ هنا أن أذكِّركم بأن روسيا ارتكبت عدواناً عسكريا ضدّ جورجيا عام ٢٠٠٨. وهي مستمرة في احتلال ٢٠ في المائة من أراضي جورجيا. لقد اقترفت روسيا التطهير العرقي حيال المنحدرين من أصل جورجي في عام ٢٠٠٨. وجميع هذه الانتهاكات مجسَّدة كما ينبغي في استنتاجات البعثة الدولية المستقلة لتقصي الحقائق بشأن الصراع في جورجيا، بقيادة الدبلوماسي السويسري هايدي تاغليافيني. وأكثر ذلك، اعتبرت البعثة الدولية لتقصي الحقائق قرار الاتحاد الروسي الاعتراف بما يُسمّى استقلال أبخازيا وأوسيتيا الجنوبية انتهاكا خطيراً للقانون الدولي.

واخيراً، إنّ الوجود العسكري غير القانوني لروسيا، وسيطرتها الفعلية على أراضي جورجيا المحتلة تجعل الاتحاد الروسي سلطة قائمة بالاحتلال، وروسيا تتحمل المسؤولية الكاملة عن الحالة في الأراضي المحتلة.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): لا يوجد متكلمون آخرون مدرجون على قائمتي. وبذلك يكون مجلس الأمن قد اختتم المرحلة الحالية من نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

رُفعت الجلسة الساعة ٢٠/١٠.